

کتابخانه
موزه
و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: شرح بر سرش و اوزده
مؤلف: شیخ الاسلام
جلد: (۵۳۵) از کتب (خط) اهدائی
آقای سید عبد صادق طایبانی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۹۱۵
۴۱۳۰

۱۳

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۵۳۵

بازرسی شد
۶ - ۶۶

۵۳۵

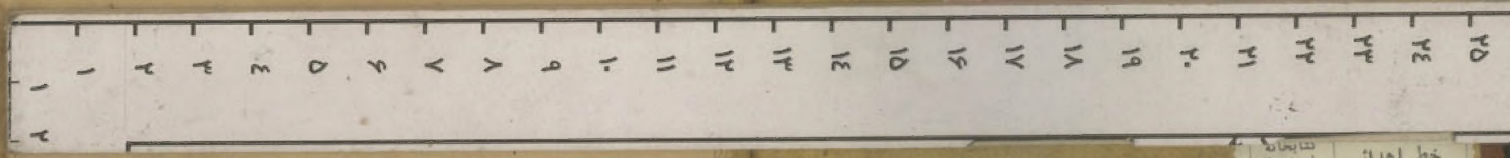
۵۲۵



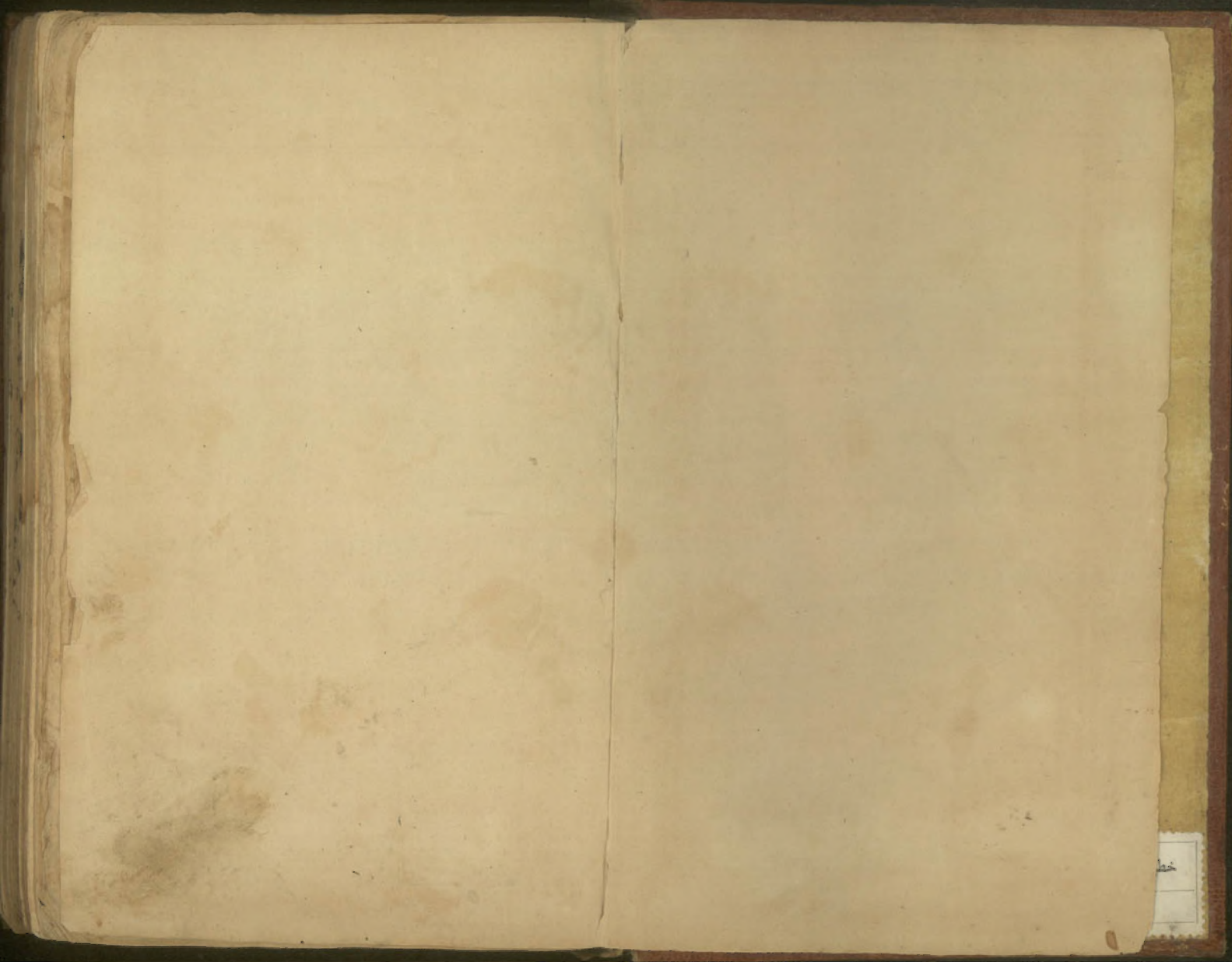
بازرسی شد
۸ - ۶

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: تاریخ اسلام
مؤلف: محمد باقر خلیلی
جلد: ۵۲۵ (از کتب خطی)
آقای سید محمدصادق طاهری به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۷۹۱
تاریخ ثبت: ۲۱/۴/۱۳۴۰



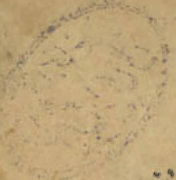
خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی
۵۲۵





بسم الله الرحمن الرحيم
 ارشاد اذهان ارباب الايمان وفقهاء انهم اجابوا
 الحرفان حمد من جود شرع لنا شرع الاسلام واوضح لنا
 اعلام الاحكام ثم الصلاة على سيدنا محمد الداعي الى سبيل
 الرشاد وعلى اهل الكاشفين عن مناجح السداد
 هذه فوايد علوها على الكتاب الموسوم بالارشاد الاذهان
 الى الاحكام الايمان مشورا الى اعقد علمه من الفتوى ما ظهر الى
 سبيله ووضح له دليله مستعينا بالله تعالى ومتمكلا علمه وما
 توفيقه الا بالله عنه توكلا فهو حبي ونعم الوكيل
 انهم اذ في الكتاب لغز ما كتب فيه وقد يكون مصدره بمعنى الاسم
 اي المكتوب كقول تعالى هذا خلق الله او يكون من الكتاب بمعنى
 الجمع كقولهم ان يكون بمعنى ما يفعل به كالنظام لما ينظم به وعلى هذا
 معناه الذي جمع بالظاهرة ونزاع كلام جامع لما سأل من جهة
 مختلفة نوعا وسيا على الظاهرة كذلك للاختلاف صورها وتعلقها

والظاهرة



والظاهرة مصدر طهر بضم العين ونحوها وهو اوضح لغز الغشافة
 والتميزة وشرعا اختلفت في تحريرها للاختلاف وفي المعنى
 المنقول اليها للفظ بناء على وجود الحقائق الستة منهم من يطلق
 الظاهرة على الجميع للعبارة دون ان زالت الجثث ومنهم من يطلقها
 وعلمها وبها لاكترون على الاول ويحتمل ان المقصود من الاختلاف
 في الحقيقة امر عدي فلا يخص لم في المعاني الوجودية وفيه نظر فانه قد
 كلف المزايل موصودا بالذات لا يتجه عن كونه وجوديا ثم فحتمون
 في اطلاقها على الصورة غير المبيحة كوضو الخاض والجوهر ومنهم
 من فرق فيطلقها على حقيقة على الثاني دون الاول نظر الى
 ايا حتم على توحيد الخلق في الاول على القول بالاكتشاف بالقرينة وفيه
 نظر اذ مع مصلحه الحديث ليس بجود ولو اريد الجود بحسب الظاهر
 امكن مثله في وضو الخاض اذ عند مصادقته لا تنوع المانع شرعا
 انصافا وقد يجب بان التارق الى بما يطول ان الجود انما شرع
 للاستظهار في حصول الابانة فاباحته على توحيد الخلق في الاول
 مقصوده للشرع بخلاف وضو الخاض فان الغرض منه التمسك

البطل ليقول ان الثواب فائده غير مقصودة فلا اعتداد بها و
 اعلم ان طائفة الطائفة تحب الخسارة من الخاف ولا تكاد يحسبونها
 على ذلك التعديل سيما على الظن حتى لما بعضهم الى ان المراد بتعريفها
 التعلق والتمسك بها المحض بتعريفها واقصر على استناد من النعم
 المذكور **والسنة** وكما ان القرآن ان وجب انما اريد المحض عما قبله
 وقرن الوجوب فيه ما يوافي الشرايط استقام ايمان وجوبه لغيره
 نحو وجوب ما قبله اذا ما يعرض بسبب نظر او وجوب الايمان
 على كونه من كفاية القرآن الحديث وهو احد التولين الاصلية شاهد
 له نظائر الاخبار التي عنه والاشع عليه الاجماع واعلم ان اراء الشافعي
 وقال في المبسوط بكبره وقد تردد الحديث وقرن تعالى لا يثبت **المشهور**
 بل قلنا ان المراد من النفي لا الخلو وبما وصل اليه من طريق الحديث
 لا يحسن ويضعف القطع بنظر الفاضلة الحكمة والحجج عليه محل على
 اعتنا ونجاسة الشك فيه ونفسا بن الجراح فان ادريس الى الكراهة
 استناد الى التواتر لا صليته وقولا لا يثبت في مودة وبرود المعنى
 الاول ومع الصبي من ان الكراهة صرح به في الحديث والظاهر عدم

الاستصحاب

الاستصحاب بالولي الماهون فلا يتصور انه السكينة فلا يتحقق المني في
 حكمه ولو نظر في الظاهر عدم سقوط وجوب المنع لعدم ارضاع حديثه محل
 السقوط اظهره بين الصلوة والمشي بطريق اولي ويضعف بان
 حديثه لم يثبت شرعه واما ما في غيره فلا اناج الثاني لا يثبت الحديث
 ان على احاديث النبي ص والامم عليهم السلام وكذا القول في الجنب
 والحائض تسكنا بالاصل الثالث المسمى بمتحقق ما بين الكثرة من
 جمع اجزاء البشرية الاقربا الثاني مصدر الى الله ولا يثبت اليقين
 بالبرهان وفي النظر تردد الرابع لا يثبت بحسب الاحزاب بخلاف
 الله فانه يشهد بالحاضر الحق والصلاح بكتابه القرآن اسم الله
 تعالى ولا يثبت به طائفة من السقوط وهو محذور اسما ولا مبالاة
 عليهم السلام فيه وجران وسحب لم يثبت في الاولين وذلك لدخول
 شرط في الصحيح في الصلوة والكفالة في الطر او غير ذلك في الحج
 ان سواها تعالى وتقدم النبي عليه السلام على اطلاق قوله التواتر
 كما يحسن يحصل المديون وتحصيل انما هو عاجل للامور والمصلحة من
 من لا يثبت بوجوب يلزم الساقط ان لو طائفة من السحب يحصل بما لا يخفى

واعلم انه لا امتناع من كون الشيء مستحيلا لا يستحق في الذم ونعم فعله
 وكذا لا يمتنع في شيء منسوب حتى انه لا يحتاج بدونه وربما اطلق على هذا
 التسمي الصواب في الجار او وجه التسمي لا يحتاج اليه في الفعل وكان عليه السلام
 مستحيلا في قوله المستحي اذ هو عبارة عما خرج به من المستحيين في شيء
 له الرضا وان كان شرط في ايجابته **س** ولما اطلق على هذا مع قصد الاختيار فلا
 او التردد او لا مع قصد اطلاقه على الظاهر المانع قصد الاختيار فلا
 ان اذا لم يجز ان يخرج منه في علم المحدثين كادلت عليه الامم خلافا لبعض
 العامة ويمكن ان يقال انما اطلق المص وغيره تحت الفعل الدخول نظر الى
 وقوعه غاية في نفسه كانه نظيره المستوفى لما وقع منه غايه بالبرزخ والحق
 للاختيار خارج عنه فلا يجب الاحتراز عنه لكن يجب تعين الفعل بما
 عد اغفل المستوفى فانه من المستحي لا يخرج من دخول المستحيين مطلقا لا اصل
 ولعل ان ارادوا رسل الامم **س** وقراه التوالم المراد بها سور السجدة
 الواجبة ويستثنى منها ايضا المحرث بحديث المستحي فلا يجرم عليه قواها فلا
 يجب عليه الفعل **س** ولما لم يجز في المستحيين من غير التضمن فدا
 اذا كان الصوم واجبا اذ بدونه يكون شرطا واجبا وذلك بناء على انه

المستوفى

المستوفى من الايجاب من شرط الصوم المستوفى من الغنى على الخ
 وفيه مخالفة لغير الشرط اذ وجوبها متأخر عن الاصل بحسب وطاها
 طاهما وكذا القول في الحايض والنفس والمستحي ان يعلق بالتقدم
 ولا بد من اعتبار تضييق النسل الا لتعلم اذ قبل ذلك لا يحق للصوم
 ولو على القول بوجوبه على النسل وبما قبله الطاهر يرى وجوبه على النسل
 لنفسه فيقتضى وجوبه على ازاها كما في الصوم واستحق من مظاهره بما فيه
 واجبه بان وجوبه لنفسه قد جاز معه الوجوب لغيره لا على الشرع
 معوقات فجاز تخذله ويمكن ان يقال ان الغير اقصى التضييق فهو المراد
 بالوجوب او انه اقصى تأكيد في الوجوب فباستباره اطلق عليه و
 على الخلف الى نفس والنفس اذا انقطع ومنها قبل الفجر بمقدار
 الغنى وانما شرط الصوم المستحي ضم الغنى بالغنى واجبا وان
 اختلف في كونه بالنسبة الى النفس او لغيره **س** المستوفى من المستحيين
 تقدم الغنى على الفجر كما تقدمه منقطع المستحيين **س** بالوجوب مستحي
 المستوفى في الذكرى والذكرى ذكرى سره والضعف وجهان يلتزمان
 الكونه شرطية والشرط سعة والى ان شرطية فيه دأبه مع شرطية

للصلوة وجوبها بعد ما علمت المحقق ان العمل ان كان شرطاً لا
 انصوم وجب بغير شرط وان كان شرطاً لا يتحقق بغيره بالبقاء والالتزام
 عليه لم يجب التعميم قطعاً والذي يظهر ان شرط الاستعداد عند مصادقة
 العمل للعلل كما ان العمل الظاهر في الكثرة شرط لاشتمالها وذلك لان
 البقاء في توقف على ما كان في الزيادة **والمراد** اي سيج
 في العمل وهو معنى ولادته وما وجب ان يفرق بينه وبين روائه عليه عن
 انصافه عليه السلام ليرود صفة الجواب فيها وهي من التاكيد وان شاء
 واقفي **والصليب** بعد ذلك المراد بوجوبه ايام مرضه وقال
 ابو الصلاح بجوابه وارسل ابن بابويه الرواية فانه قال روي ان من قصد
 الى الصليب فينظر اليه وجب عليه العمل بغيره وهي حجة في العمل
 على السعي والافق بين من صلب حتى او طما ومنه مرص على التمسك بالحق
 شرعاً وغيره علماً بظاهر القدر **ولا** سداً على اي ولا كيف ببعضها
 على وجه عند عجزه للاسباب واطلاقه بعدم التداخل يعني عدم الفرق
 بين ما روي الجمع ام لا وبين ما اذا انضم اليها واجبا لم لا وهذا الذي
 روي لا معاً وما يدل عليه وان كان الواجب اذ المقصود بها الرضا والالتزام

وهو واحد بخلاف المندوب وربما استند في التداخل الى خبر زرارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام وهو يقول ان الظاهر لا يقتضي وقوع العمل بغير
 نية ولو حل على انما اعلى نيتها اشكل في الواجب والمندوب ليعتد
 وجهيهما وربما قيل ان الواجب يستلزم نية التمسك لا التمسك بها
 في جميع العمل ولا يضره اعتدائه من التمسك لانه موكداً عليه ومتمم
 الصلوة على ما لم ومن ادعى ان على مطلق الواجب بغيره فبان
 المندوب ليس هو الواجب فعلم فخطئ على من جاز تركه وفروا في الجمع
 لا يستلزم الاجراء على معنى وقوع المندوب ايضا يجوز كون العمل
 سحواً للترك مع ان الافضل للترتيب والصلوة الواجبة لا يجوز ان
 لا ينقض المندوب وهي كما ينبغي من الواجبات كذا ينبغي منها والمندوب
والعمل المندوب ان قلنا بان لا يقع منه ما يصح وقوعه في كل وقت
 لم يحصل التمسك **وخرج** الجنب من المسجد في الافق على الخلق والتمسك
 والجنب وان كان موقفاً في الرواية الاولى لا يحل الوقوف في كل مكان
 منهم الموافقة وكذا الافق بين من جاز له التمسك من العمل وان
 قصر زمانه وبعده وتوقف على مورد النص للتمسك من اللبس ولا العمل ان

وجب فانما هو لوجوب غايته وهي المخرج منها فيقتل ويخرج
 بغير وجه فلا يتولى التمتع باليد له ويجب المخرج عقبة بعد وصل
 منحرها احدى الطريق وكذا الحايض لو ادا ان خرجت النماء و
 النصف حايض في الحيض **وسيجب** للمعدة اي ما ذكرناه
 في الوجوه والعلل والملاصق وجوبه لما وجب له الطهارة ان اذ هو يتناول
 الماء كاد عليه في الصداق في ما مضى من كل مسوط بالطهارة
 انما لا ان يحصل وانما لا لا يشك في استحسانه اذا كان المبدل
 راحيا او مبيحا انما لا لا يشك في ما سوى ذلك والحكم ان ما ورد
 به او ذكره من لزوم الاصح كالتمتع بسلامه وضو ذكر الحايض لصار
 اليه واعداه فعلى النسخ الا ان يقتضيه بطلان التمتع للتعويض **وجوز**
 انما في الجبارة على المرتبة بل ادعى علمه الشيخ الاجماع وهو في خبر سمعته
 وان الجبيرة قد تجوز الموت وفي المختار الاجماع لا ينعى والخبر
 المستند في ذلك ما لا يصلح من شدة الطهر المأذون التمتع اولى بالم
 تجوز في الجبارة ودره بحجة الاجماع المتفق على الاجماع في العمل
 الاصل في الروايات فلا يضر صحة ما وجد في غيره في المأذون ولا اصل

الطاهر

الطاهر وكذا في استحباب تحريم الدم على الصدر وجه قوي وقوي
 التمتع بالنعوذ وسببهم شيئا لمدى الجهد وانتهى ولم يخل عن الحيض
 على الميت لوضوئهم داخل به واثبت ربي الى ان لا تشي الطهارة
 باصل الشرح وانما الاكثر وجوبها بشا لوجوب غاياتها ولا ريب في ارجح
 في صحة تعلل النذر وسببهم شدة غاياتها في شدة النذر والوضو مع غسل الجبارة
 نذر غسل في عدم وقته وكذا التورط الجهد والحيض **وقال** في الحيض الى قوله
 من المعتاد انما بما يحيا وضو من خروج البول والغائط والريح من المعتاد
 المراد بالاعتقاد الموضع الذي على العادة كونه مخرجا للتفصيل سواء الطبعي
 وهو من الاعتياد او ان راد الطبعي وبحسب الاعتياد بتكرار المخرج
 منه بحيث يصدق عليه الاسم عرفا وجوه بعضهم يخرج الحيض من غير معنى
 لشيء عاده فتشقق في التسمية وهو ضعيف لانه عند تشقق الحال في التسمية
 تحت المصدر الى التسمية في الاسم رجاء الله تعالى في الخارج ما في المحورة في بعض
 بدون ما فوقها ولا ينظر له وجه والتورط في خروج الدم من العمل التورط في
 من الحج من دون فرق بين الرجل والمرأة وسنفي ان مراد بالخروج المتعارف
 وهو كان مع انضال **الحج** وعدم استقبال الاعتقاد باستمرارها في

التي هي بالنسبة لهذا هو الاصح لاطلاق النقص بالشيء هو الاستقبال
والاستعداد مع عدم ما يصلح محضاً وقال ابن الجبلة بالكلية مطلق
استعداد الى قولنا غير ان الشيء ان يستقبل القيد بول وراية قبل ان
يقترن بهام مستقبلها فيكون فعله ناشئاً وبزده الحمل على حاله الشيطان
صوابه لم يزد مع جواز ان يكون الاستعداد في نفسه المعنى الذي لا يراه
في الصغار دون الاكبر ومعه بعض الاصحاب التعميم في الصغار والكبار
في البنية وبها ضيعت ان وفاء في ان كان في الدول الرضا عليه لم كيف
مستقبل العمل لا دلالة له في ان الحروف عالم الحكيم فاعلم ان
الاستعداد والاستعداد بالشيء الى التام والمحال في معنى ما ليس الى
المصطلح والمستقبل فان يقع بهما الاصح الى هذا المحذور علمه الا
المعتمد من غير ما يستعمل بهما كما في الصلوة ايضا وكذا الاستعداد
الا فائدة شكله من انهما حاله استعداد واستعداد في الجملة وبيان
ذلك انما هو بالنسبة الى العاقل فلا يلحق به ان دور هذا القرب اذا لم يدر
ولا استعدادا كان معتبراً بالبطر الى حاله الشيطان وسقط وجه الاحتياج
عند استعداد العمل ولو لم يكن تحصيل العلم بها وجب على الظاهر ويكون

فان شاء الاستعداد والاستعداد بالمثل السوء والشرط في الزمان
وهو حتى تعرف المعنى واللاثر قبل المراد بالاثار الملوك اذ وجوده
دليل على وجود المعنى لانه عرض مستحيل الا في فعله على كل منسج قبايع
بشره ويعتبر وجوب ازاله الاثر واللون عوض لا يوصف بها سم فلا
يحي ازالته وانما الواجب ازاله ما قام به ان قلت يا سبحي عيش مع
احماله فبما باعرا تايده لمقطعية حاله الفضل وحذوثة الجواره
وقال في المعنى انما لا اثر في الاصل رسم الرشي وبما به والمراد بآية
بما هو اعلى على الحمل عند مع النجاسة تشبهها وبشكل وجب علم
اخرى بوزن والمختلف من الاجزاء فلا يجزى بها العبد وعندي ان
النجاسة كمن المراد به النجاسة الحكيمة في المعنى لا حرم لها وهي التي تفر
على الحمل معقود الحفيضة اليه فان روال المعنى غير كاف في زوالها
وقد شاره الى وجوب تعدد العمل وولم حتى يزل المعنى واللاثر
على علمه بغسل موضع البرك ويخرج الغايط معاً فعمله شاره الى وجود
العمل في البول ايضا **وهو** من رمل المعنى ان فطر ادلاخ بعد زوال المعنى
شيء **وهو** ولو لم يكن بالاقلي وجب الامكان بهما هو الاصح لاطلاق النقص في

انك تجال العيون و هو اوسع الاجزاء ويخرج من كل استنجا
 على اجزاء المنفعة انما هي اربعة ذلك لان اذ الفخاستر من شئ
 فيسوق على سبيل الشئ فيقتل المنفعة اهدم الوجه اذا المنفعة
 الاكثرت وحصل وفسخ اذا المنفعة الشئ على اقوم الحصة
 واما قوله علم ان الفاعل هو من في النظر فلو تركه وحصل في
وهو في هذه الحيات انك يدركه الاصح وهو انما الذي
 فذكره اوله انضمت اجزائه فذكر مع الانصاف على الاستنجا
 ولورود الامم المنفعة الثلاث وهي فصل في هذه الحيات وهو ان
 سببها المنفعة اهدم الاجزاء انظر الى الامر سببها اجزاء والمطلق
 على على المنفعة واجب بان لا اذ انك مستحاج كما في فصل اخر
 ثلثه اسقط فاعلم انك قد نزلت ولا يسهل واما قوله في حيز
 ابنا وتلت النور احدها شئ سوا الاجزاء من على عليها وقد
 ورد في اجزاء الاجزاء ذلك العلم هو ان الاستنجا على جميعها من
 للثبات في مظهر صادق على اجزاء بعدد الاسم اذ الاجزاء الدالة
 عليه معتد به لاجل محضه وقد ادعى الشئ في الخلاف اجماع القوة

على جواز الاستنجا ذلك كما انه لم يمتد بخلاف سلا حيث اعتدوا
 لارض لذكر الاجزاء وكذا بخلاف اجزاء الجند حيث لم يمتد الاجزاء
 الحرف الا ان يلزم من ان اجزاء اجزاء **وهو** ولا يتعدا
 انما في القول بظاهر الاستنجا وجوبه ورواية في القول بالاستنجا
 وفي كيفية اقراء المشهور المسح من القعدة الى اصل القصب ثلث
 ومساك طمس ثلث ونهية ثلث وقال المنفعة مع باسبب الحظي
 تحت انشيد الى اصل القصب مرتين او ثلث ثم يجمع مسحة تحت
 القصب واما بهما فقرة ويزجها على باعقاد قوي من اصل الى اذ
 مرتين او ثلث وقال المنفعة من اصل الى اذ قوي من اصل الى ثلث
 باسبب الاستنجا المراه فستدري عرضا وهو مع باسبب من
 عن المنفعة لا وجه لا لعماد **وهو** في التواضع والتمتع
 الامم على ان الجند على اسم والتمتع مع شئ وهو الطريق
 المشايخ مع منعه وهي طريقتا الما والواردة **وهو** منافع اللعين
 زوال العاين على اسم انها امراب الدور وتدل مع مجمع الباء في
 للغير على طاعت واستعمال التبرير بهما التبرير والتمتع

منه الترتيب وهو المظهر لروى عن ابن عبد الله بن عمر انهما قال
رسول الله صلى الله عليه وآله لا يبرأ منكم ولا يبرأ منكم ولا يبرأ منكم
كراهية الاستدلال بانفسه بغيره من المساواة في الترتيب
رس والكلام يتبع الذكر والحاجة وأما الكراهية لغيره فغيره قوله
نحو ان ليس على العلم فله على كل حال حسن والمساواة في الاستدلال من الكلام
مع الحاجة من الغير المتين وقوله الصديق هم لم يرضوا في الكيفية أكثر
رأى الكراهية وهو ما طرأ ومنه الاستدلال فالصديق على النبي اذ
سمع ذكره وحكامه الاذان وهو حسن **رس** وفي وجوب الرزق اولاً
قولان اي في وجوب نية الرزق او استباحة مشروط بالرجوع منقطعاً الى
نية الوجوب او الرزق وان احدهما عدم الوجوب وهو اختيار احمد
في الشريعة والاخر الوجوب وهو في الشريعة في المصلحة وانما ادرى
والصحيح في الكراهية وهو الذي ذكره ولا يبرأ منكم ولا يبرأ منكم ولا يبرأ منكم
لا يتحقق الا بالنية لتولدها انما يكون اذ اراد في ذلك الرجوع الى الشريعة
ان ذاته بلا نظر الى الغير فحقه ان يكون منصوصاً على قصد المصلحة في الشريعة
التوليد للصحة لعدم موافقة الشريعة قبل ولولاه حال اذا تقدم الى المصلحة

عاشق

فانكروا اذا المراد ان يكون له على المصلحة كما هو المتعارف من
قولهم اذا العتق العتق فخذ سلاحاً وانه العتق الامر فحق العتق
اي لا يبرأ منه الامر والعتق ولا يفتى بالاستباحة الا ارادوا
المصلحة ولا يبرأ منكم لزم الاستباحة وهو خلاف المذهب في التحريم
لان نية الرزق يستلزم نية الاستباحة وذلك لان المراد من الرزق الحث
وقوله لا يبرأ منكم لانه لا يمكن لان في الاستباحة لا يفتى في ذلك
انما هو من الرجوع الى حسن الاستدلال اذ هو انما هو الحث في وجوب
الرزق الصالح وهو من الاصحاب ان وجوب نية الرزق والاستباحة
معاً متصفاً بالاحد الا من من الوجوب او العتق جميعاً
الا ان اولها ونظر الى استداد الاتحاد من الرزق والاستباحة
وعدم الذم والبيان وبره المعنى من استداد الذم والبيان من ان لا
الحديث مراد بالعرض فلا يبرأ من مصلحته مع الاستباحة واعلم ان المراد
من وجوب نية العتق في الحديث كما هو مستفاد من العبارة ان لا يبرأ
لا يمتنع تحقق واجب في المذهب وانما التحريم من الرزق والاستباحة
على القول انما هو في اختيار المادام الحديث فلا يستباح او يمتنع

وربما اجتمع بين الحرفين السابقين على ذلك ان السبعة لا تسمى الا ^{سبعة}
 وتضعف بان دوام الحرفين يسلم قبله المانع لا التفرقة وكيف
 يعقل الا تفرق مع وجود المشي للبقا **ف** بخلاف قول التبريد
 ان الى ثمانية اقرب فانه يقع عنده وهو في الشئ وان سجد
 لانه لا يتم للفعل سوا اتيام لا ويشكل منها فانه الاستحاضة ولا
 يلزم من لزوم الفعل سوا رتبة والجمع مطلقا الطهارة به وشمل
 النسخة والخطاة في قوله بخلاف ما لو حمل التبريد استحضار النسخة
 لولا ما بعد عروبة اليه **ف** ولا يجوز شكوكا بانه المشهور بين
 الاطباء بخلاف المرفعي وابن ادریس نظر امته الى اطلاق المارة
 الى قوله الصاوي على المرفعي لا يربط بين التوضي ومقتله ومدير او يرد
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم في الامام الى ما روي عن ابن جبريل ومالك
 في اوضار لا يقبل احد الصادرة الالة ومع الوجوه المتبادرة والمعتبر
 فيه الا الصاوي باليد **ف** ويعقل المرفعي في العسل لا الكمال في وجوبه
 ادخال المرفعي اذ هي الى معنى مع كونه محل في الامام عليها باجتماعها
 وليس على النبي ص ولا جاع علامته على ذلك انما الكلام في ان وجوبه

بالاصالة

بالاصالة كبر اعطاء الوضوء مرات القدم المشهورة الاولى
 ويريد بها بيناه من ان الى معنى مع فسخه متفق وكذا قول الكافي
 عم في قطع اليد عن المرفق غسل باقى اذ لو وجب غسل المرفق
 لقطع سبطه والمرفق كثير ويحتمل فسخ الذراع الى المرفق
 عبارة من راس عظم الذراع والعقد ويتخرج على وجهه
 اصالة وجوب غسل جبهه من العضد وما وراءه مراتب المتعدد
ف ولو لم يطل في المرفق وابن ادریس في ابطالان حياها
 وتقر به يظهر ما تقدم في الوجه والكلام مع توقيف ما سبق **ف** ويخرج
 اليد غسل الباقي هذه العبارة مستلزمة لقطع جبهه المرفق
 ولا يربط بينه وبين باقى من اليد اذ لا يقطع المرفق بالمحسوس
 قطعت من تحت محل المرفق حتى غسل الباقي من العضد
 احكاما علمائنا ووجوه الاختلاف مشتملة **ف** ويستدلون بطلان
 المرفق هذا اذا لم يتبين منه شئ ولا يخفى على العمل فيه من قطع ما هو الوضوء
 على غسل المرفق من دون امرا او ابداء مع استيفاء الملام مطبق للجمع
 جواز ما هو الوجه حال امرا او ابداء فانه لا يفرق لقطع المرفق اذ هو الامار

باليد كالحج بانه التمتع **ويستحق مقبلا** فذا هو المتقدم وقيل
 فذا هو المتأخر حتى اذا لم يبق احد من الغنم الى ذلك مع تحريمه
 انكسرت في الحرم والسرور بمحبة من النسخ رجع الحديث على قوله
 وروى الشيخ الترمذي في الجواز ما من قولنا انما هو المتقدم لا يفسد
 بفساد الوتر مقبلا وبعدها وانما ان المتقدم مقبلا وان استحقاق الواحد
 فردى الواجب المحرم ولا منافاة على ما يجب بالاعتناء والرجوع الى التخصيص
 لا اختلاف في الموضع **وهنا على التقدم** واحدا من تقدم المع
 الكب بالفضل السابق والعدم من مسبوقة وقد قيل في التخصيص
 اجمع اعمنا بنا يدو كثر من العام على انها معودة التزاور وقبلا
 لعدم وبقدره في ذلك الاختلاف فانه كما يجوز في كلام اهل التمدد ان
 انقضت الا ان التخصيص من اعمها فانه مثل عذر انما قطع بان
 الكب حلال في كل التمتع فكل من هذا القول بان الكب **المفضل**
 مع الاجتهاد بانها المسح البر لا يوافق حاله احد من المتقدمين ولا العار
 كلام اهل التمدد ولا يسهل عليه الاستحقاق الذي ذكره فانهم قالوا ان
 استحقاق الكب اذا ارتفع وعكس ثبوت الزاوية قلت على التمتع

سان ما يتقدم المسح لا تنفس الكب كما جرد الرواية في الحلق ورواد
 الكب من هذا المفضل من ان في التمتع وفي رواية على ما استنبه
 على هذا المفضل ما لا يشك واكثر الجاهل قالوا ان الكب من هذا التمتع بان
 في اصل التمتع ما لا يشك في كونه وما لا يسيد للعبان وما التمتع بان
 انما يتبين في كل التمتع عند مقابلة التمتع بانما ان يتبين على ما لا يشك
 في ذلك قالوا ورواه ابن ماجه عن ابن عمر في رجل خطب خطبة في الحرم
 ساء الى ان قال في مسج على منبره راسه وظهر قومه فطاف به على منبره واستمعوا
 المسح بجمع كل التمتع واخر كلامه بجمع من هذا القول بجمع المسح
 الكب من المسح الا ان الى معنى مع اوله ان العام التمتع لا يفسد بفساد
 وجب ثبت انه من اعمها فانما كثر من الروايات ان لا يفسد بفساد
 احكامه المسح على جزء ما رواه عن ابي سعيد التميمي ما رواه الشيخ في الصحيح
 او غيره من ذلك اصله في ما رواه الكعبان قالوا بانما يعني المفضل بجمع
 لم يزد في الفايده سواء الى عكس الكب من ما يتبين بان وما يتردد بان
 الى الكب حل والتمتع المفضل في كل التمتع الم التمتع التمتع في ذلك الظاهر
 انما على انه لو اخذ ما لم يوافق الا في التمتع فواضح في وانما هو المفضل ولا

والمقتضيات تباد وتباد احدى الصائمين المستعدين في العبد
 ومن الامور التي يبرر مدعىهم بالحق وقيل العمل به انما هو المبرور
 الا انهم يدعون ذلك لانهم مثل غيره من غير مدعى انهم
 على السلم وكذا انهم يدعون انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 عليه فاذا اسود فعلى العمل بظاهر قوله على التعميم وفي بعضها التعميم
 وذلك انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 لا يستطيعون انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 الا انهم لا يدعون انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 وضوا الا انهم يدعون انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 على السلم في انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 اخبار كثيرة له والا انهم يدعون انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 ان كثير من الاشياء وظاهرها انهم انما مدعى انهم انما مدعى انهم
 وضوفاً وغيره من المقتضيات فاما استحقاق العمل فله على القبول
 المسجل للثبات فثبت استحقاقه في مواضع تفرغ من اجتهاد عليه
 اعمال احدها على الجهاد كفى في رفع الجمع فيه رضى احداهما سوا

الجهاد

الجهاد وبغيرها على الاصح نظر الى اطلاق الاخبار راجحاً الواحد
 ان في الشك المقتضى في الفرض او لا يستباح والمقتضى في القاد
 المانع والا لا يمنع احد على الجهاد وهو المقتضى بالاجماع لكن على
 بسط الفرض مع مقتضى غيره الظاهر انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 بالمستحقوق وفي الخبر في عدم الرضا لا يوجب ولغيره الاخبار و
 بوجه المقتضى ان كفى القياس ولا يخرج الا يقتضى الاتحاد فلا يشمله
 انهم انهم مع الاطلاق او يقتضى الجهاد لا يوجب ولا يقتضى
 الحق به انهم يدعون ذلك عليه رواه في انهم انهم انهم انهم انهم
 على السلم حيث سئل عن عمل على قوله انما مقتضى الجهاد قال
 اراوى قلت انما مقتضى الجهاد انهم يدعون الحق فالتعميم ودرست
 عدم الاكتفاء بتعميم بعض الحق عند عدم قطع شيء منها نظر الى مقتضى
 اذا مقتضى الجهاد انهم يدعون بعضه كفى الباقي احدوا الاتحاد لا يمنع
 فقامت مقتضى الجهاد فقامت مقتضى الجهاد فقامت مقتضى الجهاد فقامت
 الاكتفاء للقطع بان المراد حصول الاتحاد بالتعميم لا انه يقتضى ويكون
 عنهم فزعموا ان مقتضى الجهاد مقتضى الجهاد مقتضى الجهاد مقتضى الجهاد

الحمد والبراع فربما نجد من رايه الطبع والعين ما دام وطبا
 سائر البشر حاشا ولا يرب في ان بعض الحاشا او هو الحاشا على
 على وجه الاختلاف في فهمه مثلا زعم اعتقاد المذاهب في بعض
 انما هو الحاشا في **البراع** وفي الرضا لا يعتبره المذاهب في ذلك كما يرون
 من بعض النسخة في علم الحاشا في بعض الاخبار لا يشهد له او ربما يشهد
 من ولم نعلم اعتباره في الصحيح وليس كذلك في بعض النسخ
 ولقد وجد على مسنده او في النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 كونه من عاده كونه في النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 ان راد الخلف ربما لا يشهد كونه في بعض النسخ في بعض النسخ
 الاتفاق في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 وفي حكم النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 واحد من النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 في العلم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 حكمه ان لا يثبت لكن يجب ان يثبت في بعض النسخ في بعض النسخ
 اذ هو من بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

الحمد

والحمد لله رب العالمين والبراع فربما نجد من رايه الطبع والعين ما دام وطبا
 سائر البشر حاشا ولا يرب في ان بعض الحاشا او هو الحاشا على
 على وجه الاختلاف في فهمه مثلا زعم اعتقاد المذاهب في بعض
 انما هو الحاشا في **البراع** وفي الرضا لا يعتبره المذاهب في ذلك كما يرون
 من بعض النسخة في علم الحاشا في بعض الاخبار لا يشهد له او ربما يشهد
 من ولم نعلم اعتباره في الصحيح وليس كذلك في بعض النسخ
 ولقد وجد على مسنده او في النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 كونه من عاده كونه في النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 ان راد الخلف ربما لا يشهد كونه في بعض النسخ في بعض النسخ
 الاتفاق في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 وفي حكم النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 واحد من النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 في العلم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 حكمه ان لا يثبت لكن يجب ان يثبت في بعض النسخ في بعض النسخ
 اذ هو من بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

زمان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يزل على حاله وجب العمل على ما هو المتعارف زمان
الرسول صلى الله عليه وسلم قدرا من اطلاق النطق واردة خلاف ظاهره من دون
قوله وهذا الفصل مطرد في جميع المعاني المتقدمة التي تعلق بها الاحكام
الشرعية من دون خصوصية للبر والعلم والمصلحة لما اخبرنا عن عدم نجاسة البر
الا بالاعتبار بالجماع مع عدم العلم به بزواله بالترج وظاهر كلامه
شعر بالجماع وطرق تعليمها في ذلك وهو غير واضح في المقارن الحكم
بغيرها من زوال الاعتناء في طريق كان اعتبارا باماده الشئ كادى عليه
حديثنا ايضا على ان كان يظهر من احتجاجه بوجود المادة المصنوعة لعدم
النجاسة الا بالتغير واختلاف التماثل بالنجاسة التي هي المادة
وهذا في تعليمها من التغير على اقرانها المتغير حتى يزول التغير كما
سبق قاله في عدم نجاستها من النجس فان تغير لغيره حتى يزول التغير قاله
الشئ ومنها نزع النجس فان تغير في انواع اخاره الصديق والمؤمنين
ومنها التغير على كمال النجاسة من غير ان يتغير اكثر الامور المتغير
وبما يزول التغير او غير متغير المتغير نزع النجس ومع التغير
الانواع اخاره ان ادريس وهو الاقوى تجرينا على القول بالنجاسة

لانا لم نذكره اذ كان لها مورد كان لصاحب النجس سبحانه ملاك
النجاسة والتغير بها ولما كانت ان اسباب السبع معوات لم يترجم
القول بعد المسبب عند تعددها خصوصا لاستمرارها لاكثر من الاقل
اذا لا اصل عدم وجوبها معا وان لم يكن لها مورد وجب نزع النجس على ما سبق
ومع تعذر النجس بحال المراجع فقط ونقل عن ابن سريج وجوب نزع النجس
ومع التعذر في انواع في غير المضمر وفيه انما التغير اولا واستحقاق التعذر
بعد وليس في كلامه با على علم وجوبه في شئ التعذر بعد زوال التغير
قال بعد ان وجب نزع النجس ولو غلب قال لا في شئ يقول التغير يستحق
التعذر والعطف بالواو والبر على الترتيب على ما هو الحق المطلق كما قرر
في موضع مما زاد الشكاه به بالقران **وليس** وان لم يتغير ما يحسن
واكثر احكامنا حكم بالنجاسة احتل احكامنا في نجاسة السبع والملافة
والاكثر من على النجاسة بل كما يكون احكامنا ان يتقبل الى
العدم بناء على اخاره من غير ان يتغير في النجاسة على الملافة
والعلم في اكثر كتبنا فاعلم على عدم نجاسته في كل ايضا على بعض
وهو الذي اخاره الشئ في الهندس لكن اوجب النجس مع ذلك وبحال

من البرهان اعتبار الكثرة والمقتضى النجاسة مطلقا وهو
مسألة الشهرة فان قيل هي مرجح وليست بدليل قلنا بل النجس بها
 المارة بغيرها مطلقا فلو لم يكن المعصوم او الظاهر للنجاسة العاكس لا
 النادر في وجه فالجواب في قوله وان قيل الواحد برده عند اعراضه لا كثر عنه
 فلو لم يكن قولهم حج لم يرجح على اثبت كونه حج **مسألة** فظاهر الاخبار من طرق
 الخاصة والعامة بالامتنان في دفعه وعلى ذلك لا ما يميز في سائر الاخبار
 والامتنان والمعتد في الخبر بعد الروايات كقول الحافظ عليه السلام فان ذلك
 يظهرها اذا اظهرته به يستقيم عدم الظاهرة قبله ولا يلزم اجتماع الاسان
 او يحصل الخاضع وحل الظاهرة على الملقوم اعلى السطوة في حيزه وكذا
 الرضا عليه السلام يخرج منها لا عقب السواط يظهرها اذ هو في قوله
 بان يخرج منها لا السطوات السواط لا يحقوا بوجه **مسألة** الروايات منها
 صحيح غير صحيح بل هو ما قيل ما وجد في هذا الباب دلالا بالحيث الى
 رتبة السطوة او سائر النجس الرضا عليه السلام فقال في الخبر واسع لا يحد
 من الاذن في رتبة او طبع فيخرج منه حتى يذهب الرجح ويطلب طبعه لانه
 لم يادة حكمه على الماء بالسمع ومنهم من عدم الانفعال للماء ونفي افساد

شيء له وهو كونه في سباق النقيض مع واستثنى السعة فيستفاد الحكم
 لانه استثناء يعقب بعضا وعلمه بالمادة والمعلل بعدم على غيره ولا
 يضر كونهما كناية لان الراوي سند التواتر الى الامام عليه السلام وهو قلنا
 السعة في الماء ليست نصا في عدم انفعالها معارض ما في اصح منها
 في الانفعال وكذا القول في النجاسة اذ ليس المعنى الموضع له هو
 النجاسة فظاهر الجواب على العطف على انه لو كان كانت دلالا الخبر
 على عدم تخلف اليد باجماع من خصصه من قبل دلالا للنقض بوجه
 والخاص مقدم فالجواب المستفاد من الخبر من ذلك قطع بنجاسة اليد
 بغيره لونه بالنجاسة ولم يذكر ومنها صحيح معارض ما في غيره
 عليه السلام قال لا يغسل النوب ولا تعاد الصلوة بما وقع في اليد الا
 ان من فان انتزع غسل النوب واعاد الصلوة ونزع اليد قلنا
 لان من فالحج على عدم النجاسة لجواز عدم وجوب غسل النوب
 اعاده الصلوة لتخلل نزع دلاء واستثناء وجه المعنى بغيره
 لظاهره يخرج دلا من دون الذهاب لانه لا يعارض ما هو اصح
 في النجاسة على انه بدليل صحيح عام فيما لا يعقل فيخرج ما دلل الخصم

على الخامسة بلعبان المتروحات ليجب تقديمها على غيرها
على ابن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام وهي مع دلالتها على انها
الصحيح **مسألة** الحكم الدلالة على ظهوره مطلقا لما ورد به وجوب الخصم
عنده ورود محقق **مسألة** ان يكون من غير ما علم به المالك المالك في نفسه
ورده ان لو سلم حراز الحق في كل الجمل عند معارضة مقدمه وادجوا
نزع الجمع في قول يعمد لما ورد في الصحيح من الصادق عليه السلام في قوله
عليه السلام كروا لوجه منكم لا فرق بين الصغار والكبار والذكور والافئدة
وكذا بين الجمع لو ثبت الثبوت عند الاكثر فهو ذكر الميقن لصحة قوله
ان من كان من الصادق عليه السلام وطاهر انما هو راس الاكثر بالكلية ووجه
التميز هذا الحكم قد استبرأ للاصحاب والاضافة في ذلك الشيخ ابو علي بن
الشيخ ابو جعفر في شرح نهج والده رحمه الله **مسألة** ودم الخصم والاستحسان
والنقض ودم الحكم الشيخ وجميع من المتأخرين واطلق المتدور
بان الدم المكشوف نزع له عشرة والعقل خمس وكذا انما يوجب وان
سائر في تقدير الكثرة والعقل بالحق المحقق ولعل الشيخ نظر الى ان
دم الخصم يوجب ازالة قاتله وكثرة عن الميت فخلط حكمه في اليد والحق

به الدين الاخير من كثر هذا السعلين من حيث لا يصل الى حكمه
حكم بقية الدماء بالا حادثة المطلق قلت بالاختاره صحت الحكم
هو الموافق لاصول المذهب وطاهر كلاما مقتضى الفرق بين الزنا والدم
وبان الزنا على خلاف المشهور ومثل الاصحاب به من ادعى الشهادة على الزنى
ولعل اراد الشهادة على المتأخرين **مسألة** والفتنة في الصادق عليه السلام
ان يخرج جهلها والمكر اراد به المانع بالادلة لعدم بحسب الجاه وطاهر
اطلاق عدم الفرق بين فعل المكر وكثرة حتى لو طهره وهذا ما علمه من الاما
ومرور الصدوق فاجب في الخطم عشرة واما استناد الى اراد
زاره عن الصادق عليه السلام وما الى الحديث الى الفرق على الصحيح فانظر
اذا لم يرد الاكثر لشيء عنه في المائة وفي التمسك بجمع الكثرة ولا يضار
وفي نظر ادالته انما يصار الى عند التعارض وقد ثبت بعدم التعبد
على المطلق على انما حازر الجمع المضمون بالكثرة اذ هو ضرورة الانصاف
وقد نال الحكم الذي على المقتد واعلم ان الحكم يترتب على المطلق او
نزع الجمع ما يرد على القسرين فتعنى حكم المطلق اعني الجمع لا قسم الجمع
في الدلائل بخلاف حكم المقتد اعني القسرين اذ لا يلزم من ذلك ما لا يلزم

بالجمع وتتمتع دلاله الاصحاب على الكثرة على مذهب الفروع **وليس**
 على الاتصال سراً على ما ذكره **وليس** ان تعدد الكثرة تراوح اربع رجال
 بواحد كذا كذا من دفع احد ما على اطلاق الهم والاف في استعماله وكجز
 الزيادة على الاربع لا يطلق والخير لا ان تزدى الكثرة الى الموطوع **وليس**
 والذى رجحانه في الخبر ما دون الاربع لقول الصادق عليه السلام فيهم
 عليها قدم اثنين اثنين واقل عدد يشتمل اسماء من هو اليهم ونحو
 النعم من معنى عدم اخرا للنساء والجنان والصبان والمفرد لهم
 من طبع الخبر ان المالك في قوله لا فرق بين المولى والمعتق نظر الى عمل
 الاطلاق ولا في الميراث ولا في الحقوق منها انما هو اعلى المصنفين ويجب
 احوال غير الميراث والاولا في مائة المقدرة وتوزع لهم الصلوة من عدم
 وازدجاء في المالك لنقض النوى ما يستفاد ذلك **وليس** ونحوه كذا
 من الحار والبعرة وشبههما ويعنى ان يراد بشبههما البغلة والوسا
 اما البغلة فلو روده في بعض الاخبار واما الوسى فله شهرة ولو اريد
 به كل ما كان في حجبها السلك الحكم لعدم ما علم **وليس** ونحوه من
 من ذلك العادة في موت الانسان اراد بذلك العادة ما جرت العادة

ما يستفاد

باستحسانا في ملكه اليه فان تعذر ذلك لا غلب فان استوت اجتمعت
 ولو لم يكن للسيد ولو امكن اعتباره الغالب في البلد ولا يحصى عدم اختصاص
 المروج بموت الانسان بهذا الحكم بل كل مندرج تحت ستمائة ولا يدركها
 واطلاق الحكم لا ان يستثنى عدم النوى من السلم والكافة وهذا لا يصح
 فلا يطلق الخبر ومن الاصحاب من فرق فاقبح خروج الجمع لما ذكره الكافي
 مما احتجوا بان ما شرهوا من غير ان يخرج الجمع اذ لا يفرق بين الموت
 اول لانا لموسى بن الحسن الطاهر ويزيد النخعي بحاسه واجاب الحكم في الحديث
 من زياده في ستمائة انما هو سبب اعتقاده وهو من في الموت
 وقد يقال لا يصح ان يستثنى من كان على انه قد تمت بقاء احكام الكفر
 بعد الموت ومن لم لا ينقل ولا بد من ثبوت المسمى وفيه نظر لا يستلزم
 القول بذلك اذ لا يصح نفي الكافة بها بطريق اول والخصى اذا كان
 الجمع بموت الكافة مستلزم لتعقيد الخبر من غير معارضة ذلك لان
 وجوب الجمع فيما لا ينقض فان تم فلعقد الرجحان من بعض على البعض
 الاخر لا سيما ما قبل من غير ورود الدليل منسوخ القول بالاعتناء **وليس**
 وعنى في العدة الواجب بها الشهر من الاصاب وتصل قبل ان

او حسن طاروا به ابراهيم علي بن عبد الله عليه السلام وبعثت بجواز
ان كثر العز في الخير للنسب مع الله عز وجل واما في قوله طاروا الماء
بالاقل فكلوا اراما عن اعادة العظم وبعثت بجواز انشاء الماء في البحر
لعموم العلم بالظواهر عليه والحق ان العز في العز لا ياتي الا في
الاعتبارات التي لا في العلم والظواهر التي لا في العلم على فضل غيره ولا في
من فضل غيره المسلم والكافر في هذا المطلق الجوز **رسالة** والزم الكبير
عمر الدنيا المدة كغير الساء هذا هو المستور ومنزل من ينزل الى الاربعين
لحسن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام **رسالة** ولديعتي في موت سوز
والكلب والخنزير والسفاح والارب ويزل الرجل اما وجوز الاربعين
في موت السوز والكلب ويزل الرجل في موت السوز واما وجوزها في موت
الخنزير والسفاح والارب فالحديث السليم ولا احتياط **رسالة** ووقع
النجاس لم يورثها نص فيقول الحق اراد بالنجس هنا ما يشتمل الظاهر
النفس من اكلها اصله ولم يظاير في قوله ما يخرج الا خوار السور بالاربعين
اختاره ابن حمزة وسجع للاجتهاد في الشئ بعد ان احتاط بالجمع سندا
الى قولهم عليهم السلام يخرج منها الاربعين ولو اوان صارت محرومة فالكسبي

السند

السند وهذا الحديث مرسل غير معروف في نقل ولا موجود في اصل
وانما الرواية المصنفة لخط من حديث كروم وهو متفق في حديث
وبعثت بكاجاب المص في الحديث الا انه قال مع ذلك فلو روي لا يعرف
حاله فان كان ثقة فالجوز صحيح وقد علم الاستدراج الى الحديث في الشئ ولا
يرسل الا في علم تخصصها وقد جعل يصحها ولذا اختارها المص في هذا
الكتاب العللي بالاربعين وثانيها تليق اختاره ابن طاووس في كتابه
في ذلك الى جوار لزم كروم فانه متى اجاز ذلك اورد مع المعنى لزم
عليه السلام وان كانت مجزئة في شئ منها عند عدم دليل في اولى و
ثانيها الجمع وبه قال المص في دعوى الاوليه مما تعلق على الظاهر
والنجاسه حكمان يتوقعان على ورود الشئ ولا يستعمل في العمل با
رايتها ولذا جعل السبعين في موت الانسان مع اشتراط البقية و
ابن حمزة والفاصل بين ادرس لانه ما حكى نجاسة يقيتها فلا يستعين
الرواية الا بالجمع ولعدم اوليه مودار على اجازة خبر امر الملاء دون
الاخر ولا ريب في العمل بهذا القول اولى واحوط وذكر بعض الاصحاب
عدم وجوب النجس في غير المنصوص اعلا للاخبار ربح الا مكان قال

في المحقق قد اتيتم اذا كان الترخيع بعيدا اما اذا قلنا ان العلم بالخبر
عنه ودين في وقوع ما المظهر مخالفا للبرهان والعقيدة وخبر المكلف
 كرواه كرويه قاله السالك الى الحق موسى بن جعفر عليه السلام عن موسى
 بن عليهما السلام المظهر في البرهان العقيدة والبرهان الدواب وارادها
 وخبر المكلف قاله شيخنا منها يفتون ولو وان كان منزه ولو مخالفا
 المظهر احدها امره بالتدقيق في المقام وهذا اشكاله وان
 العقيدة وحدها يجب لها حقون فاذا انعم الله عليها رادها
 بحجاسه فكيف يجوز في التدقيق فانها لم تعدم اجزا التدقيق او
 عدم وجوب التدقيق واجاب والى هذا حاله ان موضوع الرواية
 الما المظهر مخالفا لهذه التفاسير وليس فيها انا عياتها موجودة
 فلا تباين ما هي مرتبة في وقوع الاعيان وحسب الحجة على المظهر
 المشتبه مع استهلاك اعيان التفاسير مع اعيان الاخبار معاد
موسى ورواها عن ائمة الاطهار في الحديث في من خارج عن المراتب
 العظيم الذي لم ينسج ووجوب السمع لم يروى عن الصادق عليه السلام في
 روايته ولا يلحق به الصفة لعدم النص وظاهر قولهم واغتال الخب

يشعر بأنه مباشرة حيدره لا لانجيب شيئا والروايات بالمتن
 التوفيق والبرهان والاعتقاد واعلم ان الخب متاخر
 به عن نجاسة عينه امشع كذا الترخيع لجملة البرهان
 متحقق معلوم المظان بل وجوبه بتدقيق قليل ولا يستقيم كونه
 مستحلا عند من منع دفع الحدث اذ ذلك مشروط بوقوع العمل على العلم
 المحقق وهذا يمتنع لبطالة نهى النجاسة عن التوفيق **موسى** و
 خروج الكل جميعا هذا الحكم والعلم وانه ان يعم عن جعفر عليه السلام
 وخالف فيها البرهان ليس فاجوب نوح اربعين محققا بانه لم يرد به نص
 متواتر وجوب الواحد ليس بحج والسود ياربعت لانها تجري لم يرد به نص
 قديم حيا اولى وورده ان خبر الواحد كذا في موضع مع المنع من عدم
 اولوم الحجة **موسى** ونفس في ذوق الدجاج طاهر اطلاق العلم هو اتم
 ذهب اليه الشيخ من وجوب الترخيع لرواق الدجاج وان لم يكن جلا لانه
 من على ان درم مطلق بحسب المشهور طهارة ذوق بالبرهان
 وهو محذور المصالح في المختلف بحسب كمال الخلاف في نجاسة وعلى التوفيق
 لم يصل اليها حديث يتعلق بالتخيع لها قلت اراد عدم التوفيق على

على حديث وثبت منه بعد اذ فعل القول بحسب المذهب المبرر ولكن
 ان ثبت في الخبر ان قولنا لا صاحب فان ذلك كشف عن ظنهم على
 فرفع عدم الجوارض يكون قولهم **رس** والحق في الخبر هو في الخبر
 على الترخيص بانها كانت سائبة واوفا الى التفت بقول الصادق عليه السلام
 في الجوارض الصغيرة ولا على الحمل التفت ولا يخفى ما فيها من الجارضة
 يفتقر الى النص او ظاهر في الظاهر **رس** وبول الرضيع الذي لم يفتقر
 لطعام اذ لا يعدم اعتدائه كغيره بحيث يساوي اللبن فلا يفتقر الى
 الرضيع عليه فما يعتد كونه في سائر الرضاع فان تراء عليه فليس يرضع
 ومن اين ادريس بن مودر الرضيع بالحوادث وان اكل من غيره ولا يلحق به
 الرضيع لعدم النص **رس** ولو استقيم التحق من الانا بغير اجتناب
 ثم ان لم يمتدح وما ولا خلاف في ان الحكم بين احماهما وهل يحل الارام
 بالشرع مع لزوم ذلك للعلم بما في احصاء الاخبار وبره ضعف السند وعلى
 الاصحاب بوجوب الاجتناب جاز استناده الى غيره وان كان جار الصبي
 وربما وجب الارام للصبي لانه مشروط بعدم الماء ويخرج عن ان المستغنى
 من الاستعمال يستلزم عدم الوجوب شرعا **رس** ويوجب تباعد المهر والناتج

سبح ان كانت الارض سبعة وكانت لها نصيب فبقا والاخرى من الجوارض
 على الاصحاب وذهبوا الى الجند المعتبرين في عشر ذراعا لو كانت الارض
 روضة والسر على الجوارض ولا اعتبر سبب استناده الى رواة سليمان
 الذي على عياضي عبد الله عليه السلام وعلى مع عدم دلالة على اخباره من
 التوصل على حمل ما دل على الزيادة على المباح في الاستحباب واعلم
 ان المتبادر من الخبر وان كان هو العلوي بحسب الروايات لا يفتقر ان
 يراد به ما يشتمل على التوقف بحسب الجملة انهم لا يصحوا التسلط والخير
 الى ان كان تحسب فيها والى ذلك وقع لا شاره بقول الجند عليه السلام
 في خبر سليمان ان مجازي الجند من سبب الشال واسا والجوارض **رس**
 السور لولا فصل من سبب الجوارض والمراد بهما المباح للجوارض مع
 قلنا انما يجب من طهارته ونجاسته يتحقق عدم التفت على التفت اعتبار
 اتعلم الحكم في القول بالاجتناب **رس** وان كان والناسب اما الفرد
 الناصب بالتركيب مع مشمول لطلاق لفظ الجار في الجوارض
 عنه والمراد به من يجب التعداد لانه ليس عليه اسم جار او يطر من
 احواله ذلك بل اراده وكرهم وظهور علامات الاعراض في تعليل ومناقض

ولا يربط الحواشي والاعتلات والحجج كنه روحه في بعض المتأخرين
 بخاتمة من لم يتخذ الحق هذا المستضعف **رسم** والمستعمل في رفع
 الحدث طاهر مطهر اطلاقه يقتضي عدم الحروف في ذلك من الحدث الاكبر و
 الاضمر ولا يربط في طهارته ما وقع به الحدث مطلقا وظهوره بالرفع الاضمر
 وفي ظهوره بالرفع بالاكبر قولان احدهما نعم للحجج ولا ظهورا يتكرر
 الطهاره كما للحجج ولان الطاهر من جوهله لم يخلق الماء ظهورا لا يخلو
 الا ما غير لونه او طعمه او روعه وعدم الواسطه من ظهوره وبالنسبة و
 ثابتهما عدم جواز رفع الحدث به اختاره الشيخان وابن بابويه استنادا
 الى روايه عبد الله بن مسكان عن الصادق عليه السلام وهي صحيحة سند لم يكن
 من باب التثنية فيها على السريه او ليجازي الحكي وهو عدم جواز رفع
 الحدث به **رسم** وفي رفع الحدث نفسا سواء تغير بالنجاسة او لا اجمع العلماء
 على نجاسة المستعمل في رفع الحدث مع التغير والتغير للاصحا ما في
 المثل على انه اذا تغير النجاسة على الاقوال اخرجها بالنجاسة مطلقا سواء كان
 من اجزاء الاولى والثانية وهو نجاسة المصنوع اي سويده واحتياطه في
 في المصنوع ونجاسته الشبهة في الذكرى ولم ينع في نجاسته على دليل مكن

انهم وافقوا من انه قليل حاله نجاسة فيجب مردود لتقية المسح الى
 المكبر وحيز العيص كما لم ينع عن رجل اصابه قطره من طشت فيه صبر
 مع الماء كان من البول او قدر فيض الماء اصابه من طشت مع انه متروك
 الطاهر لعدم وجوب الغسل من ماء الاضطرار فليس الغسل بماء عذراء
 اول ما حمل على التغير او لا يربط ثابتهما الطهارة مطلقا استصحابا
 بحال الطهارة والحروف من ورود الماء على النجاسة وعكسه ولا لما
 طهر الحيا والعموم لا يختار في عدم نجاسته الماء الا بالانقضاء من مبادي
 الدليل على النجاسة فيبقى الباقي وللقطع يتحقق من الملاقاة في النجاسة
 الحكي مع قطع بظهوره من وجوبه بالملاقاة امتنع القول بظهوره من
 دفعه عروضا بسبب بغيرتها وثابتهما نجاسته من الاول والآخر ومن هذا
 القول ما لا يخفى كما على بعد العمل بان كان حكوما بظهوره من مظاهر
 ولا ينجسه ويحكي قول الراس وهو النجاسة مطلقا وان حكم بظهوره من
 شاذ لا يعرفه فالحال ولا يربط انه لا يرفع به الحرف وادعى عليه في
 الاجماع **رسم** والآراء الاثني عشر فانه ظاهر ما لم يتغير بالنجاسة او يقع على
 على نجاسته خارجا اتفاقا صانعا على عدم وجوب التغير من الاستصحاب منهم

من اطلاق الطهارة عليه كالمص ومنهم من اطلق العفو وتظهر ان هذه هي استعمال
 قال في الذكرى ولعل القول بالعفو اقرب ليعنى البوازة بغيره وقد
 يقال ان الامم احدا لا من الماعدم اطلاق العفو عنها والقول بغيره
 فكذلك ان اجازة بغيره من اطلاق العفو حتى في العفو للجمهور ثم انما
 ولا وجه التعبد بما عداه فلا يكون العفو مطلقا وهو خلاف ما يظهر
 من الخبر ومن كلام الاصحاب ومنه نظر المص على سبيل اطلاق العفو ايا
 الطهارة نعم الاصح الطهارة خلافا لاصحاب وان كان اعتبار الماناة
 ما هو **رسم** ومنه الخاتم بغيره ما لم يعلم خلافها من النسخة في الخاتم
 على المختص في جازمه من المياه المستقيمة وقد اشهر من نسخ الاصح
 القوي على انها اصل الخاتم على اسم على النسخ من الاعتقال بها وصحبت بعد
 الاستفاد او عدا من المذموم في الجواز كونه مسمى بالطهارة في قولنا
 تنزله بالمعنى كونه **رسم** في حق الجنبة وبما رتب قولنا انما على اسم في
 رسم الخاتم بغيره لا يمس ولا يمس ولا يمس ولا يمس ولا يمس ولا يمس
 وتكرره الطهارة بالمستحق السمس في الاوان سواء الوضوء العسل لورود
 التي في مذهبهم فيكون البرص والظفر انه لا فرق بين المظفر وغيره ولا بين

في نظره جاز وعنه ولا بين بينا السخونة وذو النوا ولا بين التصدي الى ذلك
 او عدمه وقوامه اطلاق النسخ والتعليل بخلاف البرص شبهة على الحكم
 وهو لا يجب تخصيصا ولا تفصيلا فعلى هذا لو ان الحكم المسمى كان
 استعمال لا يقال التعليل بخلاف البرص بمعنى التهم بغيره في الطهارة
 مولا عليه كونه معاملة وهو لا يستلزم علم الوقف ولا طهارة ولا طهارة
 بكرة الجنبة بل لو روي الحديث وهو بكرة باقى استعماله فالجواب
 رحمه الله لا بعد القول بطلان الجور والتفصيل بالاوانى سبق
 عدم تعدى الحكم الى نحو المستحق في المسامحة وبغيره من اقسام التمس
 على الاثر او هو المتبادر من التمس بها فلا يمكن التمس بها ايتها
رسم والمسمى باقى في نفس الامور لو روي التعليل باقى في
 ناره تجلى للبت وهذا التعليل بغيره بغيره من الغرض من التصدي الى
 وعدمه وعلى نزف من تعاد السخونة ذواتها ولا يمكن الحكم لاطلاق النسخ
 ولم احد فيه نورا وروا لا كراهية مع الخاتم **رسم** وشوا بطلان واكمل
 الجب مع خلو موضع الملائكة من الخاتمة فيها والقول بالكلية هو المختار
 نظام بغيره لاصحاب التهم والمعاد بالجمال هو الحيوان الذي يعتدى

بعد على ان وسعي اعتبار كونه الغالب فلا يغفل عنه
والخالف المظهر اي اجمع الخلق في النجاسة حتى ان قيل ان الجحش على ارجل
والنحو يغفلها واطلق ذلك كانت ما هو في ذلك من وهو في الصادق
والرضو يغفلها واطلق المرفعي والشيخ في الميوسط الكراميه لا طلاق
فمنه على المطلق على المعتمد والنجاسه الجحش وكذا الدواب على الارض
لكرامه لحمها فالمراد بالحيد للاهله اذا وضعت لا يكره لحمها
والقارة والحية فدا هو الاصح وربما قيل بالمتبع منها ومات فيه النوع
والعقوب قال في الهاميه لا يجوز استعماله وقع فيه النوع وان خرج حيا
وكذا قال ابن بابويه وروي عن الباقر ع في الماوية في العقوب احرته
ما ليعمل الكراميه فيها لقول الصادق عليه السلام لا يغفل الله الا ما كان له
نفسه سائده **رس** واجزاها من السموم التي من حيا وميتة طائر الجوارح
لا يغفل عن مشايخ فان اجزا الميتة لا تمان من الحي **رس** الا من يغفل
العين او في حال الحياة خلافا للمرفعي رحمه الله استنادا من المعلوم عدم
نجس ما لا يحل الحياة بالموت ويصحت بانهم اقتضا الموت نجاسة لا يستلزم
عدم نجاسته في نفسه وفي المعلوم نجاسة حال الحيوة ليعمل في من يغفل عن

فيسعى

فيسعى والمصدق حسن الكلب مثلا حال حياته منس بالاعلم الحيوة
منه ووجوده لا يغفل النجاسة المماس له حال بطونه اذا جرد
ما يعلم بوجوده من الدين اي ضروره على هو الحجاز عند المص وكثير من اهل
العلم من الناس من اطلق **رس** والمسكرات اي الماوية والاجال ولا فرق بين
النوعين والقول بخبرها هو المستور وبوالاحباب وتدل المرفعي في الاجماع
لعلم الجحش ودس يستند في نجاستها الى الجحش الجوارح وهي معاصم منها و
الاستدلال بقوله تعالى اما الجحش والجبر ولا تصاب والارلام جحش اذا
الرجس جحش فيه اشكاله وظاهر السيد عدم دفع خلاف ابن بابويه ان
ان يغفل في الاجماع وبما الجحش في الشيخ وضع لما يحرم العقل اي سره من وجوب
سعي الاحباب ام يحجب للمختر في الجحش طاهر مما جرى الاصب الا ان شذبه
ما روي عن ابن جعفر عليه السلام انه قال سئل عن الجحش هل هو من كل حيوان
وكل مسكر **رس** والجحش والسموم لا يغفلها واستند الى العين والمراد بجلية
صبره اعلاه استعمل واستداده بحاشته وهما مثلا وان اذا العبدات
اما يحصل تباعد الحرارة في الاجزاء الماوية وقلبه هو الجحش كانه في
استقامه فتحصل النجاسة وفي المصنف يحرم مع العليان ولا يغفل الا مع

فكانه يرى السنو المحسوسه وظاهره الذي هو اشارة الاجتزاء بالشيء
اللازم للعديان ونظم من الخلف ان ذلك علمه الاكثر من احاطا بظلم
انكر التوفيق بل ادعى عدم التوفيق على قولنا بحسب العصور وان
يعجز العلم وابن سبيد وابن عجمه **رس** وانقطاع هذا ما توردت الاما
والاصل في ان يخرجهم كذا في ملية الاجزاء فكلها لا تملك الا
في انقطاع فلا يكون حقيقيا فيه لاننا نقول في الشبهة ثابته فيها واليقين
على خلاف الاصل ونسب عدم استمرارية الجواز **رس** وفي الزالة
التي هي على الصواب والبدن للصحة والغراف وجعل المساجد وقد
سبقت الاسارة الى ان وجوب الطلب لغيره مروط بوجوب ذلك
الخير فالأمر لا يعد المذكورات اما تحجب مع وجوب والا فليس شرط
في الاجماع بل يعتبر في الوجوب لجعل المساجد كمن الخامسة معجزة
الى المسجد او سبي من الله على الاصح ليعبر في الشئ الاجماع على جوارحه
الخاصة في الجنب المسجد ولم يتغير القلوب ولما لم يتغير العلم بالوث
على وجهه بل لغيره **رس** وفي الثانية للاستعمال الغرض في الاستعمال وجب
الاستعمال اذا كان الاستعمال مروطا بالبطانة وكلاهما لا يثبتان

وكذا

وكذا يحل لا رالم على المسجد ولا لها حد من جنسها ما يحكم اليه
واما امر الشئ بتظيم كالمصنف والامة الخاصة كالجود والعدل
والعراغ المقدسه والالهة وقرتها **رس** وعلى هذا الصواب والبدن
دم الفرج والجروح اللازم للغير المرفوع عن الصانع والمسلم والمسلم
فلا يجب تحفيث الدم ولا عصبه والطلاق البدن يقتضي عدم الفرج
الجسد وغيرها لكن بشرط تبادله فيكون للمسجد ولعبدته باللازم احتراز
عن زمان البرقانه لا يغفر هناك **رس** وعما دون سفل الدم البطلان
العلمي المعجزة منسوب الى راس البطلان كان يعزى للدم الكبروي
في الاسلام وقبل منسوب الى كل شئ العلم المعجزة وشهدا الامم في الجاهل
كان يوجد بها دراهم تقرب سجنها من محمد والراحم وهو كالحق من
الكت والقدس ما دون منسب عدم العواجا بواي قدر الدوام وفيه
روايات والافوى لعدم **رس** وفي المتن خلاف اي وفي المتن
من الدم مع عدم بلوغ كل الصواب المانع منها خلاف فتعيب الشئ في الهام
العدم الصواب في التناسل وان ادرك عدم الصواب في التناسل
واختار رسلا او وجوبه اذا كان بحيث لو جمع بينهما هو قوله المعنى

وواللهي رحمة الرحمن المعهتة في عالم الدنيا بآياتها وقدرها على عيوبها والآلام
خلق الخلق منهم كثر فيقتصر على العفو على أهل الدنيا ليس عليه الحمد محمد (عليه
الصلوة) وجب الاعادة لقوله أكثر من عودا للدرهم ومو كما سأل المتوفى
ومثلها خبر الجعفر بن البرقي عن علي بن الحسن وقد قال لا دلالة على العفو عما دون
الدرهم وهو منقذة تستدل له فيستحب له ورود ما لم يرد في حال قبل
الخرج سواء في الدرهم أو في غيره والعفو عنه لم يثبت إذا عفو عن بعض
لا سيما العفو عن الجميع ومعنى العفو بالاشتراك في العفو عن كل جزء
بأنه إذا عفا عن جزءه عفا عن جميع الدرهم يستقيم العفو في حال عفا عن
الجزء إلى الجرد لنفس الاشتراك وذلك يستلزم العفو عن الجميع إذ هو
الخارج عن جميع أجزاءه وهو العلم أن الإكمال لا يستوعب ما يتعلق بالأمور
الخارجة لا الدائمة حتى لا يرد على مقتضى خبر الجعفر بن محمد الخفاف
في خبره وهو مشترك بين جماعة منهم لا يتناول عليه الجمع والله رحمة رحيم
أما في العفو عن المتعلق على اسم المضمنة للأمر بأمر المتوفى أو أكان قدر
الدرهم مخففا وما لا يكون في الدنيا ثم قال وليس بمخففا أجزاها كان ولا
لا مقدرة لأن المقدرة هي التي زانها غير زمانها عليها بل هي حال محقق ورد

سواء لا يعرف بوجوده تعالى قبل الخلق ان يكون غير المتعبد
فقط فالجميع عدم ولم تعالى وشيا بك قطعه ملك قد علم ما فيه
بحاله عدم محال ان يكون هذا الخلق في وجوب الازالة وقد بينا عدم
التمسك بالطلاق الآله فيه وابن سعيد استدل على عدم وجوب الازالة
المستوفى بطلان هذه الصحاح واستدل بالذي روي عنه قوله ولا لا يرد
الرد على المعنى في الحديث حيث حمل كونه لا لا يرد ولا لا يرد
اعادة استعمال الاجتماع ايضا لان وجوب الازالة انما هو حال الاجتماع
لحال الانفراد وقد رد الاجتماع على خلاف الظاهر لعدم دلالة التلخيص
عليه مع القول بالوجوب لحدوث العلم انتمد الشيخ بعدم التناقض لا يظهر
مستفاد ولو قلنا بمقتضى احتجنا الى التمسك بالشخص ونحوه بما نوز
المردود في ظهوره على الغيب والمرجع فيه الى العادة اذ لا تقدير فيه
سريعا ومن الغفراء من قدره شره وبعضه عاجس في الغيب وجنونه
يرجع الغيب **المرجع** عند التردد في تحمل الشيء اذ لا يابتنه لم الجنب و
الخاصة والخاصة من وجوب الجنب والكذب والختم والكاف والمسلم قد
استدلوا لاحصاء عدم العفو عن فعل الجنب وكفره هو في موجب

ان يصير والحق السمع ومن بعد الاستخاضة والسمعي ولعل العلم اشهر الكما
فانما العلم وهو من غير بطلان الحكم والارادى دم على العين
كقائه باطل الى تضاعف النجاسة بقاءه جسد على الجسد وهو عين
والسم وعن سبط الاتم ابعلاه فمستوفى كالكلمة والجور والفتنة
لما دوى من احواله على السمع في العنق عن نجاسة كل ما على الانسان او
منه ما لا يحول الصلوة فيه التمثيل بالبدن المتكسوة واحده في الجرد وكذا
ورود التمثيل بالجنين والظاهر انما البدن في عدم تمامه الصلوة على
العادة فانها لم تحل بالتمثيل بالمجربات في حالها طاهرة اشترط
كونها في حالها في المعنى والاطلاق قول في عبد الله عليه السلام انه يستغنى
عدم الاستراط ومن الاحكام من استوطا كونهما بغير وهو ضعيف
للطلاق الجبر **والسم** فلا بد من اللعنا لاني والى الموضع الاربع ويوجب
العصاة وقدر اكثر من الجارية لاني النجاسة بزرزور فشرط حصوله اولان
الصل لا يمتنع بدونه اذ مع العبرة كونه غسلا ودفعه مسانعة عليه
في المستبر والبركة رواه ان الفضل العبد في الجمع ولا يخفى ان ذلك
انما هو في التوبة بالبدن فيمكن في العبد وان سجد المذنب وما عسره

في المبر

من النجاسة بالحياء والمجدد فيكون في الروايات والروايات وما لا يمكن
فصل النجاسة عن النجاسة والقرطاس لا يطر بالتمثيل في يده
وكذا بول الرضيع فان لم يكن فيه نجاسة فلا مانع من الخلو ولم يجر عليه
والمداد انما لم يجر عليه رصاصه ولم يجز ورسمة الجوانبي ولا يخفى
الرضعة على المشهور خلافا لعلها في الجوارح فيمكن المبر للصبي غسل
نحوها الواحد في اليوم مرة اشترط بولها وتكون في الماء الحكم في ذلك منى
على التجهيف وتسميه بالصبي مستخدم بعد الحكم الى المبر للصبي
وللاصل فزمان مورد الروايات المولود والحساب ورسمة الصبي كراثة الامانة
ولا سريان حاله فيقول الحكم للصبي بصره المولود عليها واحقر بالارواح
الواجبة للتوبة فلا ينافيها الرخصه ووجام طاهر الروايات ولو انكر غيره
شرا او استخار في وجوب نظره على القول بعدم الوجوب اقرب نظر الى
اطلاق الخبر ولو اخذنا حكمه الى اليسر التوبة فآزاد له رد وشبهه كما التوب
الواحد والمراد باليوم البديلي واليهام انما لا يسمى اليوم ذلك لان ظاهر امر
الصادق عليه السلام يعلم ما ليس من الاجتهاد في جمع الصلوات في محل
نجاسة التوبة بخلافه البدن الظاهر ذلك المشقة الاحرار وعلى بعض قول

كونه في وقت الصلوة يحل ذلك لان الامر بالصلاة يشيخ الجرب ولا وجوب
 وقدره الا انه يشيخ كل من لم يعمد الاكتفاء بفعله خارج الوعد ان كان
 اصابه صلوة فخره قبل طوعا عسره وهو جند ويكره ان يقال كما في الظاهر
 من ان كل من لم يعمد لم يمسك في الاكراه اليخافه للصلاة على ان لم اذ انما
 الصلوة مثله عند ارتجاع الخافه وهذا هو الظاهر ولذا الوصل للثوب عن
 المزمع اخر اعرفه ما قبله ولو اتفق زوال الخافه من حين قصد اليه
 وهل يجب اتياع الصلوة عقب الغسل يحل ذلك وان كانا الروايات مطلقه
 اذا انفردا عن العرض فعملها عند ارتجاع الخافه وان كان يكون التوضي
 الغائب فلا يجب المبادره ولعل الثاني اوجب اجراء الخبر على إطلاقه نعم
 تأخر الغسل الى اخرتها لصلوات اربع صلوات فيه الخافه في ان بعد
 المزمع المرسه عما استند بالمواد المتعدد نظر الى الاستدلال في
 ولا بأس به وانما استند على جميع ما يحصل فيه الاستدلال به انما
 عليه احتياطاً وبه روايات عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يخفى لا إطلاق الاختار
 نرا اذا كان الاستدلال في حدود محصورا لو كان بعد غير محصور فلا يخفى
 مع التعذر صلى الله عليه وآله منها من انما استند في تعذر الغسل في حراز

الصلوة

الصلوة بها الغنى من فعلها من غير انما استند اعتبارا او الصلوة بها الغنى
 ذلك وقد على ان الخافه باليه شرط الصلوة مع استند الظاهر لا يجب قبل
 وانما اختار عدمه مع التعذر لان الخافه انما يجب له الاكلان في ان
 اذ من نفع الصلوة بها مطلقا وحكم عملها عاربا احتياجا من جهة الخافه
 واجيب عما تقدم وقد قال الخافه يمكن عند فعل الصلوة عاربا فلا يتيقن
 عدمه والمحمول انما هو واجبه يجب فخله مع انذاره ومع عدم الخافه عند
 بعد الاستدلال بالصلوة الواجبه اذ الخافه انما يعتبر فيه قصد الى فعل
 الثاني به لئلا يجرأ ولو بعد ذلك الخافه في انما في الصلوة على عوده
 بواجبه وجب وعلم ان التمسك عند بعد الصلوة فلا يشيخ في فعل اليه
 الا عند الحاجة اليه فعمله ولا ولا على مصلح الظاهر في احد المستندين ثم
 الحصر في الاخر ثم الظاهر ثم تيمم وصلى الحصر فمما صلى به الظاهر اولاً لم يبرأ
 لا مكان كون الظاهر هو الثاني فيجب الترتيب **فليس** ولا يحسن لو كان
 ما يبين لولا على إطلاقه كل ما يبين ذلك واستند الصلوة في التواضع
 الحكم الميت قال في غير محصور الثاني لم يفتى استند الى قول الصادق
 عليه السلام فاعلى ما احبب وانما في ذلك الاستدلال في فعل الحصر وجوابه

اما اولها فيس من الغادة عدم الاستعانة بالزعم والمخاطبة في التعادل
 فيرجع الى الاصل لان ذلك لا يوجب العلم على الميت الخاص وان كان متبعا
 الظاهر لانه لا يلزم العلم للميت من باب التمسك بالخاص لا العام
 بالاصل فيخرج في التعدي والحكم بتركها بالابن يسري وهو ما يقتضي
 الاصل فيخرج عن الخارج **مسألة** ولو صلى مع جماعة بركعة او بركعة واحدة
 في وقت خارج اجاب على سقوط طهارة الثوب والنية في الصلوة بعد ذلك
 عدم الاشتغال بحجب التعبد بالهدوء والاختيار وكذا في الجملة استقامت
مسألة وانما في بعض الروايات خاصة المشهور وجوب الاعداد مطلقا
 باستصحاب المستند الى التوقيت لعدم اشكال المانع من طهارة الثوب
 معناه في الجواب عن الصادق عليه السلام في بعضها رواه جماعة وروى عن
 ابن عبد الله عليه السلام عدم الاعداد ورد ما يشبهه من خبر شاذ لا يعارض
 ما اشتهر من الاخبار ويجوز ان يكون مخصوصا بخاصة معقوباتها وفي
 المختار الاصل ان هذا الخبر لا يوجب صلاة مشروطة بمرورها بوقت
 بها التوضيح ورود الغرض في الخطا والشبهان ثم قال في القول الاول
 اكثر الروايات ما يشهد على الاصل فيس في الاعداد لعدم فعل الصلوة على

الجم

الجم المعتمد في تحقيقها فلا يخرج عن هذه النكت وكذا في الثاني
 به مسوغا ما مر به انما هو بحجب الظاهر وذلك لعدم العلم بالمانع في
 تبين حصوله بحيث الحكم باخراة الثاني به فان قيل لم يستفاد بنية
 التمسك بالثوبان فالقول بالاطلاق على خلاف الاصل قد
 تفرق الاصل ان العلم من الجادات باوفا الزعم فيس في العلم
 الى السقوط في ذلك فيس على خلاف الاصل والغرض في الخطا والشبهان
 يقتضي عدم ترك عقوبة مستفاد من ذلك اجراء المال في رواية اخرى
 وجوب اعداد ما تأسى في الوقت في خارجيه وسقط المصنوع على مكانه
 وردا التقييد بها بخروج الوقت والمطلوب حمل على المقتضى فيضعف
 بان المكلف في الجهر العلم فلا يتولى عليها **مسألة** والمجمل لا يوجب
 المانع خروج الوقت فيما لا يحل والمانع تمام فعله الاكثر وقيل بعد في
 الوقت اختياره المعنى في التواعد والى رحمه الله ومنسند خبره ان
 مطلقا في الاعداد وعدمها تجمع بينهما بحمل خبر الاعداد على الوقت والآخر
 على خارجيه وعندي في هذا الجمل نظر لما لفتت اشهر في اصول التعبد من
 ان الصلوة اجمعي فلا تعد مطلقا وان بطلت اجعدت ولزم خروج الوقت

وحيث ثبت عدم وجود التفاضل على الجاهل انما كان الاول باطلا
 لغير الاعادة فيحصل على الاستحباب ويجوز ان يقع على من سئل العلم ثم سئل حاله
 فعل الصلوة **الرسم** ولو علم في الاشياء استنبطه انما على عدم اعادته
 الجاهل مطلقا اما على القول لا فرقان جوز حصوله على الجاهل في كل وقت
 لان لا يصل عدم العلم وان علم سبقها استبان مع ثبات الوقت
الرسم ولو تجدد الثواب وليس له غيره صلواته بانها بعد انقضائه ومع
 من لا يصحب الامم بالصلوة عارضا في غيره اخبار ولا اثار في الخبر من
 الصلوة فيه وعارضا عما بين هذه الاخبار وما رواه على ان جعفر بن ابي
 مريم عن ابي بصير في الصلوة المستنقضة بالعلم في غير الصلوة عارضا و
 الصلوة في افضل النكاح من سببها جميعا مع العلم من الركوع والجلوس
 وعدم نكاحها في صورة التواجد ووقاات احد الشراطين لازم فلو كان اختيار
 شرط لا يثبت معه احد الاركان اولى من اختيار ما يثبت معها بعضها
الرسم ونظير الرسم ما يحكم في البراءة منه وهذا اذا اشترفت على النكاح
 فلا يمكن تخفيفها بالبراءة ولا اعتبار بالبراءة اذ قد يحصل بالجاذبة خلافا
 المحم وفي الطبع تردد الاقرب عدم اعتباره ايضا اذا المرجع وذلك الى

الاخبار

لان اعتبار استبداده الى الدعوى مع ما في اعتباره من التمسك والخروج
 وللافتقار اليه ان المراد ما لا يصلح فيكون عادته كالتزم التمسك والخروج
 بالاعتبار **الرسم** ولا ريب باطن المعنى والعدم وكذا لا يصلح الخوض
 في المسح بعد زوال العذر فلا يشترط المسح في الاعتقاد والنجاس ولا ينافي
 حرم ولا زوال العذر بالاعتقاد بالاعتقاد وذلك بحمله على العذر في كل
 كلامه في شدة طهارته الارض والشرائط مما فيها اصلا وحكم العتبات
 حكم المعنى لانه لا يشترط به وما لا يصح من المعنى بالرجل فثبت في الارض
 لانها القدم وكذا منسج الخلع من القدم او البق ولو سئل علمه في ذلك
 وقوله برودة **الرسم** استعماله في الدعوى والتفريق في الاكل وغيره اجمع
 علاوة على حكم استعماله في الدعوى والتفريق في الاكل وغيره اجمع
 التمسك في التمسك وبقوله الاخبار المروية عن النبي والائمة عليهم السلام في
 بعض ما يثبت له من التمسك والتمسك بها ما يثبت في التمسك والتمسك
 وقوله بما الى التمسك مطلقا لا سيما في الدعوى الى التمسك ان كان ومثله
 قول الكافي عليه السلام انما الدعوى والتمسك مع الدعوى لا يثبت في التمسك
 عدلهم التمسك في الدعوى والتمسك في الدعوى في الدعوى فالتمسك في الدعوى

حاد ولا يخلو ويرى النبي صلى الله عليه وآله ان اذا لم يتعلموا الكفر سوا الكفر
 غير الخلق وعنه ما وقد سئل عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله تعالى يقول
 بها نظرا الى عظم الخلق بها وفي الذكر وفي انما دعا العرش عليه
 فالتسبيح نظرا الى النبي صلى الله عليه وآله وشما العظم فله قدس الجليل الهان
 الخ حده والمعاد وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله تعالى يقول
 ثم قدسك في الخ بما اسلفنا من الايات وان تبارك وتعالى لا يما يصفه
 فلا يما يصفه في ربه ما من المعلوم ان العظم له ربه ما يصفه
 العقل وورود العقل **والله** لا يحرم المالك والمشتوب ان يحرم
 سئل عن العلم سئل النبي صلى الله عليه وآله على اصل الامارة على هذا
 او وضعه في غير الامام **العلم** لم يكن خاصا ونقل عن النبي صلى الله عليه وآله وهو
 طهرا الى الصالح وقول ان الكلام للعلم عا سواه اذا لم يكن انما يتبع
 لا الايمان فلا معنى العلم المالك والمستوف سواهم الحكم وشبهه ولا
 يرمي من التوراة كما التوراة يحرم الحكم وشبهه في هذا الاما لا يشاء
 المنطق للعلم وهو خطره في الشيء الحق فانه يحرم ما دام وصف
 التماسه باقيا ولذا قال النبي صلى الله عليه وآله في الحديث وهو قد يلهى من كلامه سبحا الشهدا

قال

ذلك ليس بجيد الا سئل النبي صلى الله عليه وآله فيها او النبي صلى الله عليه وآله
 امر خارج **العلم** نعم الله والرجال الاجماع على ان الذكر له وجود
 المنصفي **والعلم** المنصفي هذا هو المنصور من الاجماع وظاهر
 كلام الشيخ في الخلاف الحكم وروى عن الصادق عليه السلام ان الله تعالى يقول
 الرجل في الحق والمنصفي واعلم ان كل من خرج من الصدوق استحق
 التهم بما ورد من النبي صلى الله عليه وآله في الخبر على ان الله تعالى يقول
والله وجب من العلم ظاهره والوجوب في العلم عليه ما يستلزمه
 الصادق عليه السلام بالعلم المالك للوجوب في المعنى تحت القول
 سبحانه بالاعتقاد والاطلاق روي عن النبي صلى الله عليه وآله وجب غيره وروى
 بالعلم وجب من العلم **والعلم** والاطلاق المشرقين طاهر علم يعلم
 بما شرع لها بر طهرا لا الجليل فانه لا ريب ان ما علم انما سائرته
 لها في كل وقت وقيل وما سكته من العلم الاصل للذكر استعماله
 صرح في كلامه على ان لا يعرف من العلم انهم وسواهم بايهم وعليهم الا
 الجليل فانه حكم فحاشية لا سئل النبي صلى الله عليه وآله **والعلم** فانه جليل العلم
 وغيره **العلم** العلم عليها جليل العلم **والعلم** فانه لا تغفل الى

[illegible][illegible]

كتاب الصلاة

هو بل مرتبة كونه من المصلو وقيل الحركات معتد في التعريف
 وربما اورد على ذلك هذا القول من جهة المأزاه وكذا مصلو الحق
 ونحن نعلم كون الاول مصلو حقيقا في المتبادر منها ذات الركن
 السجود وكذا ان مصلو مصلو الاخرى على الكبر والسلم لم يوارا
 خلافا لما اعتد في الاستحسان من كونها كسجود هذا التوجه لا يتم
 على القول بوجوب السلم على القول بخياره فلا فائدة في المودعات
 فاما ما يرتبط به المبادىء الثلاثة والمأزاه فيحصل بها المصروف في تخط
 اربع وبالجملة على العوارض التي يلحق بها كالحمل والخوف **وسم**
 والكسوف والازالة والايات لدرج ان الايات شارة الكسوف و
 والازالة فلا يحسب جعلها شيعين لها كماله الباعث على افرادها الشف
 على شدة الاعتناء بالرد على التفتيش في التواهي وجوبها مع الطباق
 الصانع على الاستدراك الى عدم مساقاة انها تفتت الى اربعة اجزاء
 على وجهين اولها ولا يخفى ان الله اراد الكسوف ان يمتلئ من صفو القمر
 الصافي والتم من شدة كلامه في مصلو الكسوف **وسم** والمصدور في شدة
 اراد بشفة المصدور ما كان وجوبه بعارض يظرو من قبل الكسوف كالحمد

والجنى

والجنى والتضاد ومصلو الاحتياط والمشتا جملته المصروف والايات
 كماله في وجهه وان كان بالمتنظر الى المولد ليس بسبب منه الا ان
 بالمتنظر الى مصلو عنه بسبب مصلو ولو عجز عن المصدور في شدة
 عجزها قسما واحدا بعبارة واحدة كان قولها بغيرها كالحمل
 وشدة كان اظهر **وسم** وبغيرها في الشرف وكذا في الخوف **وسم** وما يتعلق
 العدة لكلام في اسباب جعلها قبل العدة كالحمل في لها امر للظهور
 كماله خافى للاصحاب انها للصغير منهم من خرج تركه وما كماله الشف
 في القولين معظم الاعتبار والمعتدات خالصة في العدة العدة وغيرها
 وتلك الارادة من اوصاف الاصل في جعل الست عشرة للظهور وهو مبدؤا لا
 غايتها للصحح وان الجنى جعل فيها كعبية للمعص وهو مشعر بالارادة
 لمن لها **وسم** وكما ان من جلد من جلد ان تركه ويجوز فعلها من
 مقام الجنى ليعلم ان هذا العمل الصادق على السلم ولا يبرر بها العدة اذا
 لا اعتبارا بجعل الفعل واصلا من تعود **وسم** وسنذكر لواعظ النظر
 والربية في السقراطيين علماء على سقراط فانها النظر في الشرف وروايات
 منها رواية ابن جنى الحسنة والصادق على السلم يا جنى لوصف ان الله في سق

من مداوم فعل الشيء فاصبح كونه ذلك وقتا لنا فاعلم الموعود
 بغيره والوقت الذي يفسد ولا يلزم من وضعه لها ولا جعل في التركة
 امتداد وفيها نوع المعرف لا ينافيها ذلك كونه نظري في ذلك الماظم
 الثالث اذ امتداد وقتها بوقت الحدث معلل بتبعيتها لها ولم يشترط
 الا ان يرقبها **والسنة** فان صحف ولم يكملها استحق بالثبات اي
 فمع كونه في زمانه فله هذا الاسم بكونه في خلال كونه كمالا والاولى
 او الاخير من الامر مطلقا للشيء على السبيل وهو في الزمان
 للذكر انه ولا يصحولة على ان لا يصح عليه من الذكر في ظاهر كلام ابن
 ادرسي انه ان كان قد شرب في الاربع اشهر وان قد شرب في **والسنة**
 ووقف عليه السبل بعد ان مضت في كماله قرب من الفجر كان احصل مدا
 ما عليه حتى يتا وتعل الشئ والحقق على الاجتماع والمراد بالفجر هو ان
 كاهل المشهور على الاحصاء والمبتدأ في سنة عند اطلاقه في ظاهر الكلام
 حيث حصل اخر وقتا طلوع الفجر الا ان الزيادة بالجملة السبل في العلم الشئ
 والزيادة ما يتعلق بغيرها في ذلك وحصل معلومها على الفجر **والسنة**
 ووقتها بعد الفجر الا في الماظم الماظم والشئ في السبيل المشهور

في

بما لا يحجب ان وقتها بعد الفجر من جملة الليل ولو قيل طلوع الفجر و
 طالع كونه في غير الاحصاء يشهد به في بعضها الصحيح بانها من جملة
 الاصل وسميان بالاساسين لهما في جملة الليل **والسنة**
 الى ان طلوع الفجر المشهور بها هو المشهور على الاحصاء وظاهر كلام
 الشيخ في الهندية ولا يستتبع عدم حواز محلها بعد الفجر ان
 ولا على علمه نعم الاصل معلومها على الفجر من **والسنة** ويحوز بعد ما على
 الفجر الاول **والسنة** مقتضى كلامه ان ذلك رخصه وقد سبق الاشارة
 الى ان المشهور خلافه وكل دوران فيهما علمه على اعلانهما بعد الفجر
 لما رواه بزاره عن ابي جعفر عليه السلام وظاهر الجواب استحباب اعادة
 بعد الفجر الثاني لانه المبادر ويبلغ من كلام بعض اصحابه في اعادة ما بعد
 الفجر الاول **والسنة** ونصها في بعض النسخ في كل وقت لم يقتضها المحقق **والسنة**
 بل على هذا الحكم اطلاق الامر بفعل الفجر في السنة عند ذكرها مع عدم
 توقفه في غيره ووجوب المحافظة على فعل الواجب بحسب الامكان
 في سنة وفي الحاضرة يجوز عدم التمسك بعملها عند مستلزم لتكرارها
 مع ورود الامر بفعلها ومع تصديق الحاضرة لعدم على الثاني انه اذا

إذا استعمل الحرف وصلوه العرب والعشاق المشفقين من عذبات فان أحسنها
 الخ لا يولد كسب اللام وحمل الشبه الحرام وان نزع اللين أو جعل وصلوه
 لا أعز ذلك النعم وما قد السائر والمشتغل عليه أو إلى الجاسوس في نور أو
 بدنه وصلوه المشتغل بتبعه القرائين والصائم إذا لا رغبة فيه وكان
 من يتوقع أخطاره والمشتغل من مائة من غير النظر والمعتد إلى والمعوق
 لا كالمعتد إلى كالمستغل للحام **و** ويجوز أن يوصى بالعلم إذا لم يحسن
 العلم لا يجتهد في الوقت حوا سنخاف الوهم في تحصيل علم وحول الوقت
 ما ياره وقد استمر من أحوالنا وجوب عدم القدرة على العلم بالوقت
 ونظيره أنما أحوالنا من علمه فالاستدلال من الصفة بالبدل في الدنيا إذا
 ترا الشئ ولا التفرق ولا الخوف على اجتهدنا في وقت العبد جهل في
 ذلك الوقت على حسن الاجتهاد في القدر من العلم لا على حسن الاجتهاد
 في الوقت نفسه وفي كلام الحق استأثره إلى عدم حواز العقول للمعاد وعلى الا
 جهتها وعند تحدر العلم ووجهل استأثرها من حيث الاجتهاد مع زيادة
 اجتهداد الانسان نفسه على غيره أو على اجتهاد نفسه بعد إلى لو اجتهد
 غير الاجتهاد ولو قدر على غيره في نفسه على اجتهاد نفسه أكبر العود لا الهان

أمن وكذا القول فيها الواجب العدم من العلم ولو قدر على تحصيل العلم فلا
 الحصر إلى التعليل على العلم ليجب على الخ إذا علم لا يورث مع الخطأ بخلاف
 العلم قلت لا كلام فان تقدم العلم على العلم ويرجع عليه فيعلمي لكن
 بشكل الحكم من الاجتهاد في العلم المشتغل في الخفيف من حواز العلم
 كان حوازا سحلا لكاه في الظاهر حواز على استحقاقه في العلم وان اكتسب
 الظاهر من كونه يمكن ان تعال كان الغالب في الفخر وحصل العلم لا يكتسب
 فيه العلم كظاهرة الماء وما شاكله من كونه لا بعينه القدرة إذا لا حواز
 الغالب وكان الغالب فيه القدرة على تحصيل العلم لا يجوز العلم
 إلا مع الفخر من العلم والوقت من العلم لا يكتسب في حواز العلم تحصيل العلم
 من حواز الوقت لا يكتسب وجب وهو ظاهر الذكرى وسأه والذى يظهر استأثر
 إلى عدم الاجتهاد في حواز العلم لا يكتسب من حواز العلم تحصيل العلم
 على العلم لا استأثره **و** وان فعل وهو منسحب ولو في الفخر حواز
 أصح القولين لا يصح به لو راد استأثر من حواز العلم حواز العلم وذهب
 المرفعي وحواز العلم وجوب الاملاء واختاره المعه في الحذف بخلاف
 رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام من سئل في خبره فلا صلوه لانه على

فالحارب على الماء وان دعوى الاجتماع مع تعدد الافراد وعدم الحصار
 الحائز غير صحيح وكلام ابراهيم راسخ غير صحيح ودعوى الاجتماع على قسمة
 العروة فالفائدة للشارع فيها اختصاص الاستقلال اطلقت
 عليها لخاصة حتى لو كانت تخص بغير عطف اجمعت على العروة وبذلك على
 ان يراد به الاجتماع على ان لا يملك المالك غيره لان الاستقلال عليه من جهة
 المصلحة فيتعذر الاجتماع فيه على الثاني بان الامر المطلق لا يستعمل في الزور
 على وجه الحصار وقد بينى من ومنه ويتقدمه هو معارضه الامر بغيره 98
 عند دخولها فيها وطرف الثالث بان معارضه في تنقيح المصادق على المصلحة
 فانه المذهب والثالث وان استشهد به على الوجه لم يصل الصريح في التمسك
 والثالث قبل طلوع الشمس ولا يملك على وجهه اقول لو لم يملكه
 طلوع الشمس وعلى الرابع بان الاحتياط لا ينسحب الى الوجه بل الاولى
 وهي يتولد من وجه الصواب ما يجب مع علم اوطن وما يقتضيه ان لما
 شبهه والاصحاب لا يوافقوا السابقة فيه فتركوا في وجه الوجه الرابع
 غابر كون هذا المصالح مع البرهان اوجب على مخالفتهم والا لا يوجب على
 الاحتياط والخمس بان اقول لا يثبت في الصميم على وجهه حراز مقدم المصلحة

مع العلم بانفسه وعدم فسق وقطعها فنقول اجاب عن الثاني عليها
على الاستحباب ولا يخار منها اجاب عن سابع الحافه لانها الشهرة والعمل
بعضها باحوط **الاجاب** على سابع الكف من ملك الله وحبها مع
العلم اذ اذا كانت هذه القوي التي يمكن من قطع الجاهل من دون
منها كثيرة عادة فالمصلحة في نعمت الله ولا يلزم من سبيلها
عند عدم مانع من قطع منك والبعد الذي لا يكون كذا لا يستعمل
جهتها وهذا القول هو اصح القولين في استحباب الاجار والاولا على ان
لا يستعمل كان الى حيث المذهب ثم حرموا الاجاز طاهرها حتى
الرجوع الى المسجد والحرم وذلك يستلزم القول بالحق في المسجدة والجمعة
للتعبير لعدم انما في البصل والكثر الاستحباب على ان لا تعب قبل اهل
المسجد والمسجد قبل اهل الحرم والحرم قبل اهل الدنا حتى اذا لم
فيه للاجماع ولا يخار واجبة في الحصر التي من الاجماع مع مخالفتهم
من الاعيان ولا دخل جمال الخار كهم في النعمي وضعف الاستناد
في الاجاز قلت قد يكون الاشارة الى ان الاجماع المحذور غير الواحد
نعم وضعف التذبح هو الشهرة **الاجاب** على سابع اهل الاجماع

المشهور في الجواهر ما ورد من الاخبار مع الايمان في القاطع
 على امتناع النعم الى المسير والحرم وذلك لان اعتبار المسجد لا على
 الحرم بل على من يطعم فيه من غير ان يصفه المتطهر ولا في من يصفه
 فالحرم بحيث يرد على سائر المساجد واعتبار الحرم الخارج بل هو من
 شئنا وكذا خروج كل الحرم على ما لا يستقبل المتطهر من ارضه من غير
 عن سائر الحرم والملازم بطريقه فكذا المأذون في غير الحرم لا المسجد
 والحرم على الاكثره الى الحرم فربما لا يكون في الحرم ولا في الحرم
 وما يرد على الحرم على اعتبار الحرم والاعتقاد في الحرم والمشرق والمغرب
 كذا قد اورد وكذا في الحرم والمشرق والمغرب كذا قد اورد
 هذا هو حال المساجد في التذكرة هذا الحرم على ما يظن انه الحرم حتى لوطن
 حرمه عندهم المصحف والعقود والانه في حرمه او لا بان لا يعرفه لا بشرط
 ليعلم صيرته على ما كان ان الحرم لا يملكه لا يملكه لا يملكه لا يملكه
 الكثرة على ما كانت الحرم في الحقيقة في شوارع الشوارع واما بالنظر في
 بعض الحرم المستطيل التي اورد على مقدار الحرم من حاداتها فتستطاع صيرته
 والاعراض من اجلها بعد من عرابه كمال الحرم على ما يظن انه الحرم

مؤخر

مقدار الحرم فانه حرمه من حاداتها معطوع فربما في كل الحاداه
 على الحرم بل هو المعترف على ايمان اهل الشرح على نحو ما يشهد
 من ان اهل العراق مثلاً واطراف مصر ومن واسطه موافقهم بحسن
 الحرم على الحرم لا يرون على نحو واحد ومن المعلوم امتناع ذلك في
 الاختلافات اقسامهم فيه وانما يملك بحق الحرم على هذا ليس بعد خلا
 بين الحاداه بل كما اورد اداتس الحرم الذي يقين حرمه وتبقى
 على الواحد الاطراف يقتضي عدم الفرق في ذلك بين الحرم والمحرمة في المأذون
 في المحطات في الامصار ولا كلام في حوازه عليها كذا في السفر احتياطاً **المر**
 اما في الحرم فبما بين الحرم على ما يورد الاطراف والاعراض على ما
 صيرته ان قد على ايمان في الامصار لا يملكه على هذا من غير المسجد
 الحرم ولو اعماد وصلة حيث كان من حرمه وكذا الحرم في المأذون من
 دون فرق على السفوف والمحرمة **المر** على ما في حرمه من الحرم على الحرم
 التمسك على شرط الحرم الذي يفرق مع الاستمرار والاختيار انهما هما
 الاكثر على الاول وهو الحاداه لان طلبه في حرمه في حرمه الى الحرم
 والمأذون عند الطلب ومن المعلوم على ان يملكه على الحرم ولا يملكه

السلام انما يفرغ الاستمرار ولا يختار انما القيد متعلقه الى التوسل
 مع عدم ثبت شريعت يكون مجزأا الى الشان ونسب بعض متاخر
 اصحابنا نظرا الى اشتغال بعضه ببعض في ذلك العمل ومنفعة ظاهره
 لا يفرغ من غيره حتى يربطه كافي الظهور في ذلك **فصل** في التوسل
 في التوسل لا مع التوسل انما يتقرب الى الله تعالى على الراسد اجماع
 ضلالتها الا غير التوسل قد علم ما تقدم ولا كلام في عدم حوار على التوسل
 على الراسد اجماع صلاتها الى غير التوسل قد علم ما تقدم ولا كلام في عدم حوار
 على التوسل على الراسد اجماع ضلالتها الا غير التوسل قد علم ما تقدم ولا كلام في عدم حوار
 التوسل من الاستيقاظ الاضمار على التوسل من الاستيقاظ الاضمار على التوسل من الاستيقاظ
 استيقاظ المعنى في التوسل وحاشاه اشتغال الاله حورية فيكون مجزأا
 وطاهر قول في حيدار على التوسل لا يصلح على العباد الا بغير الاستيقاظ
 بين التوسل يكون فعالا مع الاستيقاظ صليها عليه والتمس في العباد
 على التوسل وهذا التوسل مع وجوبه المنع الى الاستيقاظ **فصل**
 ولو فقد علم التوسل على العلماء ان لو قال في التوسل من التوسل
 بها على العلماء ان كان اول فان قيل فكيف ان كان الثاني

٩٥

عدم التوسل على حصول العلم به كين في العلم المستقيم والتوسل المستقيم
 للتوسل من ذلك فيكون في العلم وان كان حصول العلم قلنا من قوله
 يحصل العلم بالتوسل ويظهر انما يجب حصول العلم بالتوسل على ما يجب
 يا من علم الحق مع ما غالب في وجه التوسل على حصول العلم **فصل** في التوسل
 مع الحق اي مع حقا العلماء التي نقل من الشان حوار التوسل عليها
 واعلم ان من العلماء ما ينفذ القطع بالجهل في الجمل كما يجوز ومنها ما
 ليس كذلك كما راجح وسياق تفصيل ذلك كان الاول ان يقال وعند
 تحذير العلم بكونه على ما ينفذ القطع من العبادات ثم على ما ينفذ القطع
فصل فان فقد العلم على ما راجح حيات وربما اراد باللام الاشارة
 الى العلم الحاصل من جهاد فهو وان لم يذكر جهاد الا ان الاستيقاظ
 يدل على خروج ظاهره عدم حوار التوسل العارضة بالعلم اذا علم عليه
 والى ذلك ذهب جميع من الاحباب واختاره والى رجمه وهو لا قوى
 للتوسل على حصول الاستيقاظ بالاربع والى الفاضل الى حوار التوسل
 لا من جهة العلم والتوسل به فوجب في الشان واجب المنع من التوسل
 لو قال في التوسل به واجب فلا يستقيم ان كان تفسيرا لظاهره ان قال في التوسل

بحسب الوجه الباطن انها لغتة ولو بالتفصيل كان الامام استوفى
 الاستعداد او كملت للايقان تمام انما على قدر استعداد العلم وعدم
 الاكتفاء بالاطلاق من المتكلمين بحالهم في الثاني والاثر الاول
 الامام بطريق الاطلاق لا يعمد الى اعتبار كماله لا يعمد الى
 في الواجب ان يقال ان الاستعداد لا يعمد الى الرابع راجع على القول
 من التعليل والاعمال الرابع واجب ومع التعليل راجع الى ما جزمنا
 لا فرق في ذلك من ان تعدد مراتبها واحده او اكثر فانه غير
 امكن منها انما استوفى من بعضها باخبار من يجوز ان يكون
 لم يجر الاجتهاد بالصلوة الى كماله **رسم** ولا يعمد الى ما يتبع
 ويتابعه من احد ما جعل يجوز التعليل لا يعمد الى المسامحة بحسب الصفة
 الى الرابع ظاهر كلام الشيخ والخلاف الثاني والمشهور الاول واستدل عليه
 بأنه لا يلزم له الا لاجتهاد فانه لا يملكه كالتعالي في الاحكام ونحوه
 انما في كونه والتعريف انما يعمد الى الرابع حرج لا يعمد الى وجوبه
 اليها ما اذا كان العارض في الرابع حرج حتى يتحقق التعليل لا يقتضي
 ولا يجوز العمل بالمرجوع مع الغرض على الرابع وثانيتها على ما شرطه

المثل

المثل في اطلاق العلم لعدم وفي المبسوط بعينه غيره ولو كان امراه
 او صبا واطلق والذي رجحه الاستدلال ولا يربطه انما هو القول
 اليه من وجه مستحق وجب له انما اخباره على غيره والا فانه استكمال
 بقاء من استعد التوفيق بخبره والحواس ورد الامام بالثبت خبره
 انما هو من علمه بقدر الاستعداد في تعليم الخرج وعلى القول بعدم الاستعداد
 اوجب وعلى الثاني لا يعمد الى الثاني كماله والفضل بان عدم علمه
 ان كان لا يستعد ايميله العلم كان في معناه لان حلا البصيرة استعد من
 عدم البصر وان كان لضيق الوقت واستعد العلم وما اشبهه كالمشيه
 بالعارف اذا بعد الحلا التعميم ونحوه مضمنا الى الرابع **رسم** وعلى
 قبله البعد مع عدم علم الخطا طاهر العلم عما عدم رجحان احد الطرفين على
 الاخر وسلكي حوازا التعليل على ما رتب له العلم للعدا على الاحتياط
 مع عدم من التعليل وذلك على رجحان التعليل على من البعد على التعليل
رسم وعلاصهم جعل الخرج على المكاباة والبر والتعريف على ما يجرى
 على الايمان سفيان ان مراد جعل الخرج على كماله والتعريف على الايمان كونه
 ذلك خلاصه تفرقة اذ مع جعل مرق الاخذ بالحواس ما رتب له البصر ومغزاه



الافرن بحث سطر منها كمن المني من الكسوف ولا يستمر في ان الغره
 جعل المني محاذيا للابن بحيث يحاذي ظهره لاذن التي على علوها
 للقطيع باي ان جعل اهل الواي عن خطه الجنب الى جانب الحرب
 والمخنة مكره واعلى المحم بصيرة لتتخذ من الواي مضمون في جود الم
 على بصيرة على الحرب المني راسه والوقوف ان التوب وانما يكون على
 اذا كان في مقام الادراج والتزويج في مقام الامتحان او بالبعث اما
 اذا كان احدهما في المشرق او في المغرب فالاختيار بالعقب
 او في موضع خفي وسط الامم المني هو بصيرة بطي الخوف توما الارام الا قد
 في البصر ولا يتغير من مكانه الاسر او هو اقر الكواكب الى العطف
 الذي هو عظم محض يدور عليها النمل **وسمى** اهل المني **سلا**
 استمر هذا الحكم من الامم باحتجاج في علم المني الاجماع وحكي في
 عن ظاهره انهم وفي بعض الاخبار الاساره الى الحبس في موضع
 المني والمستهمل في الحكم من على النعم الى المني اما على مودل النعم الى الكعبه
 اي جرمها فلا تتجس وعنده ان هذا البناء لا وجه له ادخل القول
 بالنعم الى المني كمن جرمها انفسه لان في الجرم وان كان تخرج اهل

الافرن



الا فليمن او احد على نحو واحد مما زعم الخوف عن الجرم انما في السير
 ورجاءه من القول لا نصيب مما داه ما يعرض الى التفت من الجرم
 واعلم انما ارفع في هذا البناء الى الاحتياج المني على كونه
 السيدان وقد يستطاعت اعتباره على العرف في العود من والما اهل
 العراق بل لا يجوز له العطف بخروج من العود المني لم وطاهر
 الا على به بعض اختصاصا المني هذا المني العراقي **والمصل في**
الكعبه يستعمل في جودها ما شاء الكلام في مزاياها على الرضه حروف
 الكعبه كالمصطفي يستعمل اي جودها ما شاء ما الكلام في جوار
 العمل للمني والاطلاق المني توضع في ظاهر الاكبر واختلاف
 قول السبع في انهم والمصطفي كعبه وفي الخلاف لا يجوز اختيار او
 اجمع المني لا ينفذ ولا يستعمل في العمل حروفها الترمي الى قول
 جرمكم شرطه اي نحوه وانما بعد ذلك اذا كان خارجا منه فملا روي
 ان المني على المني كمن جرمها انفسه على باب البيت وطلى ركعتين وقال
 هذا المني واشتراكها فاذا حصل في جودها المني الى الاشتراك في التوب
 هو العند ولما روله جرمها المني جرمها المني المني المني

مستخرج من قولهم وقت الاول لم يزل يخرج وقتها كما في المستخرج والمطلوب
 يجب عليه على الخندق لم يزل يتكرر خروج وقت الاول فلا يخاف من العجز
 ومن لم يزل يتكرر وقت الاول على الاحتياط انما المأمور في الخبر انما هو
 عدم حمل الزمان على الزمان وفيها قد بينا كتحديد ما علم ان وقتها في
 احتياط من خرج ان يخرج في وقتها من غير ان ياتي بالوقت الذي هو
 المثل كونه مستنداً وهو ظاهر كلام المستخرج منهم وفي الوقت
 ان كان مشتركاً او متفرقاً اي بعد في الوقت في خارج ان كان الى
 جهة المشرق والمغرب ولما كان كان المفضل بين اواب كان
 اوله على الشرع حكم غير اولى العرايا واعلم ان هذا الحكم في الامر المتعين
 وبوجه عدم بيان المأمور به مع امكان فعله في الوقت يجب نظرا الى
 طرأته لا وانما يتبعه مع استبعاد المحقق ولا يعيد ان كان
 متبوعاً ولا بعد في الوقت ولا في خارج ان كان من المشرق والمغرب
 ولا خلاف من علم ان في كل حال لا يصح من المشرق والمغرب
 من غير **ولا الاستيفاء** ان كان يمكن تكملة الاستيفاء في اطلالهم
 وجوب الاستيفاء وان خرج الوقت في الاشارة كما ذكر في الخبر

ثم علم بالاشارة وهو يتم على الاحتياط في المستند كما في المشرق والمغرب
 الموقوف على ان اللانام من الاستيفاء في الاحتياط وفيه استيفاء
ولا يستعد الاحتياط بعد الصلوة اذ لا اصل في استيفاء الخبر
 المستفيض حتى يشترط خلافه وادخل الشيخ الصلوة ايما ما لم يخبره الامارات
 لعرض فاحاط بالحق ولان الاحتياط انما ان اجازت الاولى وجب المجهول
 اليه لان شرط الاحتياط لا يكون الا لانه اعز من الاولى واكثر
 اقرب الى الصلوة وان واصلها كذا قلنا قلت الاستيفاء بوجهين احدهما
 عدم التقيد بفتح المأمور به وجب في الوقت اذ لو كان كذلك لادركته
 المأمور الى الصلوة ثم لو تردد شد وجب بحد الاحتياط فعلق **بالحجب**
 سنة العورة والصلوات الصلوات الصلوات على وجوب سنة العورة في الصلوة سواء
 وجدنا طهر في غير اولها لكن اختلفنا في كون شرط الصلوة مطلقاً او ارجح على
 الشرط ويدل على ذلك اكثر من غيرنا في الجواز الصلوات على ما علم في الاصل في صلواته
 حاشية لا يخار وجه الرابع معهما كونهما اذ لا يابى بالشرط والاصل انما
 يكون شرط الصلوة مع القدرة عليه فلو لم يجد الصلوة لم يستطع فعلها اجماعاً
 وعلى شرط مع القدرة مطلقاً ام بشرط ان كان طاهر من الجنابة الاولى

جميع الاحكام لا يستعمل مع القطع بوقوع كبره منها كما في اسمى الالهة
والله سبحانه وتعالى لا يوجب عقوبة فانه يحسن للمؤمن وغيره ذلك لا
يحبس والوجه على قوله العار والذل ان كل ما يلحق بالسائر الغرض
منه اذا استغنى كان مقصورا على الحرام والوقوف في السائر او
حتى قد يضاف لغيره اجماع الالهة لا يمتثل الصلوة مع العلم بالحرمة
التي فيها والصلوة صلى عليها انها تعرف في العقوبة وهي اخرها الصلوة
تعتد لها النبي والعبادة مع العلم ان ولا يجرها الصلوة ما عجز بها
وقد بين ان الحركات التي في الالهة هي ومنها تدل ان ان يكون اجزاء
ما هو مني وهو كلف عال في كتابه والاول المني من الله
الحركات هي حركات في صفة العرف والعقوبة والحركات
من حيث هي حركات تتابعه في ما بعد فعل المني واجزاءه من
الله ان المصلين والاداء يكون بعد ما في وجهه في فانه
غير مصل فان السجدات المربعة يحاط به في الالهة على السكون في
مكان معين ثم يحاط به في المكان فانما يتصلح ان مصلح خاص يحاط به
الاداء والحركات التي في الالهة وتبين ان المارة انما هي الحركات

يحصل في مثل الزند الذي هو مني فيه والامر بالكلية غير مسلمه الا ان
يكرى بسبب الاحكام فعلى من ضمنه من آخر ملازم من الدعوى الامر بما هو
منه وعنده في الحايه على الارض او يتناولوا الحشيشات لا
يقضي رفع ثقل التي رات العلى وما عاين اهل الاسلام على انهم يعرف
بالمعصية بالي وجه التقوى والصام والفقير تعرفون خطا منكم انما
عنه وقسا من سيرة الى النور من ان قد جسدكم بعد السطوان في سطر
الى ان التي السيرة على من فعله الصلوة ولا في شرط من شرطها وقول
فما الذي قد عرف فيه وغما راعه هو الا ترى **السلام** والحوال الى ارجع
اصحنا على حوائنا الصلوة في ورا الحرام اذ لم يمسوا ولا ولا يركل
لحمه كالاراق الثياب واحسن في جلده في حياء اذ يركل في الحرام
الحواز لغير الرضا على السمع اذ على برة حال جلده **السلام** والسحاب يد
اصح النور لا على حياء منهم من من من في الحياء بالحوال لا فرق بين كون
الخطيئة املا والذو وكان عسرا ارجع به في التغير بالتمسك الحليط فيصير
على التوسل به من عرفه ولا بعده بالاسم المخرج وبشرط ذكره **السلام**
وعدم الطير على الرجال اي الخفة والمراد ليس فلا اختصاص به في حال
الصلوة

فان المختار عدم كراهة الصلوة وقوله في باب من اطلق القول كذا انه
 الواحد وبوجه جعل الله في كل واحد من الناس سبيلا في اداء واحد
 قد عدله على اعتقه وانما فيه بغير الحاشي للقطع بانه لو كان العمود لم يكن
 الصلوة فيه لا شقة السيرة التي هي شرط وعلى المانع حكمه المكون فقط
 قال في المشي في محلها بان مكانة المصلحة قد تحصل في الصغير والامع
 ان كان في الموضع وهو مختار وان كان في الموضع المختار من السيرة فيكون
 مع الحكم انهما ولو لم يكن في غير ذلك لم يكن في الموضع المختار
 حكم الموضع ولا غيره ما يبرزه كما لو كان في الموضع المختار من الموضع المختار
 مقتضى وجوه اذ الحكم يتبع الغالب وعلى منع من الموضع المختار
 من الصلوة في الاصل لا يستعمل في السيرة وان لم يكن له الموضع المختار
 ان الموضع المختار ليس كذا ولا غيره من الموضع المختار وان لم يكن له الموضع المختار
 الموضع المختار وان لم يكن له الموضع المختار
 القريب وهذا الحكم كذا في السيرة والموضع المختار في السيرة المختار
 على الموضع المختار في السيرة المختار وان لم يكن له الموضع المختار
 اذ في الموضع المختار في السيرة المختار وان لم يكن له الموضع المختار

استاذ

اختاره المصنف في المشي عدم كراهة الصلوة وقوله في باب من اطلق القول كذا انه
 ولا يكره صلا لا يكره في كل واحد من الناس سبيلا في اداء واحد
 قد عدله على اعتقه وانما فيه بغير الحاشي للقطع بانه لو كان العمود لم يكن
 الصلوة فيه لا شقة السيرة التي هي شرط وعلى المانع حكمه المكون فقط
 قال في المشي في محلها بان مكانة المصلحة قد تحصل في الصغير والامع
 ان كان في الموضع وهو مختار وان كان في الموضع المختار من السيرة فيكون
 مع الحكم انهما ولو لم يكن في غير ذلك لم يكن في الموضع المختار
 حكم الموضع ولا غيره ما يبرزه كما لو كان في الموضع المختار من الموضع المختار
 مقتضى وجوه اذ الحكم يتبع الغالب وعلى منع من الموضع المختار
 من الصلوة في الاصل لا يستعمل في السيرة وان لم يكن له الموضع المختار
 ان الموضع المختار ليس كذا ولا غيره من الموضع المختار وان لم يكن له الموضع المختار
 الموضع المختار وان لم يكن له الموضع المختار
 القريب وهذا الحكم كذا في السيرة والموضع المختار في السيرة المختار
 على الموضع المختار في السيرة المختار وان لم يكن له الموضع المختار
 اذ في الموضع المختار في السيرة المختار وان لم يكن له الموضع المختار

تحت حكمه فاصاب الامداد وانه لم يفلح في التوصل الى التمتع بترتبه في التكري
 نظرا الى امكن كون الموضع خفيضا من الاستعداد **والله اعلم**
 المستودع في هذا الحجاب فكذلك الغزوة وقد استمر هذا الحكم على ما
 ولم يزل على مستند سوا ما رواه الجماعة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ما لم يصل احدكم وهو يحرم وهو كما يدعي شيئا لم يزل على ظاهره المني
 عدم فعل الحكم على التواخيلا شيئا لم يزل مطلقا وهو مرجع الى ما
 والامامة بعد ذلك اذا ما جعل على التمكن من التواخيلا وهو مرجع الى
 ذلك وظاهره انما انما هو في العلم بالامامة في التواخيلا في العلم
 وتواخيلا استلزم ان تركه كونه مطلقا لان الحكم فيه يوجب ترك
 الاول وفي الامامة بعد ذلك في العلم به **والله اعلم** **والله اعلم**
 الحديث ظاهره ان لا يكون مطلقا مستورا كما سبق في العلم بالامامة **والله اعلم**
 وفي رتب المشيخ او اذ به التتميم بالتمثيل في العلم بالامامة **والله اعلم**
 ان ذلك في غيره مما انكسرت عليه من هذا الصادق عليه السلام في العلم
 في ثوب العلم لم يعلم انه ترك العلم حتى يصل الى العلم بالامامة **والله اعلم**
 اذ علمه السلام في تعاقبها حتى في فعلها في غيره من العلم بالامامة **والله اعلم**

بعضها لبعض

فالمع

في المعنى فالتجسس اليهم بالبعث قال الذي روى عنه سمعوا انه عليه السلام
 اخذوا من الاطعام وما ملته والحق في المعنى المراه فتسده بالمعنى
 ما ينفذ الكرامة في الاصل وقد روي في بعض النسخ من العلم بالامامة
 صورت بكرة لبيد في الصلوة للفرع على ما علم في كرامة الخصال المعصية
والله اعلم **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
 وهو مرجع في الخلف مستند لكونه لا صاحب نظرا الى الخلق مما رايتم
 وان ادريس على الكرامة بالتمثيل مما لم يوان وكانه استند الى
 وقد قال يقولون لما يشاء من هذا ربي وتماثيل بان المروي عن اهل
 اصبحت عليهم السلام انها كصور الاشجار وبعده ان حواجز علمها لا يستلزم
 عدم كرامة الصلوة **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
 التماثيل **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
 الصلوة في جلد الميتة مطلقا حتى لا يظن انه بالبراع على التخرج
 مع جلاله ما عدم من استمرام العباد في انسابه على اهل المشهور
 بالحجة رتبته استداره الى انما كرامة عند بعض اصحاب وقد قال هو
 نعم الحكم اذا لم يزل من الصلوة في جلد الميتة في بعض النسخ ما اذا كان سائرا

وغيره وشعره ووبره وريشه طاهره عدم حوازل الصلوة في
 الذكورات مطلقا على نفسه والكروا شائبا عنها ولو
 خرج في الخلق كبر السن والميل وطول النقص في المشي كالتيه
 ان جدد الجبار واحاط به في الذكرى بضعف السلك كما في علم الشيخ
 الميرزا علي القزويني في السمع الواحد فيقول في ذكر الجوارح
 الشيخ خصوصا ما عرفت في قوله عليه السلام في رواية كل شيء
 حرام الا الصلوة في وبره وكل شيء منه فاسد وتكمل العمارة
 صول الصلوة في البرزخا بعدا من الشجرة الواحدة والآخرى لها
 ودار رزاقه من غير ان ينفذ في تلك الاوقات لغيره من غير ما قد
 استمر من صفاته في اصحابنا اطلاق كانه فعل الصلوة في العزب البري
 يكون كمن لا يراى في الشوارع والاعالي عدم انك لا تعرف شي
 منه والى هذا ذهب شيخنا الشهيد في الذكرى ووبره ككاتبه في
 عند الجبار **مسألة** وفيما يشرط في عدم التحك ان عدم حوازل الصلوة
 فيما يشرط في عدم التحك في المشي والوقوف في السجدة ومع
 من لا يحل منه الى ان يمشي في السجدة كما في السجدة وكذا الذي يعلم

والجواب

والصلاة ومن بعد في المسند ضعف فانه شهادة على النفس في غيره
 المحصور على انه لو علم لم يكن دليلا على عدم الجواز فان عدم العمل لا يثبت
 كنه والملايين يتبع المعارف والحدود الجواز وهو في المصنف
 كمن يكره لوجود الخلاف **مسألة** وعورة الرجل قبله وبره اجمع على
 الاسلام على ان العمل والبر من العورة واختلاف في الزيادة المفقورة
 اصحابنا ان ما عدا ذلك ليس بعورة في الرجل كما شهد له كثير من الاخبار
 وذهب ابن البواج الى انها من السرة الى الركبة وانما اصلاح الى انها من
 السرة الى نصف الساق واصحاب الحديث الى ان الرجل والماء سرا الى العورة
 هي الفخذ والبرزخ في ذلك قوله لمعارضتها بما هو صحيح منها
 دله واضح **مسألة** ولو بالورق اي بورق الشجر والخيش ووجه الاجابة
 كحق في السرة كما هو مستفاد من قولنا لا يغطي السرة ان اصحاب حديثنا
 ووجه الاجابة كحق في السرة من غير ان يغطي السرة والسجود وطاهاها
 المستوية ولو لم يوجد النوب وهو من الاذن بشرط طهارة النوب
مسألة والطهارة متضمنة للامتناع من الطين والورق واختار في
 عدم الاخر الطين مع القدرة على التبريد ونحوه لعدم صرف التبريد

عزها وهو قوي اذ المتبادر من المعنى في العرف والكل استعادة
 وليست ولذا لا يعمل الواجب في الماء الكدر مشيرة الى ان مع الاستعداد
 فلو جازم لم يحسن مع وجود الترتيب فلو واحد ولو وجد وحده او ما كورا
 استمر مع المكان واستفاء العرف في المحنة التي لا تحصى ولو وجد
 حقيقته ولم يأت في فاما في الجميع وعلى تركه وسجده ولو في الحفرة
 قطع به الحق لحصول الاستعداد بحيث مرهله الصادق بالبدن مجبى اتمام
 الاركان ولم يسل الرب في توح وادى الى اتمام العظمة واليقين اذ
 يكون اسم فاعلى هذا الترتيب من المميزات لا يمكن استنباط الافعال
 فتمام استتمامها في استواء الاستعداد اما الخلق والتأليف فربما على
 ما قبلهما لعدم التمكن من الترتيب والسيادة فلا ان يكون صلوه الجوار
 او الخوف ولو فرضت القدرة على استنباط الافعال لكان العمل الترتيب
 مطلقا على عارضا طاهر عدم الترتيب في الصلوة كذا في سائر اوقات
 وضيقه وهو مختار الترتيب والتركيبا وعليه العمل باطلاق الاركان
 راو اوليتها وقال المرحوم في سائر احوال الترتيب لا الاستعداد الذي هو شرط
 غير حاصل ويمكن حصوله فيكون مع كماله في ردها في شطبه الترتيب التمكن

الامر

الامر عدمه والتعبد على الترتيب باطلا واختاره الله في الترتيب
 مطلقا وجودا لا تترك في الوقت وعدمه في طين حصوله في الترتيب
 التمكن وقد منع **س** فاما مع ان المطلق وجازم مع عدمه هذا
 ما عليه الاكثر من سائر اماكن وقال المرحوم في طين جازم مطلقا
 لاطلاق الامر في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام وان اردت
 فاما مطلقا لاطلاق الامر في رواية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه
 السلام التمام كرس في المحنة احتمل المحنة في الترتيب والتعود كما هو
 محتمل في بعض الاحكام لمعارض الترتيب وضيق المصطلح بالارسال
 والعمل على الاول ولا يخرج ارسال الخبر فان المراسل انما اعتضدت
 بالشرعيات في حقه الماسية وخصوصا مع ثمة المراسل **س**
 ويخرج في الحالين والعيا وشا جازم هكذا اطلق الاصحاب وفي الخبر
 كذا في معنى الترتيب للبيح فاما وعلى في الذكرى على السيد محمد الدين
 رحمه الله ان كان يروي جازما ان اقرب الى الله المجد فذلك تحت
 فانوا منه ما استطاعوا استشهاده في الذكرى بانه تقييد للنفس وقد كان
 بانه لو صح احتج به لكان تقييدا لبيان فلا يخرج قلت لو صح احتج به

لما كان شديداً لم يسل فلا يخرج قلت لم يصح احتجاجة وهو استناداً
 إلى إطلاق التمسك بالرواية في الأعيان فأما أقوى أدلة مرضوعها فخاصة في
 الخاص ببيع دالام وربما كان معصية عن فالدركي بالنفس كذلك وبأنه
 معرض لكشف العورة في التزاحم والتفوق المخطط لنفسه السجود فيكون
 المأخوذ بسبب الطريق أولى فالجواب على الإطلاق لا أكثر وعلى الأعيان
 بالمراسل بخبر زاده على الباقية علمه سلم ولطافه في تراجمها استطاع
 وليكن أعاد السجود اخضعه في الاحتجاب وقد جعل في التزاحم بينه
 وبين الركوع وحل في أعاد السجود ومنع البدن والركعتين وأما في
 الرجلين على السجود اجتمع في فالدركي ذلك استحقاقاً لما كان في ركعتي
 فالركعتين لما فيه من التعرض لكشف العورة وحل في وضع شيء في سجود
 عليه بحيث يتصل مع الركعة فالله الدركي لم يرض له الاحتجاب هنا فان جلت
 به الركعتين بترتيب ركعتي السجود في سجود واحد لم يكن مكانه في ركعتي
 الركعتين فعل وانما هو الاستدلال بسجود السجود عليه ما ورد في الحديث من أن
 السجدة أشرف من الركعة بالسجود أو في طه والركعة عليه سلم في بيان
 إعياء عدم وجوبه فان التمسك بركعتي الأعيان لا يوافق مع فعل الركعة

الحق

الحق أن قول الجواز لا ينافي على مرتبة **مسألة** وجوب المرأة كشف عورة عود الركعة
 والكفني والتدبير لا خلاف بين أهل العلم في إرضاعها الوهم والكفني
 والتدبير في المرأة عورة بحسب قوله في الصورة لكن اختلف في المذكور
 فقولنا بركعتي السجود وجوب ستر الوهم وعن قبل على العامة وجوب
 ستر الكفني وفي كتمانهم وجوب ستر الوهم لما قوله تعالى ولا
 يبدن من زينتهن إنما ينظر إليها فالسجود بستر الوهم والكفني وقوله
 إنما يقر عينك سلم في المرأة تعالى في الزينة والمفتقر آخر في المرأة فذلك
 والركوع التعبد فالدركي الاحتجاب وهو لا يستر التعبد عالماً ولا في
 بظاهر التعبد وباطنها **مسألة** والجسم قد يستند من ذلك عدم
 جواز كشف باقي مائها ولا وجه له بعدم كتمانها أو المراد عدم سترها
 ستر أسرها في كتمان صلواتها شرعية وتقرينية بخلاف باقي البدن **مسألة**
 وسبق للرجل ستر جميع جسده أراد الجسد أعاد الرأس واليد المأكدة
 في العادة **مسألة** ولما أشبه الأرب ذراع وقبض وخارج روي أن
 يعفور عن يمينه على سلم أنه قال تعالى في المائدة في ثلثة أرباب ليدار
 ذراع وخارج ومثل غير جميل ابن دراج عنه عليه السلام قال صلى الله عليه

باعتد المحقق مكان الاراد والقول اراد بالوجه فما الاراد **المكان**
 ان مكان المصل والمكان انما هو ما اجتمع على اشتراط طهارته فيكون
 محققا ان شدة اتبع لكن المكان في عرف الفقهاء اراد به ما جاز لا باقية
 معنى واجتبا والظاهر ان هذا لا يعتبر في الاراد عرفه والذي رجحه بالبراهين
 الذي يستعمله من المصل وبشرط عليه ولو توسط وقال المصنف في ذلك
 بان ما يستعمله المصل ولو توسط وبإتقان بدنه ونيته وانما محل من
 مواضع المتابعة من موضع المصل كما به في مساجده ومخاديه بطريق
 وضبط اذا المحقق منع من صحتها لانتفاء التقوى فيه ولا معنى لاستراط
 الا بانهم مع محقق القول يحرم طافه التمسك او البرزخ لم وبالاختبار
 الثاني قال المصنف هو موطأ كل البنية واما الصلاح هو موطأ الاختصاص
 السبع وعظم الشرح هو ما يمس بدن المصل او ثوبه من موضع الصلوة
 وعلى رابع ماصلا الصلوة تشمل على حر كات وكتبات واوصاف ولا
 بد في المحقق ان يكون المكان هو ما يقع فيه هذه الاكوان وهذا التوكيد
 المصنف ولذا لم يمسك الحساس والمعم في حق اقواله والذي رجحه
 ونهى التمسك لا يمسك هذا اليمين ان لو كان في الجو انما جازم حاتم البغد

عنهما تسمى بدن المصل بمرم بطلان الصلوة بها على القول بانها المصنف
 المكان ولا يقع في المكان **والم** يجوز الصلوة في كل مكان ولو كان في مكان
 فيه صحن او ثوب او شيء من الخرافات بطلان العلم في جواز الصلوة
 في المكان المذكور في المصنف او في حكم المصنف كالمناسك ولا دون منه من حكم
 صحن كالا دون في الصلوة والظاهر ان المصنف اراد به ما يشي لا دون في المكان
 فالصريح ما دل عليه الخط بالرجوع او نحو كمال الضيق المتراكم
 فان كان الضيق سببا في عدم الصلوة بطلان اول او ثوب المكان
 كما في الصحن او في غيره من الاماكن الصورية ونحو المكان في هذا المكان
 ما دل عليه محال المكان معاودة العمل **المصنف** وبطلان في المصنف لا
 فرق في هذا المصنف بين الخاصب وغيره ولا بين الخاصب وغيره ولا بين
 كون المصنف حيا ام غيرهما للاشتمال في العلم والبرهان وجم الصلوة
 في الصحن المستحق بالامكانات عليه قبل العقب وورده ان الحكم ينقض
 نصفا في العقب لانه ارفع وانعاب ان العادة تطابق المصنف الحكم
 ولان الادن وعدمه انما يخفى عاده فيما كان تحت شعور الادن والادنى
 رجحه وعلى القول بفسخ ان يكون الجواز لغير الخاصب خلا بالظاهر

المنع من السجود على الماكول لا يرد لا بطريقه كل شيء فان الخطيئة اعلمت بها
 على باقي الاجسام لا يرد على بعض الماكول اذا نادر او كذا القول في
 الماكول **وسم** اذا لم يرد على سمها كالحادث بها انما يرد ذلك
 الماكول المسجل على الارض قد صدق عليه انه ارض كما في المسجل من نوع
 النوع اخر منها **وسم** ولا يرد على السجود على الوصل والوجهه عدم
 على الجبهة والوجهه من اصابع وسحب زياده الحكم لما روي عن ام المؤمنين
 عليها السلام **وسم** والمقصود لما روي اعلم ما تقدم انما اذا اناجى المكان
 في الصلوة كان على السجود في الماكول وفيه عدم صحة السجود على الجنب
وسم ويجوز على التماس لا يرد في الجوار اذا اتخذ من جنس السجود
 عليه ولو احدى من التماس والكتان والحرير فالظاهر المنع استحبابا لما كان في العمل
 الجواز نظرا لما لا مانع للجنس في المذكورات وفي التماسه في شئ العلم بعدم
 اعتبار الجنس ورواه ان الاعتبار الاعتبار في الجنس لا في الصفات كذا
 لعل وانما يشاهد بلبوس في العادة فان قيل اطلاق السجود في جوار السجود
 على التماسه يصح عدم الفرق بين انواعه فليست حلالها على اختلافها
 لقولهم عليهم السلام لا يجوز السجود الا على الارض وما ثبتت الارض الا ما

الحل

اكل او لم يكن فانه يدل الظاهر على تحريم التماسه اذا اكل ما يليه في الجنب
 الذي اعطى تحريمه فعل يتقدم على الدلالة على ما ثبتت ادلة النوع من
وسم وان كان مكتوبا استأثر الى ان الكتاب لا يرد في السجود على
 المكتوب لئلا يفسد ما في تحريمه لئلا يفسد وربما توجه الى الجنب من السجود
 في الخطيئة كما هو على التماسه وهو فاسد ولا في الجنب تام شبهه محل
 على اللون والعرض لا يكون كذلك **وسم** ويجوز المشيئة في الجنب في المحصور
 دون غيره فلا يشترط احسانا وجوب احتساب المشيئة في الجنب المحصور
 كالمشقة والمعتن في الجنب في جنته في الجنب في العلم بربوبيه على احتساب
 الجمع يجب من ان المقدمه فان العلم متى لم يكن تحصيله من دون مشقة
 عاليا يجب المانع المحصور كالصالح فان حكم الاستثناء فيه ساقط
 لما في وجوب احتساب الجمع من المشقة والحج ويكره ان يصلى في الجنبه او
 قدامه ولعله على ما في هذا فخر المصنفين وانما يرد في واقعها اكثر
 المشايخ من عكسها كما في الحوار والاطلاق لا احرار بالصلوة وظاهر قوله
 الصادق عليه السلام في الرجل والمراد بعباده لا بأس فان ترك الاستصحاب في
 العلم فيشمل ما اذا كانت من اى تصلى وكذا في السجود ما علمهم سم وقد قيل

مر
والجانب

عن سلكوا الرجل وكبراه امراته وانتهى بضل لا يستوي ذلك فان سجدوا اجزاء
 وانما هذه الكراهية المشهورة من المتدبرين من انما يحرم وبطلان الصلوة
 من حيث ادعى الشيخ على اجماع وقد كبره واجازوا اجنب من الاجماع بعدم
 بطلان الصلوة من غير ان يشرع في غير ذلك لا يجوز وبما تضمنه ما يماجي
 اجمع سجدوا مع احداهما في غير ذلك لا يجوز ذلك على عدم الجرح لا يحال
 التخصيص من اوله والحق ان خلاف المذهب لا يخرج في محض الاجماع فواز
 تنبيه عليه ولعلم ان من لم يعلم بنية متوكله وما هو اجمع منها انضمت
 عندنا او اصل الاكثر في قريب عهدنا لا يعلمهم من عندنا في ذلك لا يكون
 الا لغيره من مصنفه ما عداه عليه وذلك قد حصل من ضعف الراي
 كما في نقل قول الحق الخلاف فانه قد قطع باقرار المصنفين انما قيل
 في الاختلاف في قدر السجود في سبع جوارا انما كانت في ذلك لا لا
 عليه واعلم ان ما لم يلقاه الاصح في حقه فلهذا ابطال الخاداه وعدم
 المراه بطلان الصلوات سواء سجدوا اجماعا ام افرقتا وسواء علم كل
 منهما بالاجزاء واستشكله والردى رجمه عند سجدته واحد لا ينعاد
 واختصاصه بالمتأخر بالمعنى **والا** مع الصلوة فلهذا خرج المصنف الى المشي

ما لا ينفك

ما يقتضينا اجماعا على الجعل بسيرة ولا ولا في اخرها حتى يحفظ
 الجسد من اممحاداة جزء منها المشيئة في بعض الحالات كما في
 الركوع والسجود **والسجود** وهو طعن الى ما لم يرد بها مباركة التي اوتى
 اليها وفي النسخ في مباركة حول الماء لشرب سجد سجد على الجعل
 الشرب انسان والسجل الشرب الاول **والسجود** وهو طعن على عدم
 كمال ترك الجسد من الارض فلهذا حصل التمكن انقضى الكراهية وعلى ذلك
 ذلك رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام **والسجود** والرجل ارادة اليها
 صريح في المشي فلا يكره على الملبس **والسجود** هو في النظم الحارة
 والماز بها هي الارض بحيث يبركها واليد منه تعالى لها هذا الجسد في
 دون المحفوظ خلاص امساك قد ورد انها ارض خضراء **والسجود** وواحد
 هو محل تعجب كنه فكره في العا من **والسجود** وذلك خلاص على ارض طين
 كنه والصلصال على صلصال وهو الصوف والردى **والسجود** وهو الجا من
 دون جبال او بعد عشرة اذرع وما هو المشهور من علمائنا وعلين
 قوم من اصحابنا المنع لنا على الحواز لصلالة لا ياجه وعموم انما اذمتني
 وقول الرضا عليه السلام لا بأس بالصلوة من الجا من وعلى الكراهية نهي

صغرت **وسم** والله سبحانه وتعالى المتكلمين على اذانهم
 من عند الشهود من الله **وسم** ونحوه من هذا المسمى على كل حال
 هو المشرق على المشرق ولا ريب في خوارق من هذا المسمى
 على احد من المشرقين وسنرى اعادته واخوته من هذا المسمى
 فانه لا يجوز من هذا المسمى ولا كان لنا من هذا المسمى
 وسنرى في خوارقها الا ان يوجد من هذا المسمى في المشرق
 والمغرب على وجهين من وجهين من وجهين من وجهين
 لكن يعتبر من هذا المسمى في المشرق والمغرب في المشرق
 اولى من وجهين من وجهين من وجهين من وجهين
 او خاصه كقولنا المشرق على وجهين من وجهين من وجهين
 والاشياء **وسم** واستعمال اليمين في هذه المسمى
 هو الله تعالى على كل شئ من وجهين من وجهين من وجهين
 الا اننا سنرى الخراب عليه او كذا المسمى من وجهين من وجهين
 على ذلك والمسمى من وجهين من وجهين من وجهين
 كونه جعل المشرق من وجهين من وجهين من وجهين

المعاني

المعاني كذا في المسمى من وجهين من وجهين من وجهين
 المسمى من وجهين من وجهين من وجهين من وجهين
 على وجهين من وجهين من وجهين من وجهين
 ان يراى بها الواحدة في المسمى من وجهين من وجهين
 كل منهما الا ان يراى المسمى من وجهين من وجهين
 سئل المسمى من وجهين من وجهين من وجهين
 من وجهين من وجهين من وجهين من وجهين
 الصبيان من وجهين من وجهين من وجهين من وجهين
 وعبارات الاصحاب من وجهين من وجهين من وجهين
 علم من هذا المسمى من وجهين من وجهين من وجهين
 فكذلك على سائر الحكم من وجهين من وجهين من وجهين
 الاحكام من وجهين من وجهين من وجهين من وجهين

عليها وما اشبه ذلك لا يجد الحكم فلا يكره وهو احد التوابع لشيء آخر
 المعنى في الحذف محققا بفعل امر المؤمنين على السلام فان الحكم في جامع الكوفة
 وتصح فيه من الراس بالاختلاف وذلك ان اتصاله الى موضع اخر وهو قوله قال
 الرازي ثم رجم الحكم للشيء في المساجد كان فيه جمل مختص به لا يكره
 ويرى قبيل ذلك فيها كونه والما اذا انتهى في بعض اللسان فلا يقال
 فالتدريج هو ما يظهر من عبارته التكرير حكايته فلا يضاف فعل امر المؤمنين
 على السلام كذا ومنه على ذلك **مسألة** وتعرف الصور الاخرى في ذلك من الاشياء
 والاشياء **مسألة** وانما الشئ لا يملك حراما نصبت للزمان كذا في
 من ذلك نحو البيت والسيوف اذا استقل على حكم او كان شأنا على آخر
 في كل واحد من شئ من شئ على ما علم انه لا من المعنوي ان الشئ صلح كان يشتر
 من بداهته والاشياء من الشئ في المساجد ولم يشكر ذلك وهو ظاهر في الاشياء
 وما ورد في بعض الاخبار من معنى الراس بالاشياء على ذلك وعلى سبيل
 ما كان من معصية او من مخالفة للشيء ولا يصح على ما علم انه او من مخالفة للشيء
 كتحمل ذلك لانه عبادة مختصة بذكر اسم الله تعالى على من دون ذلك و
 في الحاصل هذا المراد بالجوهر هما الركن بالاطراف لا الصانع وانما كره لقوله

الشيء

الشيء على ما علمه وآله لما اظهر رجلا يجر وكعبه في المسجد بها قالت
 المحسن حتى وقف ثم قال الحرف في الثاني من الحروف قوم لوط ثم
 ملاوتون في ناديك المنكر فقال هو الحرف **مسألة** وكشف المورة
 فزود في الحرف على النبي صلى الله عليه وآله والكره في الحرف في المسجد من المورة
 فلما كره كشفها لما فيه من الاحتجاج وهو على تعظيم وعلى الشئ التور
 بالحكم لوجوب ستر المورة وبره المنع من وجوب ستر مطلقا **مسألة**
 ويكره ما زفره الحرف بالضم الدخول في حرفة المباح بدنه حبيبها وقد
 صرح كثير من الاصحاب بتحريم ذلك محله في بانه لم يكن في هذا الشئ صلى الله
 عليه وآله فذكره بدنه ولا يحل في هذا التعديل ولعل المستدعيه
مسألة ونفس الصور اطلق في المسمى بحكم المسمى فيشمل نفس الصور
 وغيرها وكذا فعل صاحب المعنى والى بلوغ من الجرم والصادق عليه
 السلام المنع من الصورة في المباح من الصورة ولا فرق في صور الحيوان و
 غيرها **مسألة** واتحاد بعضها في ذلك اظهر في المراد تلك شئ منها او جعله
 طرعا بحيث لا يتبين صورة المسمى لانه من احتجاب الوصف وتحرر من مباح
 العبادة **مسألة** ونفس اليها كثر شأنا وبرهها ودرامع عدم الحاجة الى

بسمها العار والمسيح الذي هو آت له او غيره من المجدورين
 انما الخلق يسمع الالات استخبار بان ما خرج من عند الاستماع في ذلك
 المسجود غيره ليس هو بل هو من جهة الجبر اذا اختلف والخلق اذا انكر
 ان لا تدور في الالات مع عوام وسائر الخلق في ذلك مستحق ان لا يدور في
وادخاله في النار انما هو طاهر واما الفرق من جهة التقوى الى المسجود
 اولى من اللادور واما ليس بجبر ولا قطع بل هو الفرق من احوال الخلق
 واختصاصها وقد جوز دخول الصبيان والمجانين في النار استخبارا
 مع عدم انكالكهم من جبر الله وكذا ذكر الاصحاب حواويل الخلق
 والسير في المسجود مع اخر النصوص وجوز ان تصاب في المسجود
 مع فرض ما يسمع الدواب فالاولى في تصديق الخلق بغير امر الله
 وان انما رتبها للرب في الخلق عند عدم امر الله فيكون ما معه كالوفاة
 او غيرها لا يستغنى كما ذكره فينبغي ان يقال انما هو الخلق والادراك
 المتناهي لما دل عليه قوله تعالى من غير ان يامرهم في النار في النار
 كذا في قوله تعالى **و**اجرا المهي من النار في النار وفي قوله تعالى
 المكرهات وكذا في المشي والخطا قرب العلم الموصى به في قوله تعالى

لنفسه

بقتضيه فلما علم فتعاد طاهره الى الحكمة وحمل المنزلة
 على ان ذلك احدى في الواجب للاختلاف وضع في سائر احوال
 عليه قوله تعالى في قوله تعالى من غير ان يامرهم في النار في النار
 انما على الخلق كما كان في ذلك لان الخلق جبر وسبقه فيها
وجوز استحقاق الالات في المسجود بغيره من جهة الجبر
 استحقاقها في غير المسجود والاصحاب يجمعون في ذلك ولا يفرقون
 صنفوا الكافر **و**ما سجدان في النيران في النار كما في استحقاقها
 في النار ايضا ليرسم مطلقا فهو غير الاكثر ونفسه ان قيل الى قوله
 الاذان في الصبح والمغرب وللانفاقة في الخلق في المصطفى في الرجل
 لا ابراهيم معا في صلوة الجماعة في الصلاة او غيره لا فائدة في
 فرضه والاختصاص بها بالنيران في اليوم فليست اجماع العلماء والمراد باليوم
 عام الجمع **و**المراد اذ لم يسمع الرجل المراد للاخبار مقتضى كلامهم
 الاستصحاب من اذ صوته عوده بالسمع الى الاجابة فيجوز عليها المصطفى
 واحتمل في ذلك استثناء صاع صوت الاجابة في الاذكار وقوله تعالى
 كما ان يستثنى الاستثناء من الرجال وتعلم من فهم الحوادث والغزير وهو

بعد لا يشاء ما يريد عليه وفي حكم المارة الخبيث **وسقط** اذان
 العين بدم الجوز طرا اذ لا تدم العين من العين واما اذان العين
 في المشي وهو خفي لا يشي وفصل بين اذان العين واذان العين
 على الجوز من على العين واذان العين لا يسمع الا على الجوز
 فان جمع بين العين والاذان واذان العين هذا التعليق يتم بوجوه
 احدها ان الجمع في جميع الجوز افضل والاشارة الى الجمع كالمكان مستقلة لاذان
 العين واصلية مستقلة مستقلة فانه انما في قوله مستقلة
 خاص فيكون مستقلة في ذلك الوقت لما في الجمع بينهما من الخيال
 في اشارة الى ان التعليق في قوله الجمع على الجوز لا يكون ثانيا
 وفيه احوال كثيرة ومنها ما بناه والجمع بين اذان العين والاذان
 لكل صوته وايضا بهان دعوى الاجتماع في جميع الخلاف واذان
 بينا فان قيل على وجه التعليق بدم ودم العين ودم العين في الذكر
 بعد العين جمع العين والجمع الصلة بين اذان العين والاذان
 في الذكر ودم العين على الجمع الى السقوط على وجهه وكيفية فلا
 كلامه وانما التعليق على الجمع فيكونه ولا يخفى ما في كلامه فان الظاهر من قول

الشي

البني ما سئل بالصلوة الرجاء فان قيل ما سئل الى ان يقرأ في الصلاة
 ما رواه **وقوله** عز وجل اي كذا يستحق اذان العين في قوله لعين
 سنان ونشد الغناء في المولدات وهل يعلم بدمه في المشي مع وجود
 حسن **وعلى** انما في المودون في اول قوله سقط ما لم يسمع على
 نحو ما قبله فانه يحل على الخفيف لما ورد من الامم في جعل الجوز ولا
 كما ينبغي لانه استحقاقا لغيره في بعض ما كفايته فيكونا دون خطا
ومن الجاهل انما ينادي ان يستحق الاول فيكونه بدمه في قوله
 على قوله في المصنف وعن رجل قيل نزل في نصف مكان اول البيت
 المنزلة كذا في التفرقة عما ينبغي بدمه الجمع اذ لو كان واحد
 انما الجمع لم يبق في قوله في الجوز والصادق عليه السلام ولا يسمع في
 السقوط وهو يصدق على الواحد كذا ينبغي ان يراد بالبناء والتعداد
 الصلوة ولو في العفيف مع الاشغال الى حال اخر بعد ما في الزمان
 لا يسمع من الاذان **وسمى** ولا اعتبار باذان الكافر اجماعا لولا ان
 عليه السلام المودون اذنا وان قيل لا يسمع بالشهادتين سلام فلما
 يمنع بل بعد علم الصدوق كذا ينبغي في حكمه وهو على الظاهر قصد

بالجمع

ذهب اليه الكثر على انما قلت القول لكرامته سدي الحكم بغيره على قصد
 التقييد فان كان المصنف تركه فمستح كونه حجة ما كان المصنف يعلم وج
 نقصنا في خبرنا دخال في الشيخ فمفهوم ورواه كره ادلة في حق من يثبت
 غيره من الكلام فمفهوم انما فاه من دعوى صاحب المعنى والمفسر في
 العام من طريق التفسير على قول على الصلة في قولنا انما في الاذان
 ولا فاه من قبل وفي هذا المعنى وما قبله من الرجوع الى الدعوى الى الصلة
 بعد دعوى اليها المصلحة من الترتيب في جمع وفي التمهيد اطلق الترتيب
 على تكرار الشهادة في دفعته في تكرار الترجيع بعد الاستدلال والترجيح هو
 تكرار الشهادة في مرتين وفي المصنف هو تكرار التكرار والتكرار في التكرار
 هو تكرار الفصل فاده على المصنف فواضع في مرتين والمجمع مكرره على علمه
 في التصديق على المصنف في الحكم للشهادة في التكرار في مرتين او التكرار اذا
 كان اما مرتين فاجبة الترتيب لم يكن له ما يفسر فان منه ما اذا اطلق في قوله
 عند عدم فصل في المصنف وانما التكرار من قبل المصنف في قوله في الاذان
 ولا فاه في الدعوى على المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله
 الاذان في التكرار في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف

المعنى

بعد ان اقام عددا في فقه بل يثبت عن غيره عدول في على الصلوة وعن
 شاة المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 ونحوه في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 من ذلك فمفهوم باجماع المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 فاه في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
قوله ولا فاه في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 خلف خبر المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 من دفعه في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 الصلوة الى آخره في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 رجعت لاجل ما دام الواجب على وجهه فان جعل الواجب في الصلوة في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 غير مطلق في الصلوة وانما في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 العلم بالواجبات في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف
 العلم بالواجبات في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف في قوله في المصنف

الصلوة مذكور **وسمى** والقيام وهو ركع نزع العذرة عليه الماع
 النجس عنه فالركع بدله ثم ان اطلاق الركعة فيه سبب لان الصلوة
 في القيام في موضع معبود وبالحكم هو اذا ركع سبب الصلوة بانه
 ونحوه ولو سبب كونها لا اجماع على عدم البطلان بذلك فقد جازى
 الشبهة ان القيام على احواله هو شرط كالقيام الى الله لوجه تميز
 عليها سبب القطع بوقوعها في القيام ونحوها هو متروك من الركعة
 الشرط لتمام الله ونحوها هو ذلك كالقيام في المنكس وما يركع عنه
 ومنها هو واجب غير ذلك كالقيام الواجب من حيث هو قيام بها
 ما هو صحيح كالقيام بالقبول وقد كمل التوابع كالقيام في التوابع
 لا اتمام القيام الواجب وفي الحقيقة هو كماله قيام واحد فكيف
 بغيره بالوجوب وبغيره بالاحكام فلت يمتنع الوجه بعد
 الفعل وسبب الاحكام بالقيام عليه ولا استبعاد في ذلك
 فان كثر من الاعمال مثله كالركوع والسجود لا احكام بالقيام عليه
 ان سبب كونها على ما لا يقدر بزيادة المصروف يكون كذا بانزاده
 اذا القيام في المنكس لا يتقبل بوجوه المنكس وكذا القيام المصروف

لا يصلح

لا يحصل بدونه فافهم زاد احدهما بحق زيادة ركعتي فتكون البطلان
 مستندا الى كل منهما ولا بعد فيه فان اسباب الشك معوقات لا تمنع
 استناد الحكم الى المعقود فيها **وسمى** وذلك لاستقلال المراد ان يكون فانما
 يتغير مستندا الى شيء محمول على السجود وكذا ان الاستعداد على
 الركعتين معا فلا يحى الواحدة باسباب الثاني ولا يعلم على اسم وعدمه
 بها بما يحجج من هذا القيام عرفا **وسمى** فان على سطح على جانه لا يمكن
 بتمامه من هذا التبدل كالمصروف في الحد فان على لا يسر للملحود ايقيم
 ومن الاصحاب من خسر من الحسنى **وسمى** فان على استمع وسبب الحسنى
وسمى وذلك لعدم تقيدها في هذا ان يحى عن الايمان بالراسخ على الاصحاب
 فيجعل السجود اخفض ولو جرد عن القيام بعد الركعتين فزده العاجز
 قام لا خلافا في هذا الحكم لكنه على شيء في الحالين على معنى ختمها بامانها
 ذلك لا سبب بالامور مكان يحيا وهل تذكر التوابع فيها حتى يتبين قال
 سبب الشهادة واختاره والذى رحمه الله ودفق المصنف فاجب التوابع
 في الشان دون الاول لاوى كمال العفو ولا اقرب الى حال القيام
 وورده وجود الطائفة كذلك وحى اقرب الى جهة الصلوة الحسنى المصروف

منها **قوله** ولو لم يكن من العلم للشيء مناسبه لكانت انما المتعلق بالشيء
واجب وركبها مستحق وعلى هذا الظاهر فيتم العلم بالعلم والحق والحق
للغواة وهذا ما يوافقنا في الذكرى لوجوب لزوم كونه العلم بالشيء
المستند اليه في الصعود والحيث يتسلسل في اجاب والحق
بالكلام في الظاهر من انما فعل الشيء من حيث وجوبه فانه ركن
من قيام كانه قاطن فيه ولا دليل على سقوطها عند عدم الغواة
قوله ركن على الصلوة بركها عدا وهو الكلام في سطران الصلوة
بذلك السطر او هو او علمه انما لا يجتمع من اهل العلم كانه انا الكلام
في ان السطر كانه شرط ولا قرب انما شرط لعلها الصلوة كاهو
المتعلق في كونهها فلو كانت حرامها المتعلق في سطران الصلوة
تعلقها بالجمع بل بما عدا العلم من الاجزاء فمقتضى المصلي فعل الصلوة
انما هو فعل علم انما لا يسميه لا كونه اسم لانه لا يتناول العلم في اراده
الحال في ذلك لا طواف الجمع على وجوب الصلوة الى فعل الصلوة بدون
تقديمه من غير العلم بالحق فيما وقد التزموا ان ما هو دون من ذلك كيف
ويقال على الصلوة انما هي منية على الاحتياط العام **قوله** ولو لم اراد

بالوجه الوجوب وهذا في الواجب والامام المستند في قصد التذوق بها شرط
لصحتها وايضا علمها عندا ووجه من التكرار من قصد وجوب استحضار
جميعها عندا علم لانه اول الصلوة وظاهره عدم وجوب استحضارها
الا في التكرار وهو من حسن لعمدة غالبا وفي الذكرى او جزم اذا التزم في
الصلوة انما يحقق تمام التكرار من ثم لو راها لم يتبع الماء قبل عامه
وجوب العلم استحقاقا لولا انه بعدا لكان له به حوازا احتفاء للاجزاء
في الحكم والتكرار جزء من الصلوة اجماعا في جزءها التكرار ولو لم يقصد
الحج جزمه واحده لعدم ان كل ما من الامور التي هي متعلق بها اذا ثبت
اليه النفع لم يلزم العمل بما سواه كانه الا ببيان مقتضاه الذي لا عزم
قوله واسمها حكمها الى الخواص انما اعتبر لاسمها لرفع الاعمال
كله منوره وانما التفتي بالحكمة اذا التعليل بالمعقود فان الاصل ان يكاد
سلك من القول **قوله** فلو تولى الخوض في الفرق في البطلان من قصد الخروج
في الحال في الماسه وهو في الاول وان رخصه قبل البيع الى الثانية لثبوت
الا استداده وقال الشيخ لا يدرج فيه الخروج اذا البطلان بغيره الى قبل
وليس وفي التعليل لا يدرج فيه الخروج في الثانية وهو في الاول ان رخص

القصد قبل المخرج الى الثانية فخرجت الى الثانية والاولى تخرج
والثانية صحيحة كذلك اذا بطلت قبل المخرج الى الثانية فخرجت الى الثانية
لا تخرج الثانية وبردها الى الثانية شق طع عند ثبوت المخرج في شيء منها وقوله
الاكتفاء عليها واجبا فلا يحسن الاكتفاء بالامور على وجهه فان قيل
الاكتفاء بخبرها اليه ويجوز الاحتفاء بها فعلا وهو اقوى من
الاكتفاء حكما فلما بطلت الثانية في الصلوة بسبب المخرج منها وذلك
بمقتضى اجابته فخرجت منها فلو اخرجها قبل الثانية لم يقع العقد بالصلوة
بالثانية وحدها وهو خلاف الاجماع واعلم ان اطلاق الثانية على قصد المخرج
في الثانية محاذ لان الثانية عبارة عن العقد الخارج عن الفعل والمنع
عن كماله وفي حكم الحكم على المخرج التردد فيه **فروا** والربا ببعضها التواتر
الاكتفاء **فروا** او على الصلوة بطلت وتصح ان لو تولى شيئا من افعال
الصلوة عند كماله لو تولى بالركوع المنعقد به فعلى الصلوة تنظيم زيدا
وقيل بحسب مقتضى الصلوة لا بركوعها بطلت لعدم اتمامها الثاني به
وذلك لعدم تحضه التواتر وانما فعله لا يستلزم اتمامه في افعال الصلوة
عند اداء الوضوء ان الاول متصور بالصلوة ايضا وقيل ان صلواته

على حكم الاجماع وهي ان يبطل الصلوة بركوعها عدا وهو الاحتفاء
بما كثر اهل الاسلام على ان يكسر الاجرام حرم خروجه من الصلوة ولكن
فيها وقال شاذ من العامة بسبب التكسير من الصلاة على الصلوة ما بعده
لو لم يصل اليه فلهذا لا يحكمها التكسير والمصنف في غير المصنف والبرودة
ان كل خروجه من الصلوة وصح ايضا فلهذا يقال ان ركوع الصلوة وسجودها
ودفعه الى ركوعه ولا وداع الى عدم بطلان الصلوة بركوعها **فروا**
وهو رهاها اكره لما كان المنع من فعل الشيء على امر عليه ذلك
وجعل للابتناء به فلام يرد اجراء غيره من الصور وجه الحق عليه لان
العبارة بوقوعه لا على البراءة فيها فعلى هذا لو عرف كبره لم يترك
المنعول وعن ابن الجوزي انه كرهه وكذا لو وصل احدى الطرفين وبطلت عن
بعض متاجري الاحتفاء بخروجه من الصلوة او كل زناط الى انها حرم وقيل
بغير سقوطها وبرده ان جواز السقوط لا يستلزم منع منقطع الشيء
بما يجب وقيل ولا لانه الظاهر فلان سقوطها انما هو في الركوع في كلامه وقيل
ولا كلامه فبطل التكسير اصلا ولا يتأخر بالثبوت الكلام لاجابة المصنف انه كرهه بعد
الاعانة فيه بعد وقوعه منه او ما عدا معها اي مع التذني وانما يبطل

مطلق لان التمام في التكبير كذا في الكلام والعامة في التوسعة
 في التوسعة اجزاء **ولم** والاخرين يعتقدون ان التوسعة في التوسعة
 تليها اجزاء وشرا يصعب وكذا يجب تحريك اللسان في التوسعة
 على النطق فلا يسقط ما يخرج منه من الحلق والظفر الى الماد بعد
 انقلب عقده بغضها المظاهر وهو كونه كسر اللام وتنادي عليه بالجر
 لا يغني عن الوضع الذي راد عن التوسعة في قرأه على اللسان
 لان هذا المقدار لم يثبت وجوبه على احد فعلا عن وجوده على الاخرين
ولم ويحذف في السبع كذا لا يقتضي جعلها الاخرين والظاهر ان السبع
 السبع في جميع الصلوة لا يطلق الا في السجدة والاربعين في جميعها بالموضع
 السبع وكل من رخصه او اوصى له بالسبع والوبر او اولها قبله او اول
 ثانيا في السجدة او اول السبع في الاربعين وراى الشيخان البصرة **ولم** ثم
 كبر ثانيا ككبره بطلت اي كبر ثانيا بلا فتحة وانما يستعمل اذا لم يرفع
 بعد الاول اما قوله صلى الله عليه وسلم في إطلاق اللسان في السجدة
 التوسعة هي تارة التوسعة كركب ثانيا وقدها لان قصد الاضحية بالثاني
 بعده ركن اذا افعال العبادان وزيادته الركن سبعة **ولم** فان كركب

في

صحي لم يصح وقدمه فعل الصلاة فلا مانع لك من شرط ان في العقب
 المتعارفة للشيء وهذا ايضا انما يصح مع عدم شيء المرفوع بعد الاول اما
 مع شغل ويصح رفع اليد فيهما وكذا في تركب الصلاة
 واوجبا لم يرضى بهما من ثبوتها وفي سائر التوسعات لان التوسعة على الارض
 فعله وكذا لا يثبتها ولو لم يثبت في التوسعة كركب وانما في التوسعة
 حيا الركن رواه ابن سنان عن الصادق عليه السلام وبرودة الارض على
 السجدة في الارض فعمل المصنف في المشي واشتغل في جدار الارض فقال الشيخ
 محاذي لما سئل في الارض وفي ذلك محاذي الارض والوجه وقال
 ابن سنان فيقول برفعها من سجدة او جباة المكيين وعندي ان شرطه كركب
 فانه لا بد له الا في السجدة لا في الارض على اعتبار عبادته الوجه وفي بعض محاذي
 الارضين قالوا في الارض بينهما كركب ويكون سائر الارض على الارض
 يحصل بمحاذاه السجدة فيهما واعلم ان السجدة ابتداء بالرفع عند ابتداء
 التكبير واشتداد الرفع عند ثبوتها وهو الظاهر من الرفع بالتكبير فلا
 يكبر عند وضعها كما قال بعض اصحابنا ولا في حال قرارها ولا فرق
 في ذلك بين الرجل والمرأة وبصر صلوة العوف والتسليم هو **ولم**

واستمع الامم من خلفه وسبح المصطفى المصطفى وسبح المصطفى
 وغير المدعى بالخوف المراءى المراءى المراءى المراءى المراءى المراءى
 غيره كذا الخ اولها في سبعة اجزاء سبعة اجزاء سبعة اجزاء
 كذا في سبعة اجزاء سبعة اجزاء سبعة اجزاء سبعة اجزاء
 التكميل **وسمى** سورة كماله هذا المصطفى وسبح المصطفى
 وسبح المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى
 الا ان السورة في اجزاء المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى
 او تحرف شيئا حلا لا طلاقا على ما انفسه صحيح المصطفى وسبح المصطفى
 وذلك **ولم** يوضع تسبيحات صورها سمى اسمها المصطفى وسبح المصطفى
 واسمها المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى
 القصص تدعى على خمسة عشر سورة والاول الثاني اكل بكره كذا
 مرات في سورة تسعة وسبع والاول الثاني تسعة تسعة
 سمى اسمها المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى
 على ذلك جماعة والاصح الاول الثاني اسطر وفصل وعقد كذا
 وجعل السورة على الوجه المذكور وهو المشهور وجوز انما يجيد تدويرها

من الجيد التسبيح والتكبير **وسمى** ما لم يحسب من الواو والواو اذا سمي
 قرأناه وانما المصطفى المراءى المراءى المراءى المراءى المراءى
 في الاول ان حاله ما يجيء ان كان هو انما في فسطاحه من دون
 موضع على السورة لا السورة سقط مع العزوي مع الجيد ما اولى
 ان كان وان كان السورة سقط عجزه على فسطاحه من دونها على
 الا قرب من اجزاء المصطفى وعدد الايات ثم كمل السورة ما فيها وان
 كان بعضها منها اياه وعرض عن فاس الحمد ما عليه من غير ما على الظن
 وحمل وجوب تكررها على ما لم يذكر العاص منها لان بعضها اقرب
 اليها من غير ما وكل تدويرها من اجزاء المصطفى وسبح المصطفى
 العوض ولو علم الاخر قدومه وان كان بعضا من اجزاء به وعرض عن
 التفتت منها بالترك مع افعال المصطفى وسبح المصطفى وسبح المصطفى
 كان بعضا من السورة وعرض عن غيرها من غيرها ولو شكره ثم انى
 لوجه لا ياتى ما علم على السورة فان وجوبها يستلزم وجوب اجزاءها
وسمى ولو لم يحسب شيئا سمى الله وهلكه ونزلها الواو الى ولو لم يحسب
 سياتى ما لم يحسب واطلاق المصطفى والتكبير او التكبير كقضي

عدم سبب الخطأ واجاز في الذكرى وجوب ما جرى في الاصح من ذلك
 وهو قولي المصحح في بعض الاخبار وما ورد من ان طائفة من الامم لم يزلوا
 في الضلالة والظلمة بنسبهم بل في الحقيقة في الاختلاف بين طائفتين من طائفتين
 عظمت فيهما وليس كذلك وفي قول المصنف بعد ان لم يرد استكمال الاصح
 وجوب المصحح على السورة بالجمع وقد خرج في القواعد بعد عدمه ولم يفت
 على خلافه ولم يعلم تمام ذلك وصاق القول على السورة بعد قال
 المصنف في النهاية وجب ان يقر في قوله تعالى ثم يرفع اذ لا يرفع من سقوطها
 سقوط غيره ولا يجوز ان يكون له بعد طائفتين من طائفتين
 سبق في التكملة في رواية من رواه ما صدره ولا يثبت في قوله ولا في غيره
 مع القدرة مختصه اجزاها مع الجمع والاصح عدمه لان ذلك يشي
 قرآن فهو من كلام الامم وقد ثبت ان الكلام عن القرآن والوجه
 منطل معني هذا ان لم يثبت على الذكر بالجمع وانما يثبت عن القرآن والذكر
 بغيره لا يثبت بغيره الذكر لانه لا يخرج عن كونه ذكر بل هو لا يثبت
 عند القرآن **وسمى** ولا مع الزيادة على سورة هذا عند القول في الاصح
 لورود النبي عن القرآن على سورة من النبي في العبادة بغيره الفاد

وفي

وضلي بكه ذلك وهو قولي لور ان الحسن عليه السلام في القرآن على السورة
 لا يثبت في حكم القرآن قرأه سورة وبعض ما خروا وكذا انما في السورة
 من بين طائفتين الواحدة لا ترفع جميعها صلاح ولو قرأ على قصد التوجه
 انطل قطعاً بهذا الوقت بالنية في العبادة في اركانهم دون التي قبلها اذا
 قرأها بعد الحمد لم يرفع قطع المولاه بها **وسمى** وفي الخبر في الصحيح
 ما رواه في الخبر في التعليل هذا بالنسبة الى الرجل وهو وجوب ان يقرأ على حدة
 الاكثر من اذنية الجند والمختص الى استجابة اما الماء فاطلا حرمها
 اجاماً ولو حرمت فصحها الا ان يقرأ فالا قرب ان يقرأ مع طائفتين من طائفتين
 التي في العبادة وعلى منطل التواهي ام الصلوة الطاهرة التي اذا التواهي
 مسدود للزيادة في افعال الصلوة عدا والطاهر حواجز الجملها اذا لم يجمعها
 اجنبي لا حائل له لا يثبت عليه من جعل عدم وجوب الحمد كونه صواباً
 عوده والجنبي يخرج حيث لا يسمع اجنبي ولا يسمع **وسمى** ولا يفتات
 في التواهي الى من الركعت والسمع في اول الحمد والسورة لا يقرأ بها
 منها اجماعاً ما وروايات من طرف او طرف العامة **وسمى** والمولاه
 فبعد التواهي لاحتوائها المولاه الممتنع وهي واجبة في التواهي فلو اختلف

[illegible]

۱۰۰

وقال الزكري وأتوا بالسكوت بحيث خرج من كونه فادركوا استقامت المرأة فكل
سعدته بطلان الفراء فهو كالوقا حلاها تساعدا وقد وجد على الصلوة
زكوا أمرو بسطل اختيار انما هو المشهور لانها ليست نزلان ولذلك
ولادعا وانما هو اسم للدهاغى اجتحت معنى هذا الفرق في اصطلاحنا
ان يقولوا انما هو اجتمعوا على ما جرى في حوازيلهم للمعقود فوجها اخر
المعبر **والزكري** فخره في الزكري بان حفظ الوقوف واداء الحركات
كالانكشاف والاعتناء هو سببها امر غير مبالغ واداء ما زاد على التور
الواجب من السبعين **وصار** الفصل في الطهر والمغرب من
الغنى **أولها** الفرائض **ومنه** ان الفرائض هي من غنى المال الغنى
ومطلوبه ان تصح من مذكور قبل ان يفي بالفصل من مذكور من آخر القرآن
وهي انما تصح الاشياء والمخبر طاعة استجب قرائها في كل من
الركعتين **وليس** بمذكور في مكره كغيرها من السورة الواحدة في الركعتين
اذا اخبر بها **والسنة** ما يوم يقول الى الله على الله وفي التائيد على انك
حديث الغائبين **والجمع** والى على ليل الجمع في الغائبين رواه ابن عباس
عن ابن عباس عن علي **وفي** رواه الى الصياح عن عثمان قال فذكره وفي الخطب

سورة الجعة وقيل هو الله احد **والسورة** والجعة والقعدة في معنى واحد كما في القرآن
 وقال ابن عباس في قوله والفرق بين قرآنها بالجعة والمثاقفة والفرق بين
 والفرق بين الجعة أي في صلاتها والفرق بين يوم الجعة وصلاة الجعة ولا
 أي لا يربط إلى وجوب الجعة والمثاقفة في الجعة وطولها واختلافها والفرق
 وقال الخليل بن أحمد في الجعة والمثاقفة الاختلاف في المعنى **والسورة** والجعة
 سورة واحدة وكذا الخليل في المثلثات هذه السورة هي صاحب الأربعة
 كل من السورتين بالآخرى من حيث المعنى وبشكلها بالجامع على وضعها
 في المصحف سورتين وهو متواتر وقد نال الخلاف في الوحدة منها حيث
 السواء للوحدة وذلك في الجعة قرآن التثنية إذا قرأت الأولى **والسورة**
 وجبة بالسبعة منها التثنية بالقرآن وكثيرا في المصحف مع محمد بن
 علي التقي في ذلك غراب وقال الشيخ لا تعاد لا قضاء الوحدة ذلك
 واجب بالمتن من الوحدة وتبديدها فلا منافاة كما في سورة الفيل
 وفي التفسير أن كانت واحدة فلا تسلم الاتفاق على أنها ليست اثنتين
 سورة واحدة **سورة الفيل** ونحو ذلك سورة الفيل هي التي فيها
 النصف بل الأصح الاكتفاء بلفظه في عدم جواز العود على ما هو المشهور

والسورة والجعة والمثاقفة نداء في موضع اختيارها كما في الجعة وطولها
 وبشرط جواز العود في موضع النصف والثناء التثنية **والسورة**
 ومع العود في الجعة الجعة سور مكاملة وبالسلم أي كل سورة
 وكل ما بعده من نوافها بها الجعة من غير قصد سورة بعد قصد سورة بعينه
 إذا لم يكمل سورة فلا تعذر إلا بغيره ولا يروى في الجعة
 في كل إطلاق التثنية على ما في دمه فهي هذا أول سورة بعينها التثنية
 أو ليس في الوفاء حيث لا تسع إلا قصيدة سورة أو يكون ما علم من سورة
 ونحوها لم يجب القصد إلى بعينه ولو جرى سائر على بسبب سورة حيث
 قصد منه في خلاف السورة فالأقرب للاجتماع إذا كان القصد إلى
 سورة بعينه حتى توجه إلى البسطة **والسورة** والجعة بالتثنية بقصد
 جتماع ركبتين في معنى واحدة وأما وجوب ذلك فيكون على الأربع
 سورة اجتماعها ونحو ذلك لا أكثر من غير ما سبها بالثنية على أنه
 على أنه إذا تكرر بعد التثنية وجوب وضع العنصر على الركبتين وتثنية
 انعقاد الإجماع انصر على هذا لا يمكن بل على العنصر الركبتين من دون
 الاحتياج إلى التثنية كما لا يخفى وأوجه الاحتياج ولا يخفى حيث لا

في الجميع وكذا سيجب وضع اليد على الركنين من جانب لا من جانب
 الصياح بالعمى وضيق النفس بحيث لا يسمع احد ما على الارض وعلى
 شبر منها ويحجب الصد من تحت المظلي واجزاء الدرع على الارض
 والنظر الى ما في القوسين **وهو** ذكره الركنين ومن تحت شاربها في
 شارب الكفاية لم يدخل واحدة واجزاء الارض في زوايا خارج الصا
 على السج فان ادخلها واجزاء اخرى فلا يكون في موضع السج ومن ادخل
 فلا يكون التقيد من السج مشربا مشاء الكفاية كما ساق الكفاية
 ويرجع في المشي واستند في الركبة التي لم يسمع كما به ذلك الى الارض
 كما ساق ركن ضعا اذا كان الركن في سج السجتي ابطل سجها
 ولو هو كما هو ان السجتي او المركب سقي بانحداره من واجبات في
 الركبة بان استند الما فيه ثم اعيد موثر ولا فكان للاختلاف في
 السج السجود مطلقا ولم يبعد احد على الما فيها ما كانه قلب اراد
 عدم ثبوت البطان فيطلق الاختلاف على ركن في اول السجود في ذلك
 وج فلا يلزم من ابطال الاختلاف الما فيها بكلمة في السجود الا بطلان
 لاجل السجود منها وفيه حسد للظان كلام القدم الى الاختلاف الركن

مطل

مطل ولو هو الركن دعواه لزوم البطان بالاختلاف في موضع اعضاء
 السجود غير واضح لان وضع ما عداه الجبهة لا يدخل في نفس السجود
 ثم قال في الذكرى ولعل الركن مسجل السجود ولا يتحقق الاختلاف
 الا بترك السجتي معا وفيه بحث اذ لم يرد العبد بترك الا بطلان
 لزماده الواحد سها كما في موضع الركن ويصل هو مسجل السجودين
 السجودين لم يسمع ايضا لان زيادة سجدين معا سها مبطل قطعاً فلا
 يحصى الركن ما كان منها فاقول المعهود من ترك الفعل في الصورة
 في عرف الفقهاء هو ما كان بحيث تسع تباركه وذلك موضع على شري
 احدها فوات على فعل الفعل ولا حر عدم ورود الشئ بفعل العبد
 فعله بترك الركن السجدة الواحدة سها لا بعد ما كان كما لو ورد في
 فيصالحه بعد الصلوة ثم ترك الركنين ثم ذكره في السجودين في كل سجدة
 عدم جميع لزوم البطان بترك الواحدة سها على تقدير كون الركنين
 السجودين **وهو** ما سجد عن السجادة بالنية المتعدي في بلد صاحب
 الشئ ولخطتها كونها موضوعة على كبريتها سها كما حار ودرت
 ما ربح اصابع معقبة ثم ساد على معقبة ذلك في تعبد المساجد في رد

والعقود التي لا ينفك عنها ولا يرب انه انما هو **والله اعلم**
 حقيقة على راي كل من يسمع من غير ان يراى **والله اعلم**
 ويحيى النفس الحية في واحدة المصطفى **والله اعلم**
 تصفها واطلق كثر من الاحزاب الاضداد والافاضة والعدل
 على اختياره الكمال نعم لو بعد السجود عليها اجتمعت على امر لا يصح
 والاضافة في حقها لا يرب في وجوبها الا مع الضرورة المانعة
 وذن الشئ في كبريتها وذكى الطاهر من السجود **والله اعلم**
 ودعا لم يزل يحضرها وكذا في الحج والورم ولو اخذت الحرف من طين
 ارجعت اجزاء الحفرة **والله اعلم** فان تعدد سجد على احد الحسنين المائتين
 على الركن لا يرب الا بالجنب منه واطلاق المصطفى احد الحسنين مشهور
 او لو باليمن على الابرار وهو حسن لعدم الركن في كلام ائمتنا **والله اعلم**
 الذين على الابرار **والله اعلم** فان تعدد سجد في حقهم **والله اعلم**
 وبه نعلم من سجد في حال خيرة وقت الملائكة سجد ولا يملك له اذا
 عصى على السجود ودم وجب اجزاء مع العذر كمن اقرى بالوضع الجرح ما
 عداه فشاكرها بالخدم ولا يستلزمه الا بالرجى الاضطرار على الامانة

فلا سجد بتعذر الجرح لا كان يحصل في حق هذا **والله اعلم**
 على التعذر **والله اعلم** في سجد التكبير فاما استناد من لا يرى تكبيرا
 وهو مروي رضي الله عنهما في سجد التكبير **والله اعلم**
 ان افضل فعل في هذا السجدة هو اظهار الهي حلقه الابن الى
 عقول حيث قال سجد التكبير فاما يكون انقضاء التكبير مع مشقة
 سجد او غير السجود من هذا وهو التكبير فاما مشقة سجد او
 خلو الشئ من تدوير التكبير فاما **والله اعلم** بالافعال الرعام والآ
 والله رعام بالافعال الصام الرعام والمراد من هذا السجود على الاتساع
 ان اعضاء السجدة وفي الاخبار دلالة على استحبابه **والله اعلم**
 وانها الى قبل التسليم فيها بما يرضى من الصلوات على من الله
 لا تسجدت فكلما كنت عليك فكلما كانت في سجدتك **والله اعلم**
 حلقه وسق سجدته والحمد لله رب العالمين **والله اعلم**
 والنعمة الى من سجد **والله اعلم** وبعد الاشارة الى الجسد السجدة
 ان سجد قبل التمام ولا تكسر على سجديها وقال المصنف في المروى عن
 ان السجود على الارض لا كان سجدتها ولا رها في رواه **والله اعلم**

جسمه و رده عدم الاطلاع على قصد الامام ولو انكشف في شغل المومنة بالبناء
على الظاهر من جعل المصلحة بعد المصلحة من كون مسلم الصلوة بحكم ادعاء
بأنه ان كان بالانصراف من فعلها وبالنسبة ما يتصوره الامام وقاير كونه
ولواضاف المصلحة المذكورة فمصلحة المصلحة احدى ومن الجائز ان يكون
والا فلو كان حشا واعلم ان في استحباب الامام انما يتسلم استشارة
الى احب اليه المسلم او انه وان اوجب له من غير اذ لا يشار الى احد
الحاشي من مكره في الصلوة **وليس** ان كان على سائر احد على انما يرد ولو
كان على سائر حاشي في احب اليه المسلم ولم يعط على احد بها
التي هي من تكسرات مع المصلحة من خلاف عدل في استحباب ذلك
وادون منه النفع من لم يمت وعلى القول من الادعاء على ان لا يواظب
عقبه الحاشي والبال على خصاله وحب ونحو معانيها **ولا**
وسمى عطف ربه في التماسه قبل الركوع النقص في معاني احد ما يتجلى
الفتور وعلمه لاكثر وظاهر انما في مقبل وجهه في الخبر وابرار يوم وجوب
مطافه ولن الاخذ **بما** جعل اسفل الصلوة وناسها ان علم قبل ركوع
الثانية بعد رها وان اختلف في حال في الحكم فان الاكثر بعد التثبوت

فيما في الاولى قبل الركوع الثانية مع قوله ما ساد في الجملة صور اخر بعد
ركوع الثانية بعد الصلوة في ثابته الجملة احدها قبل الركوع او
ناسها بعد ركوعها وليس مراد المصنوع قطعاً **وليس** في صفة بعد
المراد في اختلاف في استحباب فعله بعد الركوع ولو سلم قبله كمن على
هو قضا او اداء بظاهر المعنى الاول واستمر في المصنوع في كل حال
بعضه من خروج الوقت والاجزاسوا المندوبه والواجب من الصلوة
فيه وعلى ان التثبوت في بعض القول بعد استمرارية فيه في قوله
الثانية كذلك تعاريف بعد الصلوة جاز ما يوافق في سائر ما في
طريقه ما يوافق مستقبلاً وسحب الخبر مطلقاً لغير المأمور **وليس** ان
بعضه من كل شيء مثله طاهر يعود الخبر الى السبي ونقصه في الان
فان كل شيء وهو اراد من غير الروايات في سائر ما في الاكثر
وكذلك عوده الى الطفل فيقصد الكلام انما ان بعضه من الطفل على الطفل
فانما تدبى الطفل ارايد والمختلف ونداءه وقف فمصلحة الظاهر على
المعنى في القواعد ونداءه من ادرسه لا ينداد وفي الجملة ما ينداد
وقفه الظاهر المعاني الى مقصود النداء واحكامه البقاء و رده عدم وجوب

كسج

ما دام الله في الموضع وفعل النبي صلى الله عليه وآله له اديما
 في وقت فحصل الظاهر من حواله في كماله سبحانه **والله اعلم**
 في الوجه الثاني بعد ما ذكرنا في التواضع مع ما جاء في قوله
 اعترافه بالركعة واختاره والذي بهما وهو لا يفي في استراة
 الوقت في الجمع ولم ثبت اعتنا اذراك التكميل **والله اعلم**
 الامام العادل او من بعده لا ريب ان الرجب من سنة الفجر
 التخيير في اعتدال طرفة الماهية من حيث هي وقوله في الجمع
 الحقيقة الرجب ولا يرفع الاعتدال في جميع اوقاتها والاختلاف
 من علمنا في استراة وجوب الامام او نائبه عموما او في صفة
 الجمع وقد تنقل في ذلك اجلا فقهائنا وجعلوا على الامام في جميع الا
 ورياء يوم بعد هذا الزمان من الاجاب من حيث الوجود في الجمع
 عينه من حيث الامام عليه السلام وكذا ان عدم استراة لها ساله من
 طهره من مستساق في تنبيه ذلك الامانات مطلقه وهو خط فاحسن
 لتكرار مثل الاجماع على سماعه ولا خلاف في ان مثل ذلك لا يعتد به على ما عرف
 في الحديث في شهره من حيث الاعتدال في كل مناره مما هو مذكور

والله اعلم وهو راجع من حيث الاختلاف في استراة ولا يرفع مع الامام لكن
 على ما كان في الحجة ام لا من حيث هو في الشرح ووجهه الثاني استنادا الى
 رواه محمد بن مسلم والاكبر على الاول اقتضاه في تنبيه اطلاق الآية على
 موضع الوفاق في ما روي في الجمع من حيث هو في اعتدالها في كل ما هو اقل
 من محله لاجتماعهم **والله اعلم** والطاهر على الاول اقتضاها ولا ريب في تحقيقها من
 المأمورين وفي الاكثرية منهم من سنة الامام الامام وحيثما وجد ذلك
 لم يزل الامام باقتدارهم والى الامام في عدم الغاية في كل اقل اقل
 وقد تنقل في اربعة الامام في المجمع اذ يدونها يحصل العرفه وبيانها
 لاجتماع اصحاب الارتباط بالسنن **والله اعلم** والخطية في سنة الفجر
 الان ومهما بعد الرضا في الروي من ان لا ادان كان يتولى من حيث هي
 قبل الخطية ولم يزل اذ اذ في المصلحة من يوم الجمع فاسعوا ما لم يزل
 ان هذا الذي هو الادان فتكدر الحجة بعد ذلك في السنة من قبل الترخيل
 ونقل في الاجماع واختاره في المصنف استنادا الى اجماع عباد الله
 على الصادق عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في الجمع حين ترفع
 الشمس قد سرك في الخطية في كل الاوقات من حيث هو في كل مناره

فصل في معرفة المعنى المختلف على ان المراد بالخط لا وهو الذي اراد
 على طائفة من المتأخرين بحسب ما قاله الدكتور في هذا الموضع على ما لا يشك
 انهم من جهة من احد ما ان الخط لا ينما قبل الرقاع الاصل عدم الفعل
 والى ان روى الشيخ جعفر بن محمد في كتابه عند منتهى النباه
 ان مقتضى هذا ان يكون قوله لا خط لا يوجب في الرواية من ان لا يلائم
 على وجه الخط لا قبل الرقاع الاصل لا ولا يوجب في الرواية عند اول الخبر
 التي تليها جوامع الظاهر قوله على اسم في رسمه ان يقتضي معنى ان لا يسمع
 الخط لا يراه وروى الشيخ الاجماع لا يسمع مع اشتراك الخاف **ر**
 والمنسوخ على منها على الخط لا يراه وكذا التور في الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عليه السلام يقتضي الخط الصلوة وذلك مخرج في الرواية وبه يتبين
 الحكم بدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخط لا يراه والاساس به واجب **ر**
 والوعظ وقراء سورة ختم الله عليهم نعم لفظ الوعد لا ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في خطبه على الخط لا يراه في خلاف الحمد والصلوة ولا يوجب
 كلام طويل بل لو قال الطبري والله كناه وفيه عيب سورة ختم الله
 عليهم ولا يجوز ان يلائم السامعة الى هذه قوله ان اصحابها واخباره اكثر

المتأخرين

المتأخرين الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرا على المنبر وبارك
 اذا لم يقرأ سورة عليها ولا يطلع فيها الى السورة ولم يفت على
 على قائله واعلم ان الخط لا يوجب فيها امور احدا الى ان يلائم عماده
 وانما هو العزم فلا يوجب فيها احتيازا ولو لم يسمع منها العزم لا يوجب
 وجوب الحجية بخلافه في فرض وانما هي الترتيب على اجزائها فلا يوجب
 الصلوة وغيرها على الحمد او قدم الوعد او التوراه على الصلوة و قدم
 التوراه على الوعد استات في رسمه مخرج في المعنى في الذكره ورواها
 رحمه الله في رسمه **ر** وعدم جواز اخرى منهما على من رسمه لا يلائم
 اصحابنا في هذه جواز اقامتها عند من رسمه على من رسمه كما كان في
 مصر واحدا ومصر من سوا تعذر الاجتماع ام لا وعلى العام لا يلائم
 وسده الجملة في نظر الخط لا يراه وفيهم من سوغ تعدها في الواحد عند
 الاجتماع **ر** والنوع لا يراه في ان البائع فيه جدا لا تعداد المانع من
 وجوب المصور لافيه المستماع غيره فالطاهر كونه مانعا **ر** ولكن
 من اذا سجد المصور **ر** وعدم تعدد اكثر من رسمه طاهر ان الحمد
 المتعدي سقوطها لوجوب ذلك وهذا هو المشهور في قول من كان في كتاب

يجب على من يورثه ما له من المال ان يعقل بحسب الجور على كل من عدا من
 اهل بيته على العدا او اكل الا على من لم يكن كركب وقال ابو الحنفية
 على من اذا راجع عنها ووصل الى منزل قبل جرحه يوم **يوم** فان جرحه
 منهم ان جرحه عليه وانعتقت به هذا الحكم شك في الجرح لعدم الوجوب
 عليها جازما وكذا المثل وعلى المستتر والا ان على الوجوب على المعنى لا على
وقيل وانعتقت للمراد بالاعتقاد صاحب به من العود والاعتقاد في الامور
 سبب الحسنة في الجرح اما به جرحه فلا وفي الامور ان العود بالاعتقاد ولو لم يجر
 الدار على اعتقاد العود صاحبها **وقيل** وتطهر المولد المراد من المي
 كونه ولدنا فلا يمنع من سائر الامور وان كره للفرقة المجرى عدم كمال الاموال
 على العباد **وقيل** في العود والاعتقاد والاعتقاد في الامور ان ذنب الجرح
 والنسب في التماس الى المنع من اتمام الجرح لعدم تكليف الجرح فلا يكون اتمامها
 واستحقاق من سائر الامور وقال في الميسر يجوز واختاره الحنفية في استناد
 الى روايته من سائر الصحاح والروايات ان الجواز انما هو في الحق والحق في
 السيد في احد قوليه من انه لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
 واختار في الاخبار وفي المصنف في العدة ان لا يرضى على شرط سائر الامور

من العدة لانه لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى ولا يرضى
 قال في كونه في النكاح محققا في العقد وقوله في المصنف في الحنفية ويجوز
 المصنف لهما وهو في كونه في العقد محققا في العقد وقوله في المصنف في الحنفية
 وقال في استحقاقها على المائنة والحكم في الاجتماع قولان اختار اصحابنا
 في جواز اجتماع الجرح للنفقة حال الجرح فذهب المصنف وسائر اصحابنا
 والمصنف في المصنف الى المنع شيئا الى انما شرط الامام او ما في المصنف
 عدم عدم شرط ولا الجرح ليرفع في حال الجرح ليرفع في حال الجرح
 لان جواز العباد في موضع فيفسد الى اقل والاول الجواز بل على الوجه
 واما في قوله لكن الرخصة لعين منقصة باجتماعه في العود المنع
 والجب على الاول ان المنع للامام او ما في شرط الوجوب وهو لا يستلزم
 كونه شرط للاعتقاد وفيه نظر اذا انعقاد الجرح منقصة وجوبها لا جازها
 على انظر الى واجبه جازما وثانها المنع من اتمام الشرط فان النقص المأمون
 منصوب من قبل الامام على اسم فان قيل في الحكم فانه على الجرح من
 بالي كونه لانه هو امر خارج عن العدة فلما لم يرضى الحكم محلله
 حاكما فيجوز على اطلاقه ومن التالى بان ادلة الجواز والاعتقاد على الوجوب

الا انهم من الخبيث والخبثي واستفاد الخبيث في حال الغنى لا يستكر
 ربح مطلق الرجوب لا مكان الخبيث فان قيل المشتبه برب الرجوب
 الخبيث فليس مسلم فان الخبيث هو الامم وكثرة الاسماء الى اخيرا فاده لا كثره
 فان عند عدم الصارنا يتولد الخبيث وذهب معظم الامم الى الجوار و
 اختياره المم في الخلق نظر الى عدم الامم والاختيار واستحقاقا لما كان
 من الادان في الفعل **و** يدركنا بعد ادراك الامم راجعا الى اناسه
 ادى واجب الادراك والاولى هو الامم وكثرة الاسماء اذ راجع كسره
 اركوع **و** بطنا انما هو صواب الا ان الغنى والمشتبه في الغنى في الاثر
 وعدمه في الكثرة لا المسلم لان يحصل للاختلاف فلهذا يحمل اعتبار
 اوله لانه اول الصلوة فاجزه لانه لا يحصل للاختلاف برونه وكما هو معا
 لانه انما هو الكثير لا حكم له لان ادراكها انما هو اول الامم وعندها لم
 بالاعتقاد وعدمه ولا يحصل تفاوت في الخبر والاجرة والمجزة ووجه قول المص
 والمشتبه في المشتبه حالها باليقين ولا يقرب اناسه الى صورتي اجزها
 ما اذا علم سبق واحد بعينها وليست او علم سبق في الظاهر ولم يتبع في البيان
 ولان ثبوتها اذا اشتبهت سبق ولا افتراق من اصل الحكم الا على العادة الظاهر

على الجمع على الظاهر لا صانع جمعا اخرى وقال الشيخ بصلوات الله عليه
 الوقت لا الحكم بوجوب العادة عليه بها يستحق كذا الواجب غير مقتضى
 في نظر الشيخ وانه ان العادة ليست كونهما غير معتبره بالعدم العلم
 من وقع غيبه عنها وذلك لا ينافي في الجمع وحكم انما يتم فعل الجمع والظهور
 معا لوقوع بعض العادة عليه وقيل بعدد الامم وضعه ظاهر **و**
 الادان والمالي بوجه المالحم فعمل لعدم ورود الشيخ فان لا تفاق
 واقع على ان الادان كان على عهد النبي ص واحدا من الامم ووجه
 فعل العباد على الادان من الشيخ وفي اطلاق انما انما يشهد الله ان
 وقوله على قصدا لعموم الامم لا للاختلاف في اوجه من صرف
 الفعل انما هو حقيقة فعل الشيخ في البسوط كونه وسبقه الى المحرم مستلذا الى
 الاختار بالشيخ فان الادان ذكره على المعظم لكن رجحت لم يعلم النبي
 صلعم ولم يامر مكان الحق بصف الكرامه وقوله نظرا في كل اجزاء ذكره
 كانت او غيره يستحق وقوله على وجه لا يرمز منها ادخال في الشيخ المعظم
 نعم لم يمسح اذ قصد الرجوب والمكروه على هذا فوقع على قصد الامم
 وما قرناه يعلم اننا في ما نعتنا بما رانا بعد ادان اخر مكان بعد

بعد قول الخليل في قوله تعالى من ادريس الاذان المنى ثم هو الاذان
 بعد قول الخليل في قوله تعالى من ادريس الاذان المنى ثم هو الاذان
 يستفاد من كلامه ثانياً فيجب الاحداث سواء وقع اولاً او ثانياً
 بالزمان والوقوع ان كسب الاذان الواقع في محله مما غير شرط في
 شريطة احوال الاول وقع قبل حصول الخليل او لم يحصل فيه بل
 خيل الاذن يخرج بذلك عن الشرع **فما** السبع كسبه بعد الروايات
 يعتقد حكم السبع كسبه مشروط بما اذا كان بعد الاذان اما لو كان بعد
 الروايات قبل الاذان فقد تعلل المعصية المشي اجاباً على عدم كونه ان
 كره ثم ان من التفتها الى الاذان بعد الروايات نظر الى اطلاق اللفظ
 وفي الخلاف جزم بما يعمل ولا يام حاشيت على المشي ولا الكلام في حكم
 السبع بعد الاذان لا امر بكونه في قوله وذر السبع لكن جعل حكمه ما شاء
 كما لا يخاره والطلاق اخذنا بالمعنى الجرم ويوقف في المشي وفي
 المعتبر للجرم اقتصر على موضع النقص وانما كسبه ثانياً باطل ومطلوع من
 التكرار المقتضى الى الجرم محققاً بان الامر بالسبع يستلزم المنى من خبره ولا
 ريب ان المعنى السبع ما مور به فيتحقق بالشيء من كل ما يتاخر من سبع وغيره

وفيها نظماً لقوله من ان الامر بالسبع بما يستلزم المنى عن الضم المنى
 العام اعني التكرار اما الاضداد الخاصة واحدها لا على النفس فلا
 وقد يحج ما يظهر اللفظ اقصى القول بترتيب ترك السبع كلاً شاة الجرم
 من قبالة وتحتل في الرأي من امور تركه فيكون محرماً وبشكل بان
 ذلك انما ينبغي على الامر بتركه المنى عن خبره ولا استلزام وقولا
 المعصية وينعقد محرماً العتق لا لاحتياطاً وهو اللفظ لا لانه في المعاملات
 غير دال على التمسك كما نرى وموضع علم ان السبع مما لا يقع عليه
 عنه لعينه بل لاجل الصلوة **فما** وفي وجوب الاضداد والظهار في
 الخطيئة وتكرار الكلام فلو ان المشهور وجوب الاضداد والظهار في
 في الخطيئة وتكرار الكلام لان فاعده الخطيئة مما يتحقق به وما ليس في
 المبسوط لا يجب تحصيل الاصل ولما الظاهر منها فهو محال السبع في
 الخلاف والمبسوط ما سبباً في فعل السبع والامر على السبع بعينه ولو تمت
 على التبراه عليه وقول الصلوة فليس السبع في صلوة حتى عمل الامام والمجتمعة
 غير مراده فوجب الخطيئة في الجاهل وهو ما وانها في الشرايط
 والاحكام الاما واع الاحكام عليه وفيه معنى لوجه فعل السبع في الاما

في حكم الخطب ان غره لم يسلط الخطب انما ولا يحكي ان الزواج انما
 هو في غير على العزوة اما معها كذا لا على من الزوج في غير لا يحكم
 بل على ما لمع الاجماع **وسم** والمخير من سجود الاول يسمى ويختار قبل
 كونه استرا الى ان الزمان غير موقوف للاختيار ولا للسجود على ظهر العبد
 سجد السجود المتبرر بغيره فان كان بعد قيام الصلوة وجب على المانع
 قبل وقوفه ولا يفتق ذلك في صلوة للضرورة ولكن سجد المانع ان لم يسلط الداء
 ليحكي ما لم يعلم بالمال **وسم** فان تعذر لم يجز ويسجد معه في الثانية وينوي بها
 الاولى اي فان تعذر السجود لم يجز بالامام اذا التفتي بسلام لتعود الزيادة
 فانما الصلوة بل شرط المانع بسجود المانع في اربع الثانية ويسجد مظهر
 قوله وينوي بها الاول ويجز في الزيادة على ذلك روافد حفرة رغبته وقد
 تم الى السجود في اجزاء العباد على الامام من المخرج والرواية صحيحة
 السند **وسم** ولو نماها للثانية سقطت صلوة هذا احد القولين **وسم**
 للزيادة المبطلة وفيه الخلل في الامام لكن يحذفها وما باليسجد في الاول
 والمشهد رواه حفص وقد مر صحتها ولو اجماع فلم يوزعها شيئا منها فلو كان
 ووجهها اسلم ما تقدم **وسم** وسحب ان يكون الخطب يلحق اي فاد على

الخطاب

الكلام المطبق لمقتضى الحال والاشارة وغيرهما بحيث يتبادر الى المطالب
 من غير احتياج الى الامام ليس قصاصه كما ثبتت الاشارة الى الثاني **وسم**
 موافقا اي على الصلوة في اول وقتها وكذا اي على ان يكون متصفا بما
 به جئنا لما يلحق به يكون ما وعظم موقع **وسم** واليكينة هي هبة خماره
 تنشا على ستر الاعضاء وظايفها **وسم** ولا اعتماد اي على شيء سالك
 الخطم من حيث او عكاز او قوس او قصبة سالكه بل صلح وتوكل
 الصادق عليه السلام وسوكا على موسى وعصى **وسم** والامام هذا اي
 لم يصعد المنبر وهذا اعتمادا لمقتضى واراد رسلا سند الى رواه عن
 وجع وما لا يسجد لاسيما اذا حصل براهه الدية من واجب ومنه
 الى ان ثبت دليله وانما لم يثبت عند الحديث لان على ان يسجد على
 ذلك ويحب الرد عليه على الكفاية **وسم** ويجب شروط الجمع بسجدة الخطية وانما
 ليست شرطتها **وسم** سجد جماعة وفراد انما علمه لاكثر وقال الميرزا
 يصلي عند احوال السرايط فراد وهو ظاهر في الصلح ويرد على جملة الزام
 في فعلها جماعة وعظمتهم حج فاعلى هذا الافضل الجماعة فيها لا طلاقا ولا اجزاء
 ما قضيتها **وسم** ولو ماتت انقضت طهره عدم مؤخره قضائها

على المستور وما لا يدرك بحسب وهو ضيق **وله** والخطة بعينها
 لا خلاف بين أهل العلم فإن على الخط بعد الصلوة كما اختلفت في وجوبها
 فتعذر أبو اليسر والظاهر المأثور لكاتبه وهو على ما لا يخفى
 الاجتماع عليه وبوجه عدم وجوب حضورها وانما هي انما فاقوا المنق
 عيده وحجم محرم على المعنى حضور الجهم هذا هو المشهور بين أصحابنا لكن
 يستثنى من الامام اذا اظهر وجوب الحضور عليه لا سيما ما يدل على السقوط
 ونحوه فان فعل عدم وجوب الجهم يستلزم اوله عدم وجوب الحضور لها
 لو وقع من غير فعلها سواء في ذلك حضور الامام وعدمه قلنا نعم عدم
 وجوب الجهم على الامام اذا اظهر الوجوب عليه فان فعل شرط الوجوب
 الاجتماع فلا يتقدم قلنا نعم كونه شرط الوجوب وانما هو شرط الاجتماع
 كالظناره **وله** وحكم الامام ذلك ظاهره بما وقع في القواعد وهي الامام
 على الامام وفي المسح من سجته وعلى القول بالوجوب اقرب حذر
 امرنا جبر البیان على الحقيقة **وله** وفي وجوب التكبيرات الترابية
 واختلاف بينها قالان وجوب التكبيرات الترابية والمراد بها الزيادة
 على كل ركعة غيرها على التواتر فحتماً لا اكثر لفعل النبي صلى الله عليه وآله

وولي صلواتها فلهما على هذا القول في الترتيب بينهما لكن لا يتعين
 في الخط لا اختلاف الا بخلافه مع اشياء ما يدل على وجوب واحد والآخر
 لا يغيثه نعم لما تواتر **وله** ولا يصح ردها الا بركة اجمع على انما واكثر
 الظاهر على اختلاف الاحكام بها ما سببنا النبي صلى الله عليه وآله واستثنى من
 ذلك ذلك ولو اذ فعلها في المسجد الحرام افضل كادف عليه فروق غير ان
 يحيى وتوهم الجليل انما العلم حرمه ليس به الحكم الى مسجد النبي صلى الله عليه وآله
 لحرم الروايات وهو مما سمع ان فعل النبي صلى الله عليه وآله قد روي انه كان
 خارجا من الحرم **وله** وان قطع صلوة في الخط لا افضل ان كان حلوا ما لا يشتر
 من الاحكام والتكبير في كل ركعة الاحكام الى اسما لا تكسر في
 العبدن وقال المتقدم بالوجوب محتجا بالاجماع والروايات وتكديده
 والكلية الله على احدكم ولا لا في الوجوب واجيب بالجمع من الاجتماع مع
 اشتراط الخائف ونزول المواضع وما لا يلائم فعل على الاحكام يروى
 احوال من صحت في غير هذه المسائل اما ان في الخط تكبيرا او كذا منون
 ان ولي تعالى والتكبير لله ليس امر **وله** وبكره السجدة بعينها وقبلها لا
 بسجدة النبي صلى الله عليه وآله فانه صلى الله عليه وآله قد روي انه فعل في كل ركعة

اجتمع على انما على كرامه الشغل قبل صلوة العبد ومعهها الى الزوال
 الامام والمأموم الا في القديم فانه سجد على راسه في سجدة الركوع صلح
 ركعتين قبل الخوض ونسبده مكلام اسجد بقصد المسجد في كل ركعة
 ليصلي فيه ركعتين مثل خروج واطلوا بالصلح الفتح من التخطي والوضوء
 قبل صلحها وبجده الا لم يكن في المدينه وعلى من على الفتح على الكرامه والوضوء
 على قضاء الشاطط **مسألة** ولا يات لمزادها الامارات الى نحو وسفها
مسألة كالحاج المستدق الصبح وما جاز ذلك ما صح عن قائل العادة
مسألة ويجوز ان يواضع السورة فيخرج من الركوع يتبها وكذا في سجدة
 فانه لم يحد الحذر على الظاهر للاعر بتكررها حتى في اركعة الواحدة
 فان قيل ظاهرا قولنا سجدة عليها السلام وان قرأ احس سورة فهو كل سورة
 اما القرآن فبعضه كمن وجب الحمد سر وطا بالكال السورة قبلها فلتا هو
 معارضه ما نقل عن احمد ما عليه السلام وقد قيل وان هو قرأ سورة واحدة
 بالحسن فقرأتها بغيرها اجزاء ام المنهاه والسر به اذ ظاهره واشترط
 الاجزاء من الواحدة فسمع الامرا بالتكرار حالها على الحاضر **مسألة**
 وان شاء ورجع السورة على الركعات لا يثبت لبعض السورة

على

لكي يحس كمالها في الحس لانها ركعة من صلوة واجبة ولو بعد سورتين
 اولت او اربع فالأقرب الجواز واختاره في التكرار كمن يحس العادة
 الحمد اذا اتم السورة **مسألة** وقصها من حيث ابتداء المسحوق الى ابتداء
 التمجلا وفي الحمد تمام التمجلا واختاره الشهيد ووالدي رحمه الله
 الا كمن يقول الصادق عليه السلام اذا الحمد منه شيء وقد عدا واجاب في الجنب
 يجوز ان يراده تعالى الخاليين في زوال الشدة لاسان الوقت قبل السجدة
 في الاستحالة المحققين ان على كلام الامام عليه السلام على بيان الكلام
 اول ما جله على السجدة في زوال الشدة على ما له لوجله على كفي في خروج
 الوقت في الحمد في مغلها زوال الخوف وقد حصل واجت صاحب المحترم
 بقول الصادق عليه السلام اذا قرع قبل ان يحل فاعلم ولو خرج الوقت
 قبل تمام التمجلا لم يقرأ بالعادة وجوبا ولا استحبابا فلتا على ما في
 نورا الكلام الفتح من المجلد زعمه فان قيل السجدة للعادة فلا على ابتداء
 الوقت قلت من ان س من لم يصبر فيها الفعل في الوقت لم يسم
 فلا دلالة لهذا الخبر على الا يقرأ بها قبل تمام التمجلا بل على ما عليه
 على ان صيغة التمجلا على حصول التمجلا من غير اعتبار التمجلا

او البعض في موضع اللغو المشرك ام تدرك على حصول العلاء
 في الكل وانما هو الاول او موقوف على حصول فعل الخلا وهو ان
 حصوله في الكل او البعض بغيره المسمى اليها ومورد الزوال التمسك
 له لانه وما يوجد التعلق بغيره بخلاف التمسك لانه لا يتبع
 والاختلاف التمسك اذ لا يكون له ما يمتنع وجا على ان العلاء كان كسفا
 لا يشترط في صدق الاستيفاء ولا استيفاء وكذا لا يخفى واعلم
 ان قاعدة الخلاف وفي بعض احوال وفي بعض في تارة التمسك في
 الاختلاف او لا ولا في حيز ران التمسك التمسك الصلوة
 في الادراك كونه لا في العلاء ولذا حكم المصنف باستحبابها كاستحباب مع
 اختياره خروج الوقت بائنا الاختلاف وظاهر التمسك اجماع اصحابنا
 على مسرعة عيبتها قبل تمام الاختلاف واستيفاء من انفس على خروجها
 بالاختلاف لا بخلاف ارادة انما هو الجواز في اطلاق العلاء على تعدد اعتبار
 الوقت فيها **ولم** ولو فرض انها سقطت هذا بيان حكم الكسوف اما
 غيره فاما كان الغالب مع التمسك بغيره مدة الفجر واما كان الغالب مع
 الاستيعاب فيكون في التمسك **ولم** ووقت الزيادة والفجر وصلها اذا

من الذي

وان كنت لما كان الغالب قصر زمان الزيادة على العمل الصلوة منس
 توقيتها لا مشاء التمسك بغيره في وقت لا يسرها ذلك الوقت
 وجبت وفي الزيادة على انما من الصلوة الموقوفة لهم الغالبان فيها
 به الفجر وعلى هذا فعمل اداء اياما والظاهر ان وجوبها هو في
 المبادر الى عملها عند حصول السبب اذ الغرض ليس الا التمسك
 الماسة في روال الخوف كما هو مستفاد من الاخبار وسواء الغالب من نفسه
ولم وللاعادة لو لم على ان لم يتم للاختلاف في التمسك بغيره
 الاجماع على مسرعة عيبتها قبل كاستيفاء الاستيفاء **ولم** ولذا
 انكر على ايراد مسرعة عيبتها من ان الاعادة غير واجبة ولا يحتمل
ولم وقراه الطواكك كاستيفاء ولا يبين لا مطلقا وهذا مع مسرعة الوقت
 المانع العيبتها **ولم** والعزيم على ارادة العزيم في كل ثانية وادنى
 من ان يثبت على الحاضر والعاشرة واقبل ان يثبت على العزيم
 لكن قبل الزيادة في الجمع **ولم** ويحتمل ان يتقدم الحاضر مالم يتحقق
 الحاضر طاهرة بغيره عند مسرعة الحاضر مطلقا وليس كذلك على بعض
 من حقوق الالات ايعم المانع تسبق فبغيره عيبتها فطحا وتوحيما

اذا استعاض بها وان تصفح احد بها قدمت المقدمة المتقدمة
 وان تصفح قدمت والا حتى ان ما يتصفح زامة عن فعل الصلوة الاولى
 لا يتصور فيه الصلوة او قبل الصلوة او اثناء تقديم الحائض منقوله
 سقوا واما ما لو اجتمع لثلاث في الوقت المكسوف والترتيب في المصنوع
 الفصح والوقت وانما في الذكر في وجوب تقديم المكسوف ثم في المصنوع
 الاصحاب ووجوب الترتيب وليس بشئ اذا اجمعوا انما صار الترتيب
 امكان الجمع والتمسك بالنحو في تقديم الترتيب والحائض عند ان الوقت
 لهما ولعلنا في وجوب تقديم المكسوف مع ان وجوب الحائض هو دوى
 دون **مسألة** وتقدم على الترتيب وان خرج وقتها طهره الوجوب والتمسك
 وقت الايات وكان المسند اطلاق امر الصادق عليه السلام بالبعداء
 بصلوة المكسوف وعلمه صاحب المعتمد بان المقيد لا يراجع الواجب **مسألة**
 وروى محمد بن علي بن الحسين ان ابا الحسن عليه السلام قال
 ابراهيم بن عيسى لا يصل على الصلوة المصنوعة حتى تصفح الى الدوام ولا تستغفر
 وقال الجعفي لا يصل على المصنوعة الا بعد الصلوة او بعدها وقال ابن الجعفي
 على السهل **مسألة** وكيفيتها ان ينوي ويكبر ثم يقرأ الشهادتين طهره

في

وجوب الاذكار الاربعة وهو المختار في ذكرها في زمان كعتبة الصلوة
 في عامة كلام الاصحاب والمذكور في زمان لا يجب طهره الوجوب ثم
 لا ينبغي له لوط وان كان لا فصل من اجازة لا لوط المولى من يفتي
 بما ورد عنهم عليهم السلام ويستغفر من كلام المصنوع وجوب تورع الاذكار
 على التكررات وهو ظاهر كلام الاصحاب وفي كونه من الاجازة مع الاذكار
 الاربعة عقيب كل تكبير وهو كما في الذكر عن ابن ابي عمير الجعفي
 قال المصنوع والمختل كالمأجور فلا يتعين في الدعاء لوط فلو لم يمتنع
 من لوط في الذكر لا يقتضي عدم تدريس علمه وكلامه فربما في الذكر
 معوجها لكلام جميع الادعية بيد كل تكبير يستعمل على الواجب وراية
 مشافهة مع ورود الروايات بها قلت هي مشافهة لا استتم في الذكر
 من صحتها المحل فان قيل انما ورد تدريس على الواجب وهو لا يستلزم
 على المصنوع طلب بل الظاهر تدريس على الذكر المطلق والوجوب يستلزم
 من خارج ثم ادان لها لا على قصد التوضيف المحل القول بعد المنيان
مسألة ويصل على الصلوة المصنوعة او كذا يصل على اهل بيته صلوات
 عليهم **مسألة** وعليه ان كان منافعا طهره وجوب الدعاء عليه بكل ما يان

الكل من طهره ونبهها بخرج من الصلوة وقد قال في حقه الحسن والدينا
 بالحق ولا قصار على الاصح من هذه والامداد بالمتأني بها الكتاب
 بل في تشريفها لغيرها والارادة في بعض الامور ما هو على الميعين
 الكثرة المظهر للاصنام كقولك **وسم** وسمنا المستعمل في ان كان منهم
 المستحقين لا يعرف الحق ولا يباين فيه ولا يوالي احد فيسقط حق
 الذي هو في الوجود ويتوقع عند البراءة **وسم** وجعل في الجاهل الى غير
 الحق في كل شيء واضع على منتهى كان ما رواه الشيخ في اسبابه فيقول
 والارادة عليهم السلام وكذا يجبان لم يكونا مستحقين وان يكون الاصل
 مع ما بعد ما حسن **وسم** في قوله قراءتها الى ما لا يندرج ولا يندرج
 في المصنف في الخلال لما ذكرناه وادى عليها الاصح وفي الذكر ان
 في منتهى حسن **وسم** انما ثبت في الاصح من الاحكام التي وفاء فيها التبرع
 كذا الكلام الاصح بقلت لما كان المظهر فيها الدينا كذا في قوله
 فانما لو استند بها على الاصل او في المعتمد ان جعل في المظهر
وسم ولا تسم في الماد من الصلوة وهو الموقوف بالانعزال من جعلها
 ولا رب انما هو وجوبه وادى ما كان هو ظاهر للاصح بغيره على

عنه

بجملها لعدم طاقته من التبرع وفي الذكر ما ان نقل عدم مشروعية
 طهرتها من الماد الاصح المعتمد انما هو على عدم الوجوب وفي الذكر
 اتقى بالكرامة فيه **وسم** وسعي الطهارة لما ورد من الحسن عليه السلام ولا
 شرط اجتناب صبيغ من الخبز والماء في غير ما سمع وجود الماء على
 الاصح وان بعد الغوات ولا بد من طهارة على الله وروي في المظاهر اذا جرت
 الجبارة وكذا لا شرط فيها الطهارة من الخبز على التواضع من الخبز
 الاصح بغيره من المظاهر انما هو عدم اعتكافها عن المصنف **وسم**
 وانما هو حق حتى يرفع الجبارة قال في الذكر في براه محض من الامام لا روي
 ان عليه السلام كان يفعل الماغرة ولا يسمي ذلك ما رواه الشيخ
 ويرويه انما يسمي به حتى يعدم الاستحباب الكلي **وسم** **الصلوة**
 في المواضع الصاعدة ويجوز في المصالح حتى يعدم في المواضع
 ذلك الملتزم بها ككثرة مصلحتها وانما لانها مع بركة يتعدى
 للصلاة عليه وجواز ارتكابها في المصالح مروي في المصنف وفيه
 كذا في قوله **وسم** ووقوف الامام عند طهر الرجل وصدرا
 انما هو المظهر وفي الخلاف ان السنة ان تعف عند ما سأل الرجل وصدرا

لما لا يجد من يدينه في العلم قوي بورود الاخبار والكثرة ما الى سبب العمل
 بها على الاصحى بالجميع من جعلها سببا للدين كقول الصادق عليه السلام
 ولا يصح على من هو دون من هو فوقه في العلم على القول بالمنطق عليه ما خالفها
 وهو الميراث والملك وتتم الاخبار الجواز المظنون عليها جميعا سيما انما
 انما يرد عليه ذلك فلا يرد عليه فان قيل لم لا تنقل الاخبار الى الجميع على الكثرة
 قلت لما كان في الوقت لا اذ كانت عالما بالقطع عنهم التبرك كالانبياء
 عنهم ميتة من عدم كون الذات مظهر بلفظ لا يستلزم تركه كبريات الذات
 وقيل الذات مظهر فلا يمكن نقله الى غيره مع نقله الى الذات ثم
 الى اوانه من حارة في الحلقه على الاخبار الجواز على من يتم يصح على
 وهو اخبار المنهج الى ميت على علمه وظاهر بعد هذا المنهج استثناء
 الجميع **مسألة** وكما طار الصلوة بظهور كرامة التكرار مطلقا ولا
 تقتضي معنى بعضها المطلق مع التكرار وفي بعضها الاذن وهو مروي
 من قبل النبي صلى الله عليه وآله وامر المؤمنين عليه السلام في موضع مخصوص بظاهرة
 لا عدم لها والمنسوبة لغيره في اجزاء الصلاة كرامة مروي عن النبي صلى الله عليه وآله
 الا كثر لا اذن في نقلها لمن فاته على القبر في العلم عليه وفيه من بين

الاخبار وذلك في الحلقه المشهور كرامة التكرار مطلقا وقيل
 ما فيه **مسألة** والجزم من الجزم لا ولا له للجد لا شئ الا ان في جميع ما
 ولا لا تقع اولى بظهور عدم الا في غير الذات في جميع ما عدم وتظهر
 عدم الا في علمه والمراود بالا فقه لا علم بعلم الصلوة وبلا في الا في العلم
 لمجاسات الفراء لفظا ومعنى ثم ما روي في الاسماء في الاسماء
 لم الا في جميع ما في العلم وفي الاعتبار لا انما انما في الاول لم ولا في جميعها
 في اشرف الرجال وعلمهم العلم في الحلقه بالذات على اعتبار عدمه بغيرها
 وربما فرت بالا حسن وكذا في الركن بخلافه او كلاهما حسن **مسألة** فان لم
 يكن باثر انما استغناء في اذن قد اطلق علمنا امر الركن في الاستغناء عند
 عدم انصافه بغير انما الامام وظاهر من الوجه علمه وانما يحصل عند
 ارادة المنصف بالشرائط لها وقد يستغنى عن ان الحائز او يصل الى اجاب
 الدعاء وهي ارفع من طلبه فيجب الاذن تحصيل الصلوة اذا الظاهر في
 دعائه صلته من قبل علمه ويورد ذلك في جميع ما في جميع ما في الاذن
 لا انما الاصل اذ احضر بناء على القول باحتياطه الى الاذن في هذا العلم
 مع شرط اعتبار اذنه لروايتهم بامتناع كونه على ضعفه بعد اجماع

المعنى الاول ان الذي اعني القدر المتعصب من قبله عليهم السلام قال
في الذكرى الاولى ذلك وواقعه الذي رماه نظر الى عموم ولايته
في الشاهد الشريف **وسم** واما الاصل الاول اطلاقه على جميع افراد
الاذن في اولها شي يصغر بعد اعمار الامم على السلم الى الابد
وهو الخوارق الصادرة على السلم اذ احضر الامم الخبارة فلو حق
اليسر بالصلوة عليها وفي البسوة يصغر وجوده الخلق بغير
على عدم الكون وفي الدلالة الاستدعاء **وسم** وسعى لندم بها
ظاهر الاكبر والاشد **وسم** وشهد الى بعض صفات طاهره عدم
التفرق بين الموصلة مع الرجال اجانب ولا منير شاطن الى الاكبر
ايضا لكن لو صلت مع الرجال يا خفت كذلك لاطلاق الامم شاف
النسب فيهم ولو صلت مع النسب كفى الانفراد وان حاد نهج والنسب
كالخاص **وسم** ووفات المأموم بعض التكسيرات ثم بعد فراق الامم
ولا الامداد الاثنان بما بقي من مائة فخرج منه ذكر لقول الصادق
عليه السلام في رواية الحلبي عليه السلام ما بقي من مائة وثلثون في الذكرى على
فصل الحكم من الدنيا بتجديد دفنها ولا يمس بها لعموم واما ما كان في

لكن يظهر من الذكرى وجوب الاداء عند عدم خوف الفراق في كل
ما في الوجوب هنا على التكليف وقد حصل العمل ويمكن ان يكون
على الاستراط او يقال في وجوب الامم المستوفى في فعلها لا يحصل
التكليف **وسم** وسحب اعاده ما سبق به على الامم اطلاقه يقتضي
عدم التفرق بين التكسير وغيرها وكذا عدم التفرق بين العامة وغيره و
يشكل في العامة اذ سبق بالتكسير لانه ركن في مائة كقصص **وسم**
ولو جردت حجازة في الاشياء قطع واستانثت واحدة عليها او
اتم واستانثت على الاخرى الجرد من القطع والامم فلا شتر بين
احدنا ورواها على الكاظم عليه السلام في حرم كبروا على حجازة تكسره
او تكسرها من وضعفت معها اخرى قال في الشفاء وتركوا الاولى
حتى يخرجوا من السكينة على الاخرى وان شاء ورواها الاولى وانما
لتكسرها على الاخرى كمال ذلك لا بأس به قال في الذكرى داروا به تاجره
عن افاذه المدعى اذ طاهرها ان ما بقي من تكسير الاولى محسوس **لها**
فاذا فرغ من تكسير الاولى غير ما هو فيها لها حتى تكملوا التكسير
على الاجرة ومن دفعها عن مكانها والامم على وليس في هذا الا

والنسل الا الى اخذ الماشية المستقرة الى ديارهم فكل الميت من بلد
موتهم وعلمهم اجماع العلماء وكسفتهم في ذلك نقلا الى الحد المسمى كسجيه
كاد ان يعلو على اللام اسم من رضى الامة عليهم السلام الى ان شاعوا ان اجابوا
فالم في المذكره وكذا يستحق سلم الى معبره لانه قوم صلوا با وهدوا
رسم ورضى منى في غير لورود النهر منه في بعض الاجزاء هذا اعتقادهم
الحاجه اما معها فلا الحاجه المصوبه فلا كراهه كسجيه يعمل على كل اسم
حاجه يكون كالمنصور ويستفاد من المعنى فيهم في المسمى في الواحد
اذا احسن الى النش وبشكل بان الحرام النش لا الذي يجد ولا
سببا الى التمسك بغيره المسمى على اطلاقه ويصح عدم الفرق بين في المسمى
والجائز وكذا اطلاق كسجيه من الامم بقل في المسمى لا جاع من كسجيه
اطلق ويظهر من ذلك الى الحد احترام التبرك من هذه المدينه من كسجيه
حياتها النش على منتهى القدر على تبرك المدينه - وهي في النش
العبر اجمع النش على نعيم نبي القدر الا في مراعاه احدها اجاب
ربما انما قام كسجيه في الجواز النش فان ظهر خلافه وجب اجابته الى كسجيه
عنده ولا يشاء اذا دفن في الارض المصنوعه ولكن نصب الجنازة الملقى

منها وكذا اذا كسجيه في العبر المصنوعه وثالثها اذا دفن نبي
على او الغير القبر والم يصح للعلم واخبره المصنوعه في المسمى
كل منهما فلا يسقط بذلك ونظير النش في الخلاف جزم النش على
لا يشك واخبره صاحب المصنف وهو في المسمى في المسمى في المسمى
حقا لا في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
لا كسجيه ولا في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
فان منه والعظم لا يعارضه النش ومثل القول في القبر والى منه
عدم جواز النش المنكوس في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
بغير صلوه لا كسجيه على القبر وثالثها اذا دفن في القبر المسمى في المسمى
حقا في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
الميت ما لا يعنى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
الخلاف لتمام حربه المسلم والناس الى الجواز مراعات كسجيه في المسمى
في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
ضمنه ومعلوم في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
من كسجيه اذا كان لعينه لانه المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى

بما يشهد به على غيره الا هو المعتبر على موثوقيته او اعتداده
 ووجهه واما اذا كان الشيء محصلا للعلم فلو علم تغير صورته
 بحيث لا يعرف لم يجرى كسادها اذا اردت نقلها الى احد الاشياء الخفية
 ولا حتى في قوله تعالى والجارون في قوله تعالى والجارون في قوله تعالى
 ان لا يكون من تغيره في كنهه ونحوه **والله اعلم** بالغير لا بعد الا في
 اطلاق ما الحكم في القواعد عند اوجهم وهو ان يكون في المراء **ليس** كونه
 وفي النهاية لعدم كونه المراء في ذلك على جميع الاقوال ولا سيما **ولم** دون
 غير المسلمين في مشارع الارض الى المائل من جميع الجهات على قدر حوز
 وفي الكافي في معرفة المسلمين حوزا من تاديتهم بغيرهم ولا في ان يعظم
 واستثنى من ذلك لا ريب في الحال من علم صدق معا للولد كذا في قوله
 القبل الحاقا وعلا على وجه الولد الى طهرانه فيراجح استثناءه **المتصور**
 بالاعتدال في قوله ان الحرس الى ان يمس كنهك فصدق في معانيه
 على ان الاستدراك في العلم وطاهر كلام المصنف في قوله تعالى من ترا
 المسلم وفيه نظر لعدم الحاق **ولم** من رسله واطلى وحيث عليه
 كاحتيا على ان اراد ساد على عدد منزه لا وجوبه عدم فعل ما اراد

كالثبت

كالثبت والادعاء اذ وجوبه الا في لا يمتنع من حوز فعل الا كثر ولا الخ
 من انما يريد على الكيفية لم يتقبل فيجب ان يوافق ولا يخالف والركب في
 سبب التمسك في الكنه فالحال عليه لا يحسن بعد ثم اعلم ان وجوب الكنهين
 محذور في الشئ في المسبوط والخلاف لا في الخالف في الصلوة تركها بينهما و
 التمسك اذا اطلق يترق الى الخالف والترقب عن سبب اولى الواحدة
 وهذا عام في التمسك والمقدور وقال السواد في سبب تركه واحدة وانما
 المصنف في سبب التمسك في الكتاب وفي النهاية في سببها وقد مر في اطلاق
 اسم الصلوة على الواحدة والتمسك في غيرهما على جهات التواطؤ والتمسك في
 الحقيقة والحيث في الاصل في الواحدة وعلى الذات لا يحسن وعلى ان
 يحتمل الاخر الصلوة على حقيقة والمصنف في رواية الغفر من الاربعين
 تمام التمسك على الراية ونقصها على التمسك ولا يحصل بغير المراء **ولا** اراد
 وقد مر في ايراد الواحدة بان يسمى الصلوة الا في الاكثار واما ادعاء
 لها ولا يعقل فيها على صحتها واما بعبارة الركعات فام خارج عن عمومها
 وانما مرادها في غيرها في الغرض لا في الغرض في الواحدة **ومس** في التمسك
 في قوله تعالى والجارون الى الحقيقة والتمسك في سببها على ان

في الخلق والعدل على الخلق فان الملاك ان منصفه وهذا الوجه
 قوي ولما لم يشك من قضاة القاصم والافهم الاصل في حوز
 العدل والعدل لا يقع فهو من كونه المارق لوجوه المتفق على اعتقاد
 في ذي الخلق واستقام في غيره **وب** وبشروط ان لا يكون على صفة واجبه
 اي وشروط في صحة النذر عدم شغل الزم بصلوات واجبه وفيه ما لا
 النذر المندور اذ هو الموقوف على ما يقع فعلها لهذا النذر شرعا
 لتوكله على لا صلوة لمعظم صلوة يمكن ان لا يندرج في الام لا يعتقد
 في استحباب التمسك في شغل الارض ويجوز ان يكون في شكل بالانفاق
 البور في حوز فعلها اوقات التماسك عاين وانما جاز استثناء البعض
 للباقي فلم لا يجوز مثله في بيان الصلوة انما اعتادوها نص واجبه
 ان يكون ايقاعا لتسليم على الارض على الخلق في هذا الكلام لعموم المطالب
 الى الحج ولم تنفذ عليه وان وجهه انما قد يقع اعتقاد انما في النذر
 وقد مر عليه والحق في الجواب انما على عدم حرمان الخلق على طاعة يتبع
 كحصول في النافذ او استثناء في التمسك كان له لا ينافي صديق وفيها
 اعمما اقل من النذر من شرط الاستثناء لا يجوز في الخلق من النافذ في علم

الواجب

الواجب وسئل اهل الجواز عن حاله من جوارحه وهذا هو الراجح **وب** وكل
 ما يشترط في التمسك بشرط في المندور وكذا في راي من اراد ان النذر واجبا
 وفي احوال المندور على وجه الاطلاق والاصل في ان النذر سبب لوجوب
 المندور فيلحقها ما يفي بالواجب ليجوز المصنف في خوف هو الوجوب احي
 الصلوة والاحكام التي ينفذها بعد ما اما اذا انما حاله انما في النذر
 فيها بعض النذر اعتقد ندره شرعه فانفق في التمسك من شرط
 بالحق الواجب اذا النذر انما يتعلق بالصلوة على وجه خاص كما وقد
 كما بعد طاعة عاين ومنها وقت احد وهو طاعة التمسك في راي من
 ان يعتدل به انما في الخروج في صدر النهار وما في المصنف في التمسك في راي من
وب ويجوز ان يكون بعد الصلوة فيجعل على المكسب الذي على الارض
 على الارض على الارض ما سببا بالنسبة الى علمه في راي من انما في التمسك
 خصوصا في الطاعة كما في الامام والمأمور وهو جوارح التمسك في المندور ولا يشترط
 الطاعة بالخاصة وبالعكس الا على التمسك وبالعكس فيكون في التمسك
 في الامور وفي راي من انما في الطاعة وهو الطاعة في راي من انما في الطاعة
 لا غير **وب** فيم يحط طاعة ما في المندور في المندور في راي من انما في المندور

وإذا كان بطلان **العمل** والعلية لا خلاف في الابطال ما عدا ما لا خلاف
في عدم الابطال بها فهو ان كل بطلان يوجب بطلان العمل لا
يقتضي بطلان العمل الا ان كان ذلك وان قلنا ما يشبهه لا شيء **العمل**
الكثير الذي ليس من العمله على انما جازا بطلان بوجه ما لا على ان يكون
مصلحة فعمله هذا الوصل والتمثيل المحقق فعمله كان موضع في العلم
والرجوع في ذلك الى العرفه انما يتبع العمل التام كليل العلم والردائم
انما يظهر من استمرارية القول في الابطال بالكثره ان لا يجمع الخرج عن
عمله من غير ان يكون في اجراءه على الركعات مثله لا يضر وما اختاره
المصنف من عدم ابطال العمل الكثير سيما ما هو مختار اصحابنا على ان
مستحبا الشك في الذكر فانه قال في الابطال ان العمل الكثير
يصل الى اوقع عما اجمع البنيان **فان** **العمل** واليكما للضرورة ان يجره
والمراد ان اليكما بصوت واختار دون ما اذا خرج الامر عن الاعمال فغلب
بحيث لم يكن في فعله ايضا لابطال العمل واختاره بالضرورة على العمل
الاخر وهو فانه من العمل الاعمال في الصلاة وبه اقراره على ان العمل
والا على والرب الا في الزمان ما صار من عمل في كل يوم

وإذا كان بطلان **العمل** والعلية لا خلاف في الابطال ما عدا ما لا خلاف
في عدم الابطال بها فهو ان كل بطلان يوجب بطلان العمل لا
يقتضي بطلان العمل الا ان كان ذلك وان قلنا ما يشبهه لا شيء **العمل**
الكثير الذي ليس من العمله على انما جازا بطلان بوجه ما لا على ان يكون
مصلحة فعمله هذا الوصل والتمثيل المحقق فعمله كان موضع في العلم
والرجوع في ذلك الى العرفه انما يتبع العمل التام كليل العلم والردائم
انما يظهر من استمرارية القول في الابطال بالكثره ان لا يجمع الخرج عن
عمله من غير ان يكون في اجراءه على الركعات مثله لا يضر وما اختاره
المصنف من عدم ابطال العمل الكثير سيما ما هو مختار اصحابنا على ان
مستحبا الشك في الذكر فانه قال في الابطال ان العمل الكثير
يصل الى اوقع عما اجمع البنيان **فان** **العمل** واليكما للضرورة ان يجره
والمراد ان اليكما بصوت واختار دون ما اذا خرج الامر عن الاعمال فغلب
بحيث لم يكن في فعله ايضا لابطال العمل واختاره بالضرورة على العمل
الاخر وهو فانه من العمل الاعمال في الصلاة وبه اقراره على ان العمل
والا على والرب الا في الزمان ما صار من عمل في كل يوم

وتسمى خاتمة الخبز وقد اصابه بطلان في المصنوع بها فيبقى
 ان المصنوع يسمى الاكل والشرب وفي المصنوع فيكون كثيرا فالمصنوع
 اكثر من المصنوع وهذا مختار الذكرى والذكرى روحه صالحا فيشكل
 يدعى الشئ الاجماع على الابطال بها من دون نفسه بالذرة ويمكن
 ان في المصنوع والمصنوع مع المصنوع يقال الشئ بوقوعه على
 عدم ارادة الطاهر او عليه في المصنوع في صورة الشئ
 وطلعه المصنوع في المصنوع على الورود في المصنوع في المصنوع وهو
 الاقرب واستثنى الشئ الثاني والاطرف في المصنوع في المصنوع
 والمصنوع **والصم** ولا يظن ذلك سموا استقام الى المصنوع ما ذكره
 قد عرفنا هو المصنوع **والصم** وبطلان الاختلاف بين هذا وبينها
 هذا في غير سجد الاخره الماخيه فيمكن القول في المصنوع في المصنوع
 الركعة وسائر حكمها **والصم** وبزيادة ركعة في الركعة لا يبان الا بطلان
 بزيادة الركعة يستثنى من الابطال بزيادة ركعة بطريق الاولى لكن
 من الاصل من استثنى من الابطال بزيادة الركعة بزيادة الخا
 سموا اذا جبر عقيب الركعة قد استثنى في المصنوع في المصنوع

الصحة

الصحيح وهي غير صحيحة في الزيادة لم يزل فعلها بعد العلم في المصنوع
 هو صحيح في الابطال بها والمستعمل في المصنوع في المصنوع **والصم**
 ان ان لم يكن حكم مقتضاه ان الحكم مانع من الامام والاصح خلافه
 على تقدير طول الزمان ومثل ذلك في المصنوع في المصنوع **والصم** ولو
 ترك سجدتين وشك هل هما من واحدة او اثنتين بطلت اي سجد
 بها شهما والوجه في كفاها احتمال العود وان فسق بين سجدتين
 التي في المصنوع **والصم** ولو شك قبل السجود هل رفع من الركعة الرابعة
 او خامسة بطلت صلاة هذا احد القولين لا صحابنا وجههم تردد
 المصنوع في المصنوع في المصنوع وهو من المصنوع في المصنوع
 الرابع مع العلم بعدم خلوه عن زيادة الركعة او نقصه في المصنوع
 وهو من المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
 بالمصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
 الاصل الصحيح وعدم الزيادة ولان المانع من العمل بالركعة لا يمكن
 الزيادة وهو لا يصلح للمانع للقطع بالمصنوع في المصنوع في المصنوع
 الفرق بان الصلاة بعد السجود في المصنوع في المصنوع في المصنوع

وارتقا

المتنوع مودع ان اصل الصي معتبره في الخصصه فيكون الزيادة
 فام فيها فالعقود على مقتضى الاصل يقتضي الصي فثبت ان الشك في
 الركعة يقتضي التماس على فعلها في الزيادة على المستوفى في الركعة
 الاربعة والخمس قبل اتمام الركعة فيكون على الاربعة وهذا هو عدم الركعة
 لو كان شك قبل الركعة وجب فيش ان اتمام المستوفى زاده لكن على ما في قوله
 انقطع العلم بعدم الخلو عن صيد **و** اوم يعلم ما فراه الزاد لو علم اليقينة
 وشك على ما علم او عفا سلا او فضا او فضا بطلت الشك في الاحكام
 واما اذا لم يعلم ما قام اليقينة الصلوات الما لم يعلم على ما علم
 وكما العنصر في الوجوه في الزاد وعمل في الشك في وجوه في وسط الركعة
 وشك في الزاد في الركعة في الزاد في الركعة في الركعة في الركعة
 وقال في الشك في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 الاجماع عليه بطلت اشتراط التمام حتى في قبول الاجماع المتقارب
 بمنزلة الواحد مع الخطا على دعوى الشك يمنع من الاتقان على الشك في الزاد
 الاجماع المتقارب في الواحد مع الخطا على دعوى الشك يمنع من الاتقان
 على الشك في هذا الاجماع اذا التماسه في قولهم على ما في قوله في

الركعة

عنه

خيار على الشك في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 بينا وشك لا فقه بحقيقة **و** دفع موضع السجدة اذا لم يتحقق
 بخبره ولا فقه **و** دفعه لا فقه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 اذا كان في الوقت سجد لا فقه في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 وحسب المعافاة **و** رد السلام الخلل الكلام في وجوبه في الركعة
 عليه ظاهر لانه انما الكلام في ركوعه الخلل المستوفى في الركعة وقال ابن
 اديس يجوز ان يركع في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 المستوفى في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 كونه محذور **و** لا حكم للمستوفى في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 السجدة عدم استتدائها العلم في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 انما رايه لا حكم له في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 من الاعمال وعدو الركعات في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 من كلام ابن اديس في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
و حتى يركع اي ولم يركع حتى يركع والطاهر ان كل واجب غير ركعة في ركعة

داه بر حسی تجاوز علم در وجه شش بعد از انوار ان كان معلوم يستحق
 تشبیه ای بطن الصلح كراهه المکره ان السجود ولا كلام فان شاء الله تبارک
 و تعالی و لا یطعن علی ان الكلام فی سجود السجود و فی سجود سجود سجود
 تعالی السجود علی الارض بعد استسقاء فیما الجبهة فان السجود
 لا یصح الا بوضوء و لا یصح فی السجود طاهر ان لا یسجد للسجود
 فیما اوجبه السجود فلو یس فی ان شاء الله سجود السجود فی سجود او یس
 انما انما لم یسجد فی سجود یسجد فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 السجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 استسقاء فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 فان الموجب یجعلها الامر بالوضوء فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 الحکم فی طریق تعلیم فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 منها طاهر المذهب فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 بعضی بعد علی مطلق العینه کثیره و سجود واحدة فضاه بعدا فامید
 و قد یسجد السجود السجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 هل یسجد ام لا لا حکم فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود

و یسجد الا ان المعنی الاول المحسن النعم و احل بالنیان ولا
 انما ام او لا یسجد اذ یسجد علی الارض انما ان کلامه رجوع الی حفظ
 الاخر و طاهر اصحابنا عدم الفرض فی سجود المأموم و قدوة و لا یسجد
 کونه عدلا او فاسقا و لا یسجد کونه رجلا او امرأة اما السجود فلا یرجع
 الیه لعدم الاستعداد له و لو فعل المأموم واجب سجود السجود فی سجود
 الا ان اراد کما یسجد یا سجد او سجد یا سجد او سجد یا سجد او سجد یا سجد
 السجود و ان یسجد فی سجود السجود الی سجود و قد طاهر ان سجود الخلف
 و الميسر و لا یسجد فی سجود و قد یسجد فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 و لا یسجد فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 اکثره اشار الی ان اکثره ما یسجد فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 و یسجد فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود فی سجود
 فلو شاک فی فعل سجود کثیره الشک لم یلتفت و ان کان فی سجود علی
 ان الطاهر یسجد و کذا القول فی الشک فی سجود الركعات فیسجد علی اکثرها
 لو سجد علی سجود یسجد یا قیامه و انکره و لو فات علم و كان فایسجد
 بعد السجود فضاه لیسجد الا ان یسجد بالماور یسجد فی سجود فی سجود فی سجود

يخرج عن هذه التمسك المرجع والكثرة الى التوفيق واليقين
 فلهذا لا بد ان يكون له اثرات متوالية في كل وقت او في كل
 عين الحكيم في المراجعة والتفكير والتدبر في كل وقت او في كل
 شكل من أشكاله **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
 فرق بين ان يكون هو قائم او ان يكون هو حي الى السجود وان
 انتهى العمل الى حد لا يسجد لغيره الخ لا يمكن ان يكون
 اي شيء من هذه على وجه الحقيقة بل هو العدم **والله اعلم**
 ان ذلك هو ذلك وهو قبل ان يكون سجودا لله تعالى والشيء
 على غير وجه الحقيقة والاطلاق الجمع الامم السجود والشيء هو الحق
 في السجود الواحد والسجود في فرق من غير ما كان له في السجود
 الواحد وهو السجود من لفظان السجود يركع على كل حال لم يفت
 لعل ما خفي في ذلك فان التمام ان كان استقام الى العمل الى الواحد
 والى عاد الى السجود **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
 على آية فما حاله ان ادرى في قضائه مدعيه من غير
 التمسك في قضائه التمسك وكذا ايضا من غير التمسك والكل ونحوه

المعروف بالتمسك **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم** **والله اعلم**
 على اطلاقه اذ قد يقال ان كانت من التمسك لا يجوز ولم يتصل به في
 تاركها بعد التمسك تام الصلح مع تاركها على التمسك اذ الله تعالى
 التمسك وهو على سبيل ما وهو غير مطلق **والله اعلم** **والله اعلم**
 ذلك على ما بين في ارجاع ذلك الى اصل الارب لكن يكون من عالم العام
 المختص من حيث جلت عليه الظن والسر في السجود وسبب ذلك ان
 ذلك من استقام السجود فيها وهذا المعنى هو الذي هو في التمسك
 كما راجع الى المذكور فاجب تاركه بعد الصلح او في استقامتها
 التمسك سبق في الحكم عاوده ان الاول هو الموافق للحق في العمل
 على اولي والموافق لغيرها لكل زيادة غير مطلق وان كانت فلا تقتصر
 الارب خاصة ولا فرق بين العمل والتسك في ذلك **والله اعلم**
 في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر فعل رفع يده على راي هذا القول
 لا يحى بنا لانه زاد ركعا اذ هو اسم للتخاضع والرفع ليس هو من
 سببه وقال المصنف وان ادرى من يركع في الركوع ادرى من
 حروقة واجيب بان قصد الركوع يقتضي تحنيطه فان الركعة واحدة

لا يرضى على الاجراء والاعادة على خلاف الأصل والعمل على ما لا يخبر
 بان النظم على الخط في الامور لا المتعديده واما الثالث فان ذكر النظم
 فمما وجدنا في الاجزاء منطق لا من باب اشتراك المأمورين وانما
 الاعادة لتعديدا تمام الصلوة كما ذكرنا في كتابنا في الامور لا المتعديده
 او لا من باب ما خرج الشك لا العلم وثالثها التخصيص فان طابق مع
 ذلك ما وجدنا في نظمنا عند تعدي الاعضاء واما سبب الخطا في الجمل
 في كون الركعات اربعة فلو بان الركعتين من قيام ثم تنزل في الثانية اربع ركعات
 فيكون صحيحا لم يرد في ذلك وان قد جازى من حيث لا يدرك على اشتراك
 واخرى لا وجه لا لا يتبعه المنس لا لما في الاعادة عام الصلوة ولا يخطئ
 وكذا في الثالث اذ مع عدم الخطا لم يتبعه المنس لا لما يخطئ في الاعادة
 وتبين انما في ذلك حكاية ما هو للاصغر لثبوت الارهاق في كثير من الاعادة
 واخرها التخصيص لم يتم عليه التبريل واشتراك التعدي وان ادرسه نظر
 الى انه بر صفة لا غير بين فيثبت له ما ثبت للبدن ووضوح **ولا**
 ينقل الصلوة ليعمل المخطئ قبله فمما وجدنا في ادرسه لعدم وقوع المخطئ
 في اثناء الصلوة اذ لا احتياط في فرض بدنه وانما الحكم في الحقيقة لا يطاق

لا يرضى من ان لا يكون عاما بل سطر الحديث المقتضى ان لا يكونا سطر الحقيقة كذا
 بان ما هو مقتضى لهما وهذا القول اشتراكا في الشك في الركعة وفي الركعة
 فليس في مسوئنا البطلان عند تعدي النقصان لا منطق فليس فيهما ما ي
 يعجز الصلوة ولا على وجهي سبب في السطر للحكم في صلوة من نظم البطلان
 معذرة اذ لا معنى للصلوة مع العجز فاللزام لما مع عدم وجوب شيء اجملا ويلزم
 ان يكون العجز عن الصلوة او البطلان اذ لا واسطة بين احوال الصلوة والصلوة
 سواء النقصان لا يظهر له وجه بل يتبين من القول ان القول بغير الصلوة في ذلك
 وجوب احوال بعد الحقائق ولا قابل له وذلك ان على تقدير احوال لا وجوب
 وعلى احوال النقصان لا انعقاد فلا وجوب **او** زاد او نقص المخطئ في
 ركعة فبعض المصنفين فانها لا تصح شيئا لان تركها عدا لا يوجب شيئا فانما
 اولى **ولا** وما وجدنا ان بعد الصلوة يحصل منها عجزا سببا دلالا على
 احوال الصلوة منطق وانما ثبوت الاعادة والنقصان في هذا المشهور على اصحابنا
 وانما في ذلك الحجة على المنقبة قبل التسليم والتركعة بعده وعلى اصحابنا
 على انه لا يوجب على الحائز والاشارة منها المشقة على تعديها وتعدى ذلك في
 الجبره والوجوب والتركعة وللاذلة ان في الوجوب ان يخرج او كالتعدي

فصاوي على الترتيب والاسم والعدد والصفة والاعتناء في
 تباينها لغيرها على الظاهر اذ هي اولها في الحاج **والفرد** على الترتيب
 قبل ان يفرقه استثناءه وادراك الرجل واما الماه **والفرد** على الترتيب
 سواء كانت على الترتيب او لا وسواء تجردا الترتيب او لا لكن يفرق اذ كانت
 الصلوة وعلما عليها السجدة حتى تفرق اذ كانت تحت الترتيب في العالم
 مع سببهم محله وحقه وقابل الميزان لا ان يكونا سواهما بل يفرق على
 فلا تمان لا يفرق الميزان **والفرد** على الترتيب فاما ما يشق قبل
 لا يفرق في وجهه في استثنائه وبعده الميزان على ما هو عليه وقيل في العالم
 الروايات ان من قبل ولو تكررت منه الزيادة فيقول في الزيادة قبل
 والناحية او انما هو وان كان يتساوى في الفعل المستعمل من وجهه ما قد
 انشأه ما كانت متساوية للوقت لانه العمل شرط للكل في قوله
 فينبغي ان الفعل لا يفرق الا في ما ورد من الترتيب في وجهه **والفرد** على
 على وجهه لا لانه لا يفرق على الترتيب ولا في ما ورد من وجهه **والفرد** على
 ونسبهم في كثير من الاخبار ولا يفرق معا ونسبها بانها لا تقتضيه لا مكان
 عملها على الاستحياء وطه الطاهر والمهم عدم وجهه الوقت لو كان سببا

يحتج

ن

قبل المكنة يفرق عدم الترتيب من كونها على الحال مع استثناءها **والفرد**
 فردا في الشاهد فلو سبب العلم بالحال وقدر الحاجة لخصها **والفرد**
 ان ذلك فيقول **والفرد** على الترتيب وهو حسن وقيل بالوجه **والفرد** على الترتيب
 او عدم المظهر قد بين محققه **والفرد** على الترتيب في العالم الترتيب الترتيب على
 فلهذا فاربعا فاشبهه بها ان علم فاربعا في الحرف او استثنائه لا في الاول
 بعين الصبح وفي الثاني في الحقيقة الخلقا فاربعا وعلما فاربعا في الترتيب
 فلهذا فاشبهه بها **والفرد** على الترتيب في وجهه كرهها حتى يخلص الوفا اذ اذ كان
 على الوفا ففرق بين العلم والعبادة ووجهه **والفرد** على الترتيب في وجهه
 من غير صلوات او غير **والفرد** على الترتيب في وجهه على الوفا علمه وعلى ان
 يقال علمه العلم الفعل فينبغي على الفعل لا في الحقيقة وقيل في وجهه
 بان لا يفرق بين عدم الفعل في وجهه زمان ولا دليل على رجحان
 العلم فان رجحان العلم **والفرد** على الترتيب في وجهه علمه وعلمه في الرابع
 منها استحيى الحال ان السبب في الزيادة **والفرد** على الترتيب في وجهه علمه
 الصلوة الحسن اذ اذ كان **والفرد** على الترتيب في وجهه علمه وعلمه في الرابع
 يحصل بيننا ومنه وجب ترتيب الوفا مطلقا سواء الترتيب في وجهه

و ظاهر القول المراد من ليس يقول عز وجل **و** ان لا يكون
 فاعلم انما هو انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 يتاخر المراد بالان في هذا ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 عزم حياذ الله ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما يحوز به ولا انما
 الا انما هو انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 الصورة جاز انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 على وجه انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 ثم علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 وفي حكم المراد انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 كذا الا انما هو انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 فيها ولا انما هو انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 الحوزة الحجاز كذا انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 على الجواهر **و** وصلى الله على النبي وآله الطيبين الطاهرين
 رب المشرق والمغرب والارباب في مسجده والامير في امارة

والمراد

والمراد بالاولى من قبل الامام عليه السلام لا يضره غير الامام
 وان كان منه افضل منه اذ كان بشرا لا الامام والظاهر ان الامام
 علمه سبحانه لا الاذن الا ان لا يكون له وجه ولا وجه له غيره فصاحب
 الخبر الاول على الظاهر وكذا المسجود **و** فالان في المراد انما علمه سبحانه
 الحكم الصفة والوجه وما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 استعمل عدم الترتيب بعد علمه سبحانه بالصلوة كما اختاره شيخنا الشهيد
 في الذكرى وقال المصنف في المسنى مع علمه سبحانه لا يعلم ولا يعلم له
 في العلم بالمراد من العلم على معرفته الباقى **و** والاقدم حججه ايراد
 انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 كما تناسكت الامصار لانها علمه سبحانه لا يعلم ولا يعلم له
 على الاوجه من الغيب الى الجاهل من العلم والامام وانما علمه سبحانه
و فالان في المراد انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما
 في جميع ما تقدم قبل نزع العلم من الامام لانه افضل من العلم
 من الامام لا يعلمه ولا يعلم له غيره فانما علمه سبحانه لا يعلم ولا يعلم له
 العلم كونه انما علمه سبحانه ما لا يحصى انما يحوز به ولا انما

من الخلق لعدم ولا حول علم الظاهر فلهذا لم يزلوا يرددون ما تارة
 الحارة كما تارة في بعض النسخ في رواية الفقيه في بعض النسخ
 ولما لا يجوز ولا بد من نفي الامور عن النسخ والحدود بعد
 لتفصيلها في بعض النسخ في قوله لو كان قبل الفقه لم ينعى المانع
 وفي كلام الفقيه اشارة الى ان الفقه لا يحصل بالبرهان وان لم ينعى المانع
 منها ستماره عليها وقيل في ان اشارة الى نفي ولا غلب المراد بالعارف
 عن الاحتياط في الحكم من غير حق **وله** في قوله في الماهية هذا اذا
 لم يكن من غير التعريف لا يقتضي في الماهية من غير التعريف الماهية
 ولا لا يخرجها من غير التعريف **وله** في قوله في الماهية هذا اذا
 المراد بالرجل الماهية والظاهر ان الخلق في ذلك الجواز المذكور ولو كان المانع
 انهم فان اخذت بغيرها ساءت الرجوع في الماهية ولا اعتدوا على الخلق
 الخت هذه المراد في جميع حالات العبرة ولو كان في بعض النسخ حال
 الجلب في دور العمام في غير وجه في الماهية وطايرها في الماهية
 اذا لم ينعى المانع فلو انفق على الماهية لا بد من جعل الماهية في
 التعريف لم يكن بغيره **وله** في قوله في الماهية وتساوه بعد

بالحد

بالحد منها فلهذا اشارة الى ان علم الماهية بالحد لا ينعى وقد اختلف
 في القول لا ينعى عاده اي سبق لخطبته لا يخرج في الحدود وفي النسخ عدا
 سبق عدا في العادة وتوحيها حكم النسخ في سماء الصفوف طاهر في
 تناقضها مطلقا والحق انه ان لم ترد لغة البعد الى الاحتياط
 الاحتياط لم يخرج ولا ينعى **وله** في قوله الماهية الواحد لا ينعى على عين
 الامام هذا اذا كان الماهية رجلا او انثى ما نفي ولو كان امرأه رجل
 وتبع علمه وكذا الخلق ولو نفس الماهية بهذا الرجل الامام ينعى على
 الحداثة **وله** في قوله في الماهية من غير التعريف الماهية
 التعريف يخرج من عهده التعريف ولو نفي التعريف جاز ولو ابرهنا
 ابرهنا **وله** في قوله في الماهية الماهية الامام ينعى ولا ينعى في
 رأي ابو المبرور من احتجاجنا وطايرها في الماهية من غير التعريف
 السماع وقال السمع ينعى الماهية من غير التعريف الماهية في الماهية ولا ينعى
 الا على منعه انما ينعى في الماهية واطلاق الاكثر الماهية ينعى في
 النسخ من الماهية في الماهية ولا ينعى في الماهية من غير التعريف
 من الماهية **وله** في قوله في الماهية في الماهية ولا ينعى في الماهية

المقدم عليها **والسنة** فان تقدم حادثة السنه حتى يتحقق الايام متصفاً
 بحسب اعتبارها بذلك واطلاق الحكم الاستمرار متصفاً بعدم بطلان الحوادث
 ولو عدم بالحق وليس بحسب سلطان القوة بتوهمها اطلاق اما الصلوة
 فلا يتصل بمالك مالك السن في المصطلح لوقوعها في التعذر بطلت صلواته
 المسنن بها لما روي في ذلك على الفاء واجاب في المذكور بغيره ومنه
 والتمس في الحادثة ما دلل على حرمها فلو كان ذلك المصالح على قصد الاستعمال
 محققاً لغيره في المصطلح والحداد الذي يجب بان يتصل في المصطلح كما روي في المصطلح
 على التساوي في الحادثة المصطلح هو تدرج المراتب الفعلية في المكان لم يكن حصة
 لانها مستغنى عنها في غيرها من المراتب واعلم ان اعتبارها لا اعتبار بها
 حكم المتقدم من هذا في عرض القيدان على الاقسام في مظهرها وحسب الحاصلة
 الجواز في الحق في شرطها في حصة على الظاهر في الفصل في الاحكام انما
 يقع عند سريان صلوته الايام ومعها الحصة فيكون **السنة** لا في الاجزاء
 مع الايام طاهر بها وحسب المرجح وهو الحصار في حصة الزيادة والكمات
 كمنه قبل ذلك الايام من الزيادة فيبطل صحتها لاعتقاده الاعتدال في بعض
 الزيادة فيكون متصفاً بطلان في الجمع لا بالحق في الزيادة المتأخر المتأخر ولم يكن

بمتعدا فيبقى في المعجزة **والسنة** ولو تدرج كل منها الايام حتى صلواتها
 لا يعتد في حصة طاهر بها في ذلك لا سائر كل منها بما يجب عليه وروى الايام
 لا تدرج وان لم يتأخر في اعتبارها **والسنة** ويتصل لوقوعها في كل منها طاهر بها
 موما هذا الحكم فيكون الشيخ وحده ولم يصح على خلافه في الايام فيبطل التدرج
 كل منها في حقها لا في حصة التدرج من الصلوة والحكم بغيرها لما ثبت من ان
 اعتبار الايام بحسب عدم سريانها وعدم قيامها لا تدرج في حصة صلواتها لما روي
 اذا كان قد دخل على وجه شرعي ويكره الوقوف عليها بان لا يعتد بها بالاجزاء
 مع فعل الصلوة لا تدرج اذا فعلها طاهر الحصة لطلوعها في سائر الايام
 حصة من مع اتمام المصطلح بخلافه في حصة الزيادة في تمام لا شذوذاً في حصة من
 الاعتدال في ذلك في حصة تمام الايام وعدم فعله في الزيادة في الاعتدال
 حصة وهو يروى عن امير المؤمنين عليه السلام **السنة** اولها تمام الحصة
 الاعتدال في تمامها او تدرجها **والسنة** ولا يشترط سائر الايام في حصة تمامها
 مع عدم الحاصل المانع وجوبها في حصة تمامها في حصة تمامها في حصة تمامها
 الواجب وروى ان التصل في حصة تمامها في حصة تمامها في حصة تمامها
 الايام دون الايام **والسنة** في حصة تمامها في حصة تمامها في حصة تمامها

بالبحر و جعلها الموضع المأمور انما هو لعدم ذكر الاكثر
 لا بد من عدم تحريم من لم يمتنع من فعله **وقسم** في اخذ السلاح
 المراد بالسلاح المأذون مما سبق والمخبر والسكين ونحوهما
 فيزي والجوشن والدرع والمعلق ونحوه مما كان ولا فرق في وجوب
 اخذه على الطاهر لنفسه لتوقل الحماة عليه وقال الشيخ في الخلاف
 يجب على الطاهر التحصين للقاء العدو فلو لم يمتنع من فعله لم يستلزم
 تحريمه على الاخرين بل يجب اول لانها مستعدة للقتال **وقسم** و
 انما سمي بغيره انما في السلاح وهو اذا كان مما لا يتغير الصلح من ذواته
 وحده وكانت نجاسة مما لا ينعقد اليه قوة والاعزام الا مع القوة
 المأخوذة **وقسم** في تحصيله مراد في كيف استعمله اي من الجهات اربعة
 واما يتحقق فعلها في ذي عهد فعند الاقامه وهو ان يخلو في الجبهة
 جامع من يجره ايم لا تكون في كماله المستقر من جهة الكعبة ووجه الشك في
 ما بان اذ قبلتهم في الشئ لا مستقبلته ووجهه من عند الحاجة
 اليه في شكل عند امكنه المأمور الاستقبال دون الامام اذ اتجه
 اليه فيقبله القبلة لئلا يستقبله وان اجاز الفعل لسقوط **وقسم**

ويحوزها كبا مع الضرورة وكذا ما سياتي **وقسم** ويسجد على مرقى
 سجد او عرف دابة ولو اخذ السجود او **وقسم** ولو جرح على الشئ
 المأذون ولو جرح على اليد او اجز الشئ من الركن لم يستثنى اليه
 والتيمم ولا تشهد فلا بد منها وكذا القول بان السجود على المرقى **وقسم**
 ولو اخطأ في الاثناء او خاف من السجود في حاله انما الحكم باصا رايه
 على الامم انما بعد ان كان حاضرا او كونه سوا كان حاضرا او
 مستورا ولو اخطأ الخوف انها تعذر ولا فرق بين ان يكون قد استوفى او لا
 خلافا للشيخ **وقسم** ولو صلى بغير العذر فظهر المكدر والمخالف او اجز
 الصلاة بغيره في عدم الفرق بين ابتداء الوقت وصدقه ولو جرح مثقال المأذون
 شئ من العذر لم يكن يفسد التيمم في الاجزاء عند ظهور الحاصل بان لا يكون
 ما يسهل الاطلاع عليه ولو كان وكان ضللك منظم فتم كما لا اطلاع له
 لصح الصلوة للفرق **وقسم** والمخالف في العذر بطلان بالامام مع العذر
 ولا ينفذ ان الاخر او عرفه ان كان ذلك سببا لتعذر الصلاة
 لا تعذر دعاءه ونحوه اذ لم ينعج بقول العذر السلام فلو جرح وضاع
 فالظاهر كونه سببا لتعذر ايضا **وقسم** في السجود في الارض خاصة لا في

لا خلاف فان على التقدير المذكور الراجح من الصلوات الخمس وكذا عدد
 ارضها على الطريق والوقت لما تقدم المسألة فموجب ان العدد المتعدد
 اليها لا يحصل لها ولو قدر العقد كان الشك الذي يستدركه **وهو** ما بين
 من ارض المسألة ان اعتبرته بالادراج استمر عليها غايته وارضع فلا يفتقر
 الى ارضها وان على وجه خلافه لم يقطعها في يوم واحد او اكثر ولو لم يخف
 ذلكما فراسه لم يمت في الارض المتعددة والسر المتعدد سيرا لا مثالا
وهو او يجمع لمن رجع من يومه او من ارضه **وهو** ولا يشترط ما يشترط ومنه
 عدم جواز التفرق على جوار واحد او جوارين الا كثر يومه اذا كان -
 على الجوار المذكور من ارضه واما لا يشترطه ولا لا يرى الحق **وهو** ان
 انما يمتد في جوارين المافكا لرضع واحد كذا في الولد فكيف فضلا للشيوع
 من جهة **وهو** عدم قطع الشريعة لا تامة بشرط طوره ان ذلك شرط انما
 التفرق بان اليه ما دار على وجه ارضه وانه انما يستعمل شرط
 الجواز التفرق من اول الامر فيقال المراد عدم معاودة قصد الاقامه في
 المسكن من اول الامر ومنه يلزم استمر اقدم ارضها ايضا اذ الشك كما يعتبر
 تعدد كذا يعتبر صاحبه لا شرطه وكذا القول في التفرق الى بلدة اخرى

ان

كذلك شرط الجواز التفرق من اول الامر قد مضى في الوصول الى الحق حيث شرط
 عدم تفرق الوصول الى بلدة واحدة وانما فيها ولكن في الملك سحا ولو تعلم ما
 الحق بقوله لم يمتد الى سائر الملك بل يمتد في الاستيطان كونه وان
 الملك لا يشترط في الشك في التفرق وفي حكم ذلك الملك بالبلد المتعدد
 واما **وهو** ولو كانت عدة مواطن الاطاع في هذا الحكم لكن على الصغر والاشه
 كذا التفرق اذ لم يخلها اقامه عشرة وجعل في كل ارض من سائرها في كل مواطن
 فكان الاطاع سائر استقامه ومن ثم استقرت انك امة بعده وتفرقت
 شتى التفرق الجبل الى التفرق على اية اذ لم يمتد في كل سائر سائر
 سحا في المواطن ثم لم يمتد سواها كذا التفرق والاكمل لوجه على اتصال
 التفرق في ارضه ولا لانه سيرة واحدة متصلة جوارا وان اتصلت
 سحا وقدر ان ارضه من سحا المرحع في الكثرة الى العرف متصلة
 وان كلفت سحا الا ان الكثرة عن عالم يجمع **وهو** والصا والحقارة تفرق
 في سائر وصوله على ارضه من سحا المرحع الى التفرق في كل سحا وان
 ان يمتد في الجبل الى التفرق على اية التفرق على سائر سحره من سحا وان يمتد
 الصغر وفرة والمشتور ان الصغر التفرق في سحره من سحا وان يمتد

لها انما التقدير على ان الواقع انما هو معناه
 معتبر لانه في الرجوع اذ كانها وليس بجهد كمن في ادم الى احد ما
الرجوع ومنه قوله تعالى في حق نوح عليه السلام واولاده
 است وبقوله والحمد لله المنة لولا ان الله لم يزل يهديهم لما
 لا تشاء الا ان الله تعالى يهديها للفرج في كل حين حتى يفتقد في
 المصطفى بالاداء من سلسل كونه كالمشاة ولو كانت ايم مودعا واولاده
 واحدة **الرجوع** الى الله تعالى في كل واحد على انما هو واحد
 وباعية وبشرط كونها بعد من انما هو على ما ناسيا على انما هو
 لم يفسد من الغنى وظاهر كلامهم فيها بغير اعتبار واعتبارها
 فلو رجع في الاشارة في حق الله ان كان قد تجاوز في حق الله
 فرض العباد على كل واحد من الانبياء والارادة التقدير
 وهذا التفسير على ما وقع في قوله تعالى في حق نوح عليه السلام واولاده
 التفسير وبما على العادة من قوله تعالى في حق نوح عليه السلام واولاده
 التفسير وبما على العادة من قوله تعالى في حق نوح عليه السلام واولاده
 في حق الله وحمده رسول الله وسجد الكفرة والمباركة لها ان الله

والله اعلم

الحديث على الجهد والاحسن مسجد ما هو ظاهر الاخبار اما الكوفة
 من جهة مسجدها وهو مسجد رافضيا والشيخ على البداية المكية و
 الحاضر في هذا المكان المظفر والملازمة بها حارة الحرة في هذا الموضع
 وهو ما دار عليه سور المنبر والمسجد اما دار عليه سور البلد قال ابن
 ادريس لانه الذي جاء به **الرجوع** في الايام المراد انما هو الصلوة في
 الذكرى **الرجوع** في الصلوة على ايم ولا تفرق وهذا الاصل ما روى على
 الذي كان في السور **الرجوع** وكذا في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 اذ رآه في كل شدة **الرجوع** ولو نزل في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 المشاء والحكم فيها عادك والناية انهم على العود من دون اقامه و
 التفسير في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 على التقدير في كل واحد من الانبياء والارادة التقدير
 في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى
 ولا يخرج بعد من الاقامة وقد صلى ما استقرضه من اخوة وعلى
 اطلاق في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى في حق الله تعالى

لم يعد ولم يعد من ان الشرايع في ان التعريف في هذا ان غير
 الاب لا فخر فيسحق ان يقال عليه وصدق مما لم يعرفهم في ان اقرانه
 بال ولده وان كان حجة ان ان اطلاق الحق في الحق انما لا ينادى على
 الحق المعروف من ان السرا انما كان بالحق لوقوع التعارض في اصل
 متسا على اسير في ان ذلك كان ان السرا انما كان عليه في ذلك ولا ركون
 بناء على ان حارة من ان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 احد القول في السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 لا كلام في ان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 من السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 ليس كوك **والسرا** ولا ركون على السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 ان قلت بانه لا يمكن ان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 القول في السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 ما في السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان

والحق

والحسن في ذلك ان يقال ان الحق من التعريف بدون ان السرا انما كان
 السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 التعريف في الحق من ان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
والسرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 يكون ما ولا طامع ما على السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 الحق في الحق من ان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 ستر السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 لا شرا السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 وكذا السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 حقا السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 في ذلك السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 الحس في ذلك ان يقال ان الحق من التعريف بدون ان السرا انما كان
 انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 الحقا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان
 من السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان السرا انما كان

انما هو السبب لا يستلزم ان يكون السبب في ذاته ولا يكون
 سبباً في ذاته بل هو سبب في غيره وهو سبب في غيره
 بما اوضحه الكفر لا ينعى ومنع ذلك كما يستلزم ان يكون سبباً في غيره
 سائر ان يكون الخوف على الاسلام فليس هذا الاستلزام احسب بالحوال
 من معنى الاسلام والميل لا يمنع الركعة عما علمه صاحبنا
 سران كان لا يملك سوى الشك في عدم كونه سبباً في غيره
 ولا يفرجه وسواء كان سبباً في غيره كان سبباً في غيره
 كالذهب والفضة ولا التفرع مع سبب السبب لانه لا يكون
 ما في التفرع من سبب الركعة انما هو الاستلزام في نفسه
 السبب لا ينافى بل هما متماثلان فالسبب في الركعة انما هو الركعة
 ركعة الواحد فان وقع مثلهما فرضا للرب لم يقع المصلحة
 لمن بعد ما فلا يحسن هذا التفرع ولو كان المخرج مما لا ينعى
 سقطت اى ولو كان المخرج بائنه السبب سقط الاستلزام
 بوجه ذلك البعض من المكالمين لا ينعى الى العرف ما اختلفوا من عدم
 وجوب الركعة فيه ولو استغنى عن هذا المخرج جاز للاعتقاد

المصنف

خالفوا الراجح لانه عدم منعه على من جعله وجب ان يردس في
 من الاحتساب في غيره انما هو في الركعة من المكالمين والركعة احتسابها
 عن غيره ووجه المنع من كونه سبباً لا ينعى ما يجعله سبباً في غيره
 فهو على قوله سبب ولو استغنى بغيره لم يحسن ان يستغنى
 بالمكان استغنى عنه بغيره لانه سبب في العلم لكان واطلاق
 فتعنى المنع من الاحتساب لا يستغنى بغيره وذلك لما لا يذهب
 وهذا التحقيق خلاف السبب لانه انما كان سبباً في غيره في علم المكالمين
 فذلك من جهة العقل ومنه سبب لكان غيرنا وان كان فمرا
 اى من الركعة وهذا احد القولين لاحتساب استناد الى رواجها
 الزيادة لكونها ابراهم على الاستلزام اذا اردت ذلك فاسبقك في سبب
 الذهب ونحوه في الركعة ولو اردت من غيره استغنى عنه
 المزايدة اذا كافه وكذا المراه في غير خروج المال من ملكه
 ولا ينقطع لكان من غيره عدم خروج المال من ملكه
 انما هو المراه على اخص العام حيث يرد عدم وجوب الركعة على
 المراه من غير الحول والعموم من الحول المراه من غير الحول

ثم قال في قوله من بعد الفرض على العلم انك كيف مع الاستدلال بالبرهان
 من اولها الى اخرها في الموضع بها على ما هو عليه اما في الموضع
 او في غيره من الموضع او في غيره من الموضع او في غيره من الموضع
 بعد هذا الصلح اجبت الزكوة وان ضاقت الزكوة من الزكاة
 الزكوة كما في قوله من بعد الفرض بها او الدين لانها مغلقة بالدين
 فالدين في الزكاة وانما يتغير بغيره بعد الموت وذلك مستقر معلوم باراد
 غنى الملا يراهم وما في الشئ بالفساد وانها حارة غلبت بها حجب
 الجوارح ووردت من قبلها فكانت منها ولو ان قبلها حجب
 والدين اما استوجب الزكوة والادب على الارث ان جعل الزكاة
 بعد مقتضى الدين من الزكاة اذا استوفى الدين بالبرهان اذا استوفى الدين
 الزكاة لم يجب الزكوة سواء قلنا ان الزكاة على حكمها في الميت كما في الظاهر
 اذا استوفى حيا لم يمت وانما يستوفى الى الارث لا يستوفى قامة الميت
 ح ليعقل الدين بها بعد البرهان ولا يتبع كمن يعلق الدين بها اضعف
 من الجواز التفرق للوارث ودين من الدين انما هو من اشارة الشرح
 ويحتمل ان ذلك معلوم من قوله في التثنية على ما يحتمل من قوله او ثانيا

بالدين

بالثبوت والضعف فيهما فان لم يكن محتملا كان تاما وكان محتملا
 على الحكمين كمن كذب على المعلوم ان الزكاة بعد مقتضى الدين بها
 الملك فيها للقطع بان لا ملك لها من الارث وقدرت الزكاة
 ولو ردت الزكاة من الدين حيث يصدق للوارث ان لا يرد صاحب من
 صاحب الزكاة وان كان احدها واحدا والآخر مالهما بها الرعية اذا مقتضى
 وهو ملك ثابت لا من المال للمال للوارث اذا المقتضى هو مقتضى الدين حيث
 اذا استوفى له المال يدونها لاسفها للمال للمال للمال وهو مقتضى
 الدين مستفاد لا مقتضى له بالبرهان وثانيا ومقتضى له الرعية في المقتضى
 من مقتضى ان الزكاة على حكمها في الميت ومقتضى ان لا يجزى وان قلنا بالامتنان
 اذا استوفى الدين المقتضى كسلفة بالبرهان وثالثا ومقتضى بعض الزكاة بعد مقتضى
 الوارث يقتضى قضاء الدين كان الدين في مقتضى مقتضى فان مقتضى لا يرد
 من مقتضى وعدم مقتضى بغير الزكاة لاسفاد التعلق بها المقتضى بالبرهان
 من مقتضى الصلح فان كان مقتضى مقتضى بالبرهان ومقتضى ولا يعلق الدين
 للمقتضى مقتضى مقتضى ولا يعلق مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ومقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

وشرحها من جهة الفرق بين السه والوعاء المات ركبها المات
 لا ياتي به في هذا الباب منقول بالفرق بينهما وسواء كان احدهما
 منها الجواز وقع الزكاه الكلي منها والعيب يسعمل لكل واحد منهما
 في معنى الآخر وقد حصل الفرق في التذريعات التي قد قبل التفسير
 الذي لا يفي او العكس من قوله قلنا لا يفي وقيل بالعكس والثاني هو
 التفسير على ايدى التذريعات وقيل على ايدى علماء علم التفسير الذي
 لا يفي على الثاني والعكس اجماعا والاولى وهم الكفاة والكل
 استأثروا بالحق والظاهر حاله المات في هذا التفسير وهو المشهور
 احتجنا وقالوا في التفسير على ايدى المات من ايدى المات ومنه وانما
 في التفسير والرواية ان التفسير في قوله ركبها المات الاسم
 ما خذون من التفسير وهو التفسير في التفسير انما يعطون اذا
 قصر كسهم في التفسير وقد ركبها التفسير ويجوز اعطوا والكل
 ويبدو مع التفسير منه وعنده علماء التفسير والعكس الذي
 المرجع فيها الى الفرق اولى غير شدة مع عدم التفسير حراز
 الاضاح مطلقا عند عدم التفسير مروي عن ابي عبد الله عليه السلام

ويظهر من المشهور والمعتبر اتفاقا على معنى الدركس ومن جعل
المسألة خلافا ولم ينقذ على مخرج مبنيا على العمل على اختيار المعنى
والثانيون وهم الذين عليهم الدركس في غير معصية شار
تبرر علمهم ان عدم تمكنهم من التفت فان ذلك من غير قطع او
ظاهر كلام الله يعنى ان العرف في غير معصية هو في معصية العام
مترشعا هو المحذور فان ذلك هو الذي هو ان عباد الله على السمع والحو
الذوق الى رب الدين يعني ان العام وبعد وقام المحصول للدين في
براهه ذمه العام فانه هو المقصود والبراهي اعطاء ابراهيم ايضا
على المختار فاعلم ان العام لا يقتضي اما العام لا صلاح وان الدين
فقط وان كان غنيا القول بالدين هو لا على الصدق لغيره لا يجوز
يعلم على محال وكل معصية شرب بها الى ما على مستحق ذلك
ما كان معصية لغيره كمنه داره فان ذلك في الحقيقة هو الرب ليس هو
من صايرها والاراسيل وهو المنقطع وان كان غنيا في بلدة
اراد بالمنقطع بالغاخر من الوصل الى بلدة لما حيا الى الاستراح هو
الحذر وهو في بلدة مع غيره من الواصل الى بلدة لما حيا الى الاستراح هو

ومع ان في الاثر المستحق وان كان مع حجب الظاهر في الشيء
 التدرج على الكثرة في الخبر لا يترتب منه تدرج في الوجود او حجب في الوجود
 والاعتناء بالاعتناء في ذاته لا يترتب منها حجب في الوجود وانما ذكرها
 لكونها في بعض الاخبار على ما في كتابنا في السكت وعبد الجود
 في كتاب الكون من ارجح الخصال الى المذكورات واعتباره لها وعلى ذلك
 يترتب الاطلاق في بعض الاخبار وكلام كثير من اصحاب القطع ان الظاهر لا يترتب
 ان حجب في الوجود لا يترتب الى جازم او غير من اخذ من كماله ان لم يكن
 ولو كان في ذاته سمح بحيث يكتفي بصفته المستمرة لكانت جازمة ثابتة
 بالكون ان لم يترتب من عدمه لا يترتب من شيء منها بشيء استدل ما
 يترتب من وجوده انما هو في ذاته ولا يترتب منها في الوجود فذلك لان التدرج
 الواجب الوجود وهو حقيقة بدون العلم ولان اعتناء الصدقة
 او مظهر في كماله في غير مظهر المومن في قوله تعالى ولا تحقرها وقرورها
 التفراد هو جوهر من العلم ان الاعتناء في الوجود لا يترتب من العلم فلا يترتب
 الا فضل المتصل الى من هو من قهرها بعد هذا التدرج وذلك يستلزم
 عدم وجوبه ولو ظهر عدم الاعتناء او تدرج مع الكثرة والاعتناء

ولا يكتفي الاعتناء في كلام في عدم حكم الاعتناء اذا لم يكن مع حجب
 الاعتناء في الوجود لان العلم لا يترتب من العلم في حجب العلم مع الكثرة
 اعتناء الموضع مع حجبها والمحق الى الرابع ان كان العلم او تدرج الكثرة
 واجبا مع الكثرة وان كان مرانا لا يترتب من العلم في حجب العلم لا يترتب
 منها واجبا في حجب العلم على من يستلزمها ومع عدم الكثرة في العلم اذا
 ومع علمه في حجب العلم لا يترتب منها واجبا في حجب العلم اذا حجب العلم في حجب العلم
 رتبها الى مستحتمها ويكون في ذلك السعال من الموضع الى العلم في الغالب
 عدم الاطلاع غير ما على حاله فيكون العلم لا يترتب من العلم في حجب العلم
 ونحن ان جعل العلم بالاعتناء في الحجب من العلم في حجب العلم اذا كان في حجب العلم
 ومع حجب العلم من العلم او حجب من كماله في حجب العلم في حجب العلم
 يستلزم من العلم من حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم
 الياء واه حجب من حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم
 في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم
 ان العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم
 ان العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم في حجب العلم

مختلفا للجنس بعد ما أخذ المتيقن وظهر التماثل في العنق
 فصار في نية الزمان بعد ذلك، فلهذا جعلنا له إذا التفت
 أعلى الأجزاء حيث لا دليل على خلافه ولا يعارضه لفظي على
 حكمته باطنه فلهذا التفت إلى الأجزاء وصرافه
 أعلى الأجزاء وكذا التفت إلى الأجزاء وكان التفت عالميا بعد أن
 وأما الحكم فكذلك ولما كان في العالم سائر أجزاء
 وأما كان في العالم سائر أجزاء فلهذا جعلنا له في العالم سائر أجزاء
 الكلام في قوله الأولى لا يلزم أن يكون الحكم على غيره
 سائر الأجزاء فلهذا جعلنا له في العالم سائر أجزاء
 مختلفا في ذاته على غير العلم لا يلزم أن يكون التفت في ذاته
 كذا الحكم زكوة أو خلا على غيره واحد ذلك سائر الأجزاء
 لا يمكن أن يكون الحكم على غيره واحد ذلك سائر الأجزاء
 ولا يخرج مما أخذ به وهو بعد من سائر الأجزاء فلهذا جعلنا له في العالم سائر أجزاء
 ورمي فخرج عن سائر الأجزاء فلهذا جعلنا له في العالم سائر أجزاء
 إذا لم يخرج زكوة المال عند حكم السائر أما يتصور من سائر الأجزاء

ذلك القدر والماتى الحى عنه فلا يصغر زوجه الا دليل عليه
 ولان الغرض بالسود الفحل واعدا بما يقع مقصود الفحل مع ذلك
 شئت بما اذ شغل الزوجه لكل منهما ما ثبت فلا بطلان النكاح ولان
 المال المتقدر في حكم الزوجه ولا يربى في فقه وحين يقضى للاختلاف
 البسط على الاوصاف فكذا المعدود فعلها على وجهها الوقوع
 ايستلزمه او المالى استدام منع عن المالى بالنظر الى الثاني
 اذا تضمن بعد الوقوع المستقيم لمخرج المال عن ملك المالك لا اثر
 له لانه يقتضى الملك الغير فلا ينفذ ولانه لو ثبت الفحل امكن صحة
 الفحل على الفحل لا حتم لا ينفذ احدا المالى فيشترى في تجزئته المدفوع
 غير الباقى واذا خرج من العاصه ان كان سائما فبان تاثيرها
 الفحل هذا هو المختار خلافا للفتح نظر الى المان وقد ائتمرت قد اريد
 سبق ما يصح من اياه لكن يجب تخصيص الفحل بمقتضى العصى في علم الفقه
 بالمال اذ مع اسناد الامان يمكن التوليد لعدم اذ لا يحد من صاحبه
 ولو بعد الفسخ لا المالك مع عواصم ان لا يحد من صاحبه لانه
 على اطلاقه لصحة الفحل على المالك عند تسليمه الى الامام عليه السلام

طلع الشمس في القطر اخرج صانع من الغزاة الغالب المراءى فكلب
 من الخرج كما خطه الشيخ الى ان خلت من اجناسها واخرها
 الدورات وان كان غالب قوة الجبل من اجناسها فكلب على النحر
 ولا ريب في عدم استوائ القياس فيقبل الافضل في النحر الى
 القوة في الغالب وفي الخلاف المذهب الغزاة الغالب واستمر الخلق
 في المذهب وما كان اعلاهما قيمة والوسط العدل فيمكن معرفته
 استمر له ولغيره الظاهر ان الظاهر في من قبل علمه في كل حال ان من قبله
 عن غيره ان كان كذلك لم يجرى ابنه او رتبة لا يجمع وكذا يخرج على الضيف
 اذا كان عنده قبل الجلال الا اذا كان يكون في الضيف ان يكون عنده في
 جزء من رتبة من قبل الجلال استمر له في رتبة الا في الاصل في الاصل في الاصل
 ومن الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 الا واخره وكان له بعدة انجحت لما حصل الجبل في الاصل في الاصل في الاصل
 وفي قبل وجبت المسئلة الجبل في الجلال في جهته عند الاستيف
 عنده في الرتبة على ان العاقل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 من قبل الجلال في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

على مذهب المذهب ليس بما قبل ولا كما شئت ووجهه ولا ضاه وان لم يقبل
 قبل الجلال في الجبل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 على ان المذهب على حكم الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 وان لم يقبل من مذهب من قبله في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 البان اعتبار العقول في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 فان نظر الى ان الوجه عند رتبة الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 الى ان الجبل في الجبل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 وانما في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 صحة رتبة على المذهب وان قبله في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 من رتبة من قبله في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 المذهب في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 الفرق في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 وانما في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 وهو من قبله في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
 بغير احتياط من قبله في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

ظاهره هذا الحرب ودمج في الحلفان بالامانة المتضمن اجابته عليه
 سوني وراثة الشيع في المذهب بالاستحقاق وعدمه في نفسه لا بد
 وسواء كان صاحب الزمان بها في الجوانب لاداءه وجود الاوصاف فيهم
 والسبب في جمع اهلي الفقه في المذهب العلم اذا لم يكن بعضهم ان من
 سلم او معانده كانا من طوائفها واسم تلك الطوائف العامة
 مع بعضها وهو الملقب في الارض من غير ما عاينوه سواء كان مستطعها با
 نزولهم كالصالح والنجاس والمحدث او مع عدمه كالزني او مع استطاع
 كالباقين والغير مرجع او ما كان له في التقطع بالحدوث
 اكثر من المحدثه في هذا المذهب او دار الاسلام وليس بامانة في الجانبين لولا
 كان عليه كمال الاسلام فيلحق على ما في ستمت في كلامه ايضاً صور الاول
 كقوله في الحرب ولا اشراك الاسلام الثمانية الصورة مما لها وعليها اثر الاسلام
 انما كثر كقوله دار الاسلام ولا اثر فيه الفقه في ايمان في العاقل الرابع
 الصورة مما لها وعليها اثره وفيها ولا فقه في المذهب في المذهب واختار في
 وجه من الصدق يعرف الفقه بغيره لان الاثر في الاثر او باطننا قويا
 فاستحقاقه في الاسلام لا يجمع اذن من في ولان وجوبه في الحسن في المذهب

مصدق

فيتمتع في الحقيقة قلت في صدق ان من الفقه عليه في هذا المذهب لا
 هو صانعاً وجمع ان كان في الحوائث مرة وما حصل من بين تلك
 لم يتم ان المذهب لروم الاسلام الى ان من حرم ذلك ولم لا يجوز ان يكون
 فيه ايضا الفقه في الحوائث لانه لا يجوز ان يكون في الحكم فيتمتع في المذهب
 في الخلاف كمن سعى بما درسه اظهره جاء به في ان يعقل والمحدث
 المذهب في ابعثه بحسب الحكم والحق المظالم لا يخبر في ذلك او بحسب
 ما في المذهب فيتمتع في المذهب وهو عظيم الاسلام وفيه ما استغنى في المذهب
 باثر الاسلام حكم الاسلام اما الشهادة في كماله في جمع او باسم
 سعي في المذهب والافعال في المذهب بالحق لا اثر ولا ودراسه في كماله
 ولو كان في جمع في المذهب فان عرفت فهو لا في الفقه في المذهب
 لوجود في جمع في المذهب الباع اذا علم انه ملكه في المذهب
 سواء لا قرب الى المذهب في المذهب الباع في المذهب في المذهب
 عرفت فهو من غير غيره ولا في المذهب في المذهب في المذهب
 فان لم يعرف احد منهم فالمشهور في المذهب في المذهب في المذهب
 يعرفه احد بوجود اثر الاسلام وعدمه فهم يكون لهم وبقوله كما را

سبحان الله العظيم وانه الصوم هو الامس كمن انبث من طبع النجاسة الى
دهاب الجوار المشوق الى الجوار الصوم له الامس كمن طبعه وشراعه
الذين ما جاملوا الامس كمن انبث من طبع النجاسة الى الجوار
الامس كمن على الوجه المذكور من طبع النجاسة الى الجوار
الانوار على كمن فعل شيئا شامسا او لا كراه او لا طبع
النجس مع انشاء النور على المراه او لا كراه او لا طبع
شبه الخط واما صاحب من طبع الامس كمن انبث من طبع النجاسة الى
اما الامس كمن على فلا يقع النكاح الا شغل فما لا هو توطيد النكاح
على الكف من الخطات بالشرع والامداد من الخطات من الامس كمن على
حين انما مخطو حين يلزم الدور والاشياء الشديدة وربما انبث النور
عن انبثت اراوا بالشرع استعملت على الغرة كمن من طبع النجاسة الى
الغرة وما استغناه علم على هذا المعنى مع ما يرد على طبعه ايضا
من نوطه النور على الكف من الخطات بالشرع اما
العتاد وعنده الاختلاف على العلم في طبع الامس بين اول المعاد اما

ثورة

فمنه كالمعدود والقراب وبعضه الامس كمن انبث من طبع النجاسة الى الجوار
عدم طبع الامس كمن من طبع النجاسة الى الجوار
ولا يصح من طبع النجاسة الى الجوار الامس كمن انبث من طبع النجاسة الى الجوار
ان يجرى الامس كمن انبث من طبع النجاسة الى الجوار الامس كمن انبث من طبع النجاسة الى الجوار
لوجوب الحل على المعنى الحقيقي واعتبار بعض الامداد لا ينقص كمن
عنده قسم **وس** وعلى الجمع قبله وراعي في حق الخطوط في ذلك
وجوب الكف عما حصل به الجوار والعتاد لا اختلاف في ذلك
وعلى الجوار من طبع الامس وان اختلفت في اسبب الوجوب **لها**
وهي توجب البقاء على الجوار حتى يطغى النور من الاجزاء فيكون العذر
بشرع معتد به النور على الجوار بالعتاد من انبث من طبع النجاسة الى الجوار
والسبب والجامع مفرد وليس كذلك اذا الميطل من مكان عن غير
وكذا يجب الامس كمن على البقاء على جوار الجوار الى ان يطغى النور اذا
انقطع عنها قبل فلو كانت الغرض تعنت ولا كراه على الاقرب والبس
عابض في المعنى المستحق لواجب ينسب الى النهار فكما ان **لها**
زمن النور عليها ما من غير زمان على حدى يطغى قد استعملت لاجل التعبد

بالاظهار مع العلم بالجهل كونه والتفريق لاف وهو احد الوجهين
 فانه يمكن ان يتصل من الشوط المستند الى فعل المكلف فلا يكون عبدا
 ولا شيئا حقيقيا للصوم او هو موقوف على الفرض على الكسب غير ان وجهه
 ويحتمل التوقيف بغير العلم ولا لاظهار على الجهل كما انما هو عليه
 اذا كان من في سعة عالم يظهر له وجوبه وانما هو احد الوجهين
 اما وجهه الثاني من وجهه ان احله في شهر رمضان والى احله وهو
 محرم وهو لا يرى الا ان ذلك خلافه على الفرض على جهل
 ما اختاره المكلف من وجهه الى وجهه لا يستلزم جهل المكلف ولا وانه
 ضعيفه الشك وتحتل على عدم وجهه على جهل المكلف **والله اعلم**
 الاظهار من وجهه اني ولا كراه على اختيار الاظهار والتفريق الى
 فعله من سبيل للصوم وانما هو المستند من مناهج في الاحتجاب
 لتفريق العلم بوضع علمه في الخط والستبان والاسكوت عليه
 ويشكل بان المتبادر من وضع المتبادر والانه يمكن كالمصالح المصالح
 للاظهار وعلمه وجهه الصيام وهو ليس في المبسوط الى الاقسام
 بل انه مع التوقيف على العلم بصدقه علمه قد فعل المعظم احتجرا

فقر

وجب على الصيام والاحتجاب المصنوع في الحديث مع كونه محتملا
 الموقوف من عدم ارتفاع الصيام والاحتجاب اذا كان في عدم الاف
 عند بلوغ الاكراه جدا لا يخاف لا يجب ان يختار في المبسوط
 احوط وامتنع وبلا فان الصيام على العمل الموقوف مناهج تحقيق الصوم
 لتقطع بقيا في احدى الفعل والترك وان غرضه على **والله اعلم**
 وانما هي على الجواب الشرعي في الصلاة والصوم على ان هذا ما عليه
 الاكثر عدم رواه جميعه على ان عدمه على المكلف لكن ربما يقال ان
 الصوم لا يتقدم الا بغيره لا ما مع سببها واجاب في المحذور بان
 الاحتجاب على ان معاودة التمسك بغيره بغيره وانما هي في المبسوط
 وقد حصل من كمال الصوم من بعد اجزائه في عدم الاحتجاب مع العلم بالرواية
 المشهورة به واورد ان الصيام انما يجب مع نية الاعمال فيكون
 ذكر الفصل ومنه ما فيه واجاب بان يقتضيه الفصل لا يخرج اذا
 الصيام مطلقا واورد ان الاف وانما هو مع كمال التمسك بالنية
 الواحدة واجاب بان لا على الاختيار في الفعل الواحدة ولو لم يشأ
 العمل جازا في جعل بهذا الجنب مع تعود البقاء واورد الرواية

واجاب انه لم يثبت مع تكرار التعميد في النفس في الموضع كالتعميد
 السعيد المذكور من التكرار في حسن متيقن الا ان مع تسليم جميع مقدمات
 لا يجب نفسا او لغيره ان يحب فيه ولم يتبين احد ذلك لا بد البعض
 المذكور ان يقرضا من غير بيان عدم المنفعة في الواقع عن عدم بل من
 المنفعة ما هو مفيد كونه فلا خلاف في هذا الخبر ان يقرضا من اجل الحق
 وجميع في الحقيقة لا لا يستلزم الصوم وهو الظاهر في الجواب في استبعاد
 التكرار في حله بالحدث كمان عند التعميد واجاب عن استبعاد التعميد بالنقص
 بالتمام بعد علم الحيازة حتى يطلع اليه في تلك المنفعة من التكرار
 وكلام الاحكام في سطر الظاهر مع التعميد او تكرار التعميد في هذا
 في نفس العقل وما اورد من وجوب النفس كونه **والصوم** او اظهر في التعميد
 الجمع عند اعتقاد الصدوق وابن حزم وهو طاهر الشرح في الاماكن والآثار
 ورواه عن الصادق عليه السلام والمشهور في وجوب واحدة لا اشارة لثبوت
 واطلاق في الاخبار واليه ذهب العلامة في الحاشية والتكرار واقفا
 على الروايات فان قيل بها من حيث يحتمل في الاحكام **والصوم** ولو اظهر
 الاظهر ان الاكل سهوا او طلع الفجر فاشبع ما في منه كقول الامام في الصلاة

الاشارة والمادة انما استلحق بها العلم بالطبع واما الصور الاولى
 فالغنى بالافاد ولزوم الكفاية عند الاشارة في المبسوط والخلاف في
 الى جهة الاظهر في العلم الذي رجاهم تعالى ان اكل ان يقرضا في سطر الاظهر
 لا الاظهر في الصوم بالموجب للاظهر هو الشارح خاصة كالصوم الا
 كل ما سمي للصوم قلت قد تقدم ان هذا الاظهر مع ذكر الصوم موجب
 نص والصوم يجب انفسا والحق على الشبان في خمس سنين ووجوب الكفاية
 انما هو مع تعدد الاظهر في الصوم ووجوب انفسا خاصة في التعميد
 السعيد رجاء الله تعالى في سطر ما كان به رجوع المفضل كونه الى
 الحكم لم يثبت ما يثبت في فقره والذي على ذلك **والصوم** والمضرب في وجوب
 اذا اظهر كونه وان ردت سجداته حاول به ذلك الراد على وجه الكفاية
 فان منهم من لم يجب الصوم الا في جماعة ان من يجب انفسا بوجوب
 به من شبان لم يثبت صومه من رمضان كما قيل في ذلك ومنعهم طاهر
 فان الحكم به من شبان انما هو يجب الظاهر في حق غيره واما يجب
 لا امر فانه يعلم انفسه والظاهر انما يكون حجة مع عدم العلم بفساده
 فعلى هذا الاظهر عند وجوب الكفاية ذهب اليه علماء فاما وجه ومن

الحاكم لعدم التوفيق على تقديره وحده على استزاده الوافي **بأن** فان
 ما وناش فتنه في مثل هذا الامر **والله اعلم** لا في بعض الشبه **والله**
 لم يثبت بالحق وحمل شيا الكفران وحسنها صحت وكذا حمل شيا الكفر
 بقدر وحسنه منطوق الذي علمنا الانواع عليه ولا فرق بين الباطل
 المستحق بها اذ هي رتبته مستقيمة ولا اكرهه لم يحمل شيا وصحة
 لا شئ عليه فالله الذي علمنا من ان نلاحظ بغيرها يجب ما يراه الحاكم
 واعلم ان اطلاق النحل على الموضع مما اذا لا يجب على الا ان يحل
 لعدم رفع غرائض على البراءة لعظم الذنب **والله** ولا فرق بين
 النعم وكلفت وتغير بغيره من سواها **والله** ولا اكرهها تارة ثم
 اخرى تعلق بكل حكم على الزوج ما على الكره وعلينا ما على المطاوعة
والله ولا النحل من الاجنبية المكره قلان وفي بعض خلايا الى النحل
 على الاجنبية واستترة المصير في العزاد لان انما اختلف حكمه فالذنب فيه
 العيش والزوج النحل في الاضغاث بعضى لزوج في الاقوى بل في الاول
 ويزوده ان لا سبب احكامه وصحة فلا يحرم فيها التماس من صحتها
 مع قيام الماروق فان عظم الذنب يمنع ناسا الكفار وما استلزمه

مناظر

متأخره الا يصيب الى عدم النحل الا شعاع ما يدر عليه وهذا القول
 اقر به بشي اصول الذنب **والله** ونفع الحق بالثبوت على الميت
 اطلاقه بعضى عدم الفرق بين ايجاب الكفارة وعدم الافتقار الى
 اذن النحل وهو حسن لطلاق الاخراج الكثرة في ان باقون النحل
 يصل نفعها اليه وحمل الكثرة على كذا في الشئ في المتوسط
 نعم واجتاز به المصنف في المختلف مستدلا بانه دين قضى عن المديون
 يجب ان يبرأ منه كما لو كان لا دين له هذا اول ما ذكره من معنى
 على التحقيق والروايات الا على ذلك اشار الى ما روى في الصحيح
 عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل اعطاه
 برأ من شهر رمضان فتعدا فقال له رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت
 يا رسول الله فقال له قال لا يا رسول الله فقال وانك ما اوفيت
 على اهلي قال صدق فما استعجزوك فقال الرجل فوالذي فطنتك
 ما تركت في الميت شيئا قبله ولا كثره ما افاض على رجل من الاناس
 ما ينال من عوفه عشرين صاعا يكون عشرة اصبع بعضنا فقال
 له رسول الله صلى الله عليه وآله فخذ هذا النمل فتصدق به فقال يا رسول الله

امرت ان تصدق وقد اخبرتك انك لن تصدق في جنتي قليل ولا كثير بل ان تصدق
 فاطلعه عيناك واستمعوا صوته ووجه الاستدلال ان الطاهر
 كمن الخديعة اليه كمناره اخذوا بلبس الخبيث الى الحق لا يشاء على الصدق
 مع احتياج نفع اليه ولو لم يكن له على احد مصلحة والى امره انك
 مكان الخبيث الرسول على امره وآله انك انما ترضى بما راى البصير بالخير
 من الخبيث واقل من ضعف برهانه الاول الخبيث الى كونه دينا وما ورد في بعض
 الحديث وما يشهد بذلك مما زعموا من انه على الحق الادنى فكيف حصل
 غيره مقامه هذا المعنى تحت جل الجبر عليه عند انك في امره
 الى فرد محصور للخلق ما يشاء على الحكمة من انك في قيام على
 مقامه ولان الغالب في افراد النجس ذلك ولا خلاف بالعلماء اقبل
 ولما لم يصل الصلوة الواجبة للقيام مع حيرة القلب عنه وكذا
 لصام والحد الادنى لم يكن المظلمة ثبت من سخرها للفتنة من الخبائر
 على السلم بغيره العيا لم يبق منه بالصدقة عليهم لا من حيث الكفاية
 ولان الواجب اطعام سبعين مسكينا ومن المستبعد بلوغ عيال الاغنياء
 في تلك العزوب وذهب بعض اصحابنا الى انهم اخرا العزوب عنه كما لا يخفى

غيره بتوقف على الادنى وقد اغتاروا الذي رحاهم تعالى وهو
 الاقوى **مسألة** في المعنى هذا الصوم عند امتناعه الى الله تعالى
 لوجبه او غيره الا انهم يثبتون الادنى ايضا واعلم ان الطاهر عدم الفرق
 بين رمضان وغيره مما سمى بغير شهره وهو الاحتساب من ثواب ما يجب
 فيه النقص في الشان دون الاول واختاره المصنف في المختلف فيها هنا
 فيما بان احدهما عدم اشتراط نيته النية في رمضان وهو غشاقا
 ويظهر انه ما اجمروا عليه وقد وجد في كلام اكثر من الاصحى كالصوم وان
 سجدوا لعليل باشيا اخرى به وذلك لان النية نيته ان تصوم في يوم
 انشغل على امره جهته فاذا لم يكن له الا وجه واحد كصومه اذ لا يقع
 فيه غيره استغنى عنها كذا الورد بعد عنده اشكاله الاول اطلاق
 استدلاله في مقابل عدم تركه لمسلم انما لكل امره ماوى ولما ثانيا في
 من عدم وقوعه على اكثر من وجه منها المسألة بطريق الاستدلال والى
 غيره مع العلم لم يقع على احد ما على هو مختار المصنف هنا وعلى العمل
 وانما ما نشأنا المتوقف بالحيث لا مكان ان ما وجد بان لا يقع فيه
 مدفوع ولا يقتصر الى صدقة والحقين انما الطاهر الخبير بنحو شرطية

التعريف لكن طبقا للاجتماع في معنى تخصيصه بما هو اذ ذلك فان الاجتماع
 يحصل من اشتراكها في الخواص من جهة مشتركة بربطها فلا
 يشترط في التعريف ان يكون هو نفسا او لهو نفسا او لهو نفسا او لهو نفسا
 عن المرتضى ووجهه تعالى نظرنا في الاشتراك في العلم وهو التعريف
 الكلي من وجهه وهو التعريف الكلي لا يشترط ان يكون له نفسا
 في الحالت نظر الى الفرق بين التعريف بالاشياء او بغيرها في الحالت
 والى ان يعطى له عدم صلاحية ذلك التعريف ان كان كمال التعريف في معنى التعريف
 بها كالتعريف بالاستعداد فالاصول هي التعريف او الاعمال التي تقع
 على الاشياء المعنوية مركبة من ذلك في زمان وتسمى باعدادها على الاصل
 وهي الاشياء التي لا اول لها ولا آخر لها في التعريف وبما يستفاد من ذلك
 من ان زمانها في التعريف هو زمانها في التعريف وبما يستفاد من ذلك
 لان على الصوم هو النهار والليلة والاصول متعارضة في المعنى اذ اليه
 بان زمانها في التعريف هو زمانها في التعريف وبما يستفاد من ذلك
 فيكون ظاهره ان التعريف للاشياء لا يستلزم التعريف من التعريف
 التعريف لزمانها في التعريف انما استلزم التعريف بانها في زمانها

تفريعا

تفريعا واذ ذلك لعدم ضبط الطلوع وبيان الحاصل على ذلك في التعريف
 من جهة اشتراكها في الخواص من جهة مشتركة بربطها فلا
 يشترط في التعريف ان يكون هو نفسا او لهو نفسا او لهو نفسا او لهو نفسا
 عن المرتضى ووجهه تعالى نظرنا في الاشتراك في العلم وهو التعريف
 الكلي من وجهه وهو التعريف الكلي لا يشترط ان يكون له نفسا
 في الحالت نظر الى الفرق بين التعريف بالاشياء او بغيرها في الحالت
 والى ان يعطى له عدم صلاحية ذلك التعريف ان كان كمال التعريف في معنى التعريف
 بها كالتعريف بالاستعداد فالاصول هي التعريف او الاعمال التي تقع
 على الاشياء المعنوية مركبة من ذلك في زمان وتسمى باعدادها على الاصل
 وهي الاشياء التي لا اول لها ولا آخر لها في التعريف وبما يستفاد من ذلك
 من ان زمانها في التعريف هو زمانها في التعريف وبما يستفاد من ذلك
 لان على الصوم هو النهار والليلة والاصول متعارضة في المعنى اذ اليه
 بان زمانها في التعريف هو زمانها في التعريف وبما يستفاد من ذلك
 فيكون ظاهره ان التعريف للاشياء لا يستلزم التعريف من التعريف
 التعريف لزمانها في التعريف انما استلزم التعريف بانها في زمانها

الاعداء الابرار بحجة ان كل يوم عباده وكل عبادته تنفع الى
 نيل حظ بطون الكبرياء والفرح بعد ان استقر حاله في النعم الا ان
 انهم في احوالهم والهم وقربهم من الله انما انهم مع اهل ولا
 احواله عالم مدرك لعلهم وقول عليه السلام لا يصح ان يكون
 من الدنيا في غير ظاهر الدلالة والصدق واليقين عرفه عند الله على حكم
 النعم لم السابق وبالحق والصدق واعيانا شهودا على احوالهم من غير
 دليل لا وجه له **السلام** ولا تكن النعم عند الناس على ما يرى انما عليه
 الاكثر ولم تغتلب لهم على غير ذلك من السبل مشددا ومثارا ليدرك
 سبق استقامه لكن يمكن ان يقال ان النعم لا يمكن ان يكون
 لا شفاء اليه خرج عن وقوع الاشياء على وجه لا يدل عليها فيبقى
 الباقي ودفع الشئ الى الابداء متروكا لباقي النعم والواجب مستلزاما
 احواله ولعله المشرك بقوته احواله المستمرة على الدوام الى الابد
 كالنعم واليونس بل هو اولى واجاب الله عن الحكم والاصل في قد
 عرف شدة نعمه ويزق على الراعي او الدليل من الشكر وان تعذب على ان
 الابرار ومن اقام قبله اذ الاولى من حسن بسبب ان النعم قطعا

المستخرج

المستقر في تلك المكان في الدنيا الملك فلا يثبت الا بالوحي **والافق**
في رمضان غيره ما يروى عنه لم يثبت احد على رأي ابي ارم عن العلم
برسائه وانما غفرا بان اذ عساه انما يستحق الضلع وضعة بالحق
بالنفس كاد ان عليه علم الحشر فينتهي عنه وقع عدم وقوع المعنى بغير
استدعاء الا عرف معا فان قيل فعلى ما يخرجه عدم الاستدعاء لمع النسب
والجهل فلا يخرج لاولئك مني على الله وفي الخلاف والمبطل وهو في المخرج
والمتغير يخرج من رمضان تصدق النصارى والمعتزلة الزيدية وهو موجوده و
الرايد لغيره غيره وردده الشيخ من انما الزيادة والمحمول اياها القوم
والعبادة على خلاف الاصل فيفسد على المحرم المستبعد والم لا يؤول على
الاختصاص من رمضان عندئذ غيره على القول بالعدم استصحابا لما كان **الم**
ولا يجوز صوم من انك تيمم رمضان للورود الاختصاص بالشيء غيره ولا يخرج
من رمضان اخرج منه اذ التيمم في العبادة والى على الف **والله** ولا
شيء الوجوب على تيممه والذهب ان لم يمسحوا احد القولين **للاصحاب**
الغرائب الخاتم الذي هو شرط لعدم وجوب التيمم في الشك في الجمع صواب
الزكاة في كفايته بالانكشاف قلت نعم الاختيار في تيممه كونه كفايا **بلا**

بالولي ورواه جراح مسلم متروكة الظاهر في نقل على الاستصحاب وان يعبر
عن ظاهر الدلالة **وهو** ان اولاده المذكورين انما رشح
والى هذه واراد ريس وقال ان يورثوا الميراث الا انني قد شئت
عنه ونظير ما لم يثبت عدم اشتقاق الحكم بالاولاد لهما الاصل في قول
الابن ما جعله مسلم في نقل فان كان اولى ان يورث به امه لا الا اولى
لديني من الولي لا يكون الاولاد المذكورين نظرا لولم يكون الاولاد واشترط
كان الحمل هو وجوب تولد النكاح **وهو** ولو بعد وقوعه في قبض
فان اذا لم يتم به واحد منهم ولو عام لم يستطع من الباطن وانما رشح
النكاح مع التعدد فمما لا اكثر لخصت النكاح الذي هو رشح
الحكم منهم في الباطن في رشح استوطنتها انما رشح الكبر في رشح
وتسبب كذا فانما الحجة في جعل النكاح في الزيادة في اصل النكاح
وهو كما يكون للحيث كذا يكون للمنفعة فلا يخفى الخطا في رشح الاولاد
او جعلا **وهو** وان اتخذ الزمان اي وان اتخذ زمانا في قضاءهم لعدم
المانع من النكاح اذ لا ترسب في الصريح بخلاف الصفة فلا يخفى في الواقع
مع اتحاد الزمان **وهو** وورثه انكره واجب على الكفاية **اي** الى الميراث

شعيرة النكاح كلف من ولا ولا وليا انسان والى ادى ولا وليا
حسب ولا رشح في عدم منعه الخطا الى انما رشح عند قبض البعض
منهم لكن على عدم رشح على كل واحد شرط وجوب على الآخر فيكون
من قبيل الواجب للشرط ان لا يمكن من قبيل الواجب على الكفاية و
الظاهر الثاني لا طلاق الا بغير **وهو** ولو كان الاكبر انما رشح عليها
ويعتبر في كل يوم من رشح نكاح اذا لم يكن مع النكاح ولو ذكر فلو
كان فعلى وجوب النكاح به ولو كان مع رشح الموت فعلى رشح
البيع صرح به في رشح رشح وهو الاصح وجرام ان رشح ولا المصداق
لشرطه وشرط رشح الاخبار والنكاح رشح في الصفة من كل يوم
مع تعدد اول رشح رشح وجماعها كذا اراد رشح وقد يستند
لنكاح النكاح ببعض الاخبار رشح رشح رشح الدلالة نعم لا رشح في النكاح
في الحرة وعلى اخباره النكاح رشح رشح الى انما رشح واجب على
الحيث فصح من الاصل **وهو** ولو كان عليه نكاح رشح رشح
الولي ثم انصرف من رشح النكاح رشح رشح من النكاح رشح رشح
وجبا على النكاح والحيث لا لو كانا كذا رشح رشح رشح رشح رشح

ثانية عشر وما اطلقه بعضي عدم وجوبه لتتابع فيها وبين صرح في
المستحق فلا حاجة الى ايراد وعدم التعيين في الخبر وواجب المنع
والمتبعين للتتابع واختاره شيخنا الشهيد والذي يظهر في الخبر
ان كان سببها في سقوط التتابع فلا اصل فيها كما كان يجب التتابع
وان كان سببها في اشغال الحكم من واجب الى آخره فالاصل في نفيها
فكر الحكم بالاشغال اذا تعارضت كمن المأمور بان يتابعه اقل في المأمور
به او لا في جملته فوجوبه في مسنده ويجوز ان يكون الخبر بلا على الحكم على
بذلك لو قدر على الاكثر من ثمانية عشر في كل يوم على شرط ان لا يشهد
بذلك في الخبر لتعلق الامر فيه بالثمانية عشر في الخبر من الحجج وهو
صدق مع التذره على الاكثر لان الحجج معدوم بغير اعداد اجزاء ولا يسمي
ان الحجاب سمي لا يصح في غير ما عداه مع استعماله في كل الاصل
بما يخرج الا ان الامر بوجوبه في معرفتنا التماسا فاقوا بالخص
فان يخرج الصم اصلا استغفار في حال سيقا وميلنا لثبوتها
استدلوا لو قدر على شئ من اوجب وبالوجوب مرجع في المشي والجمار
فالتواضع عدم الوجوب نظر الى ان المعنى على الخبر في الحجج وهو

صدق

صدق مع التذره على السقوط والاصح الوجوب لاشغال الصم
منقطعا والسقوط المذكور لا يخفى في ان كان من غير ان يكون له حيل ان
وراجع على ان هذا هو علم السمع والتعليل وجوبه الصدوق كما استغفار
معناه والشئ والشئ اذا عجزوا والاعلان الذي لا يبرهان وال
ينظرون ويتحدثون عن كل يوم يسمون ان تكلفا فضا اطاره في كل يوم
في وجوبه الكفاية على السمع الذي يطمع الصيام بمشقة عظمى وهو شئ
الذي لا يطيقه اصلا ومثله القول في السجدة ورجع في المشي وقرئ
المشقة والمراد من قاصد الكفاية على من يمكن الصيام منها بمشقة دون
انما خرج منه واختاره المصنف المختلف بحكمه على سقوطها على العاجز
بالمرأة الاصلية ويحتمل قولنا في وعلى الذين يطيقونه فذكره في تمام
مكنه وبان الكفاية اما ان يكون بلا عجز فلي وجوبه او مستقطبة
لعدم صدور عن المكلف عما متفقان فما واول الاجزاء والاولا اطلاقا
على وجوب الكفاية فخصها بان تدر على الصيام بمشقة والاصح بخاره
فما لا طلاق الاجزاء والاصل لا يصلح محصاه في العلم المعظم فيمنه
لا يجوز الجرح على انه روى عن ابي عبد الله عليه السلام في ثبوت التذره

كل ما يقع من العدم واصحابهم كبروا وعظموا في الحق والصدق مع ما بين
 في انهم قد وقعوا في الصرح بغير علم ولا شعور ولا خبر من اجابته ولا وثب
 وقد لا يظن ان الكفار عبيد العطف من نعم الله ولا يدرى ما يجد
 الامم في جوار الاطوار من سواهم من ثم انهم لا يمكن مع انهم
 تحت العدم على المساءل والورد والاختلاف في ذلك وعلى الحق في القضاة
 على خلاف الغالب او قد لا يشعرون في العلم برون من غير
 المحض من العصب وبما في الشبهة والافتقار في السقوط او ما يظن
 من العدم والحق في العلم لان العدم من حيث هو لا يدل على انه
 دود من قديم زمان بل هو علم على اسم ما بعد التيقن تمام الجوارح
والحق في الحق والمصلحة في العلم والحق وقد اعطى الله في حق
 زواله في حق من يتبعون مع الصدق اراد بالحق من قرب زمان
 وضعها في الكلام في جوار الاطوار في الحق اما الكلام في القضاة ووجه
 الصدق وطاهر للاصحاب عدم الخلاف في القضاة الا في علمها وان
 كلامه على عدم وجوب العلم بالصدقة وما شئت وجوبها عليهم
 الخبر في الموضع العالي الذي ثم ان كثر منهم من اطلق القول بالحق

ولم يفرق بين حقها على التفسير والورد في الحق والصدق في الحق
 بالاسماء ان احصوا على انفسها فلا كبر ولا كبر في حقها على الولد
 فاعلموا ان الكفار واجاب من ذلك باطلا والحق ووجه الكفاية
 كما في حقهم ويظهر من الشبهة الجليل ان هذا التفصيل والاختلاف الذي
 رجحانه قلت هذا التفصيل احسن من قبل هو من ان اطلاق قوله
 الذي جعله علم على الحق المحسوب والموضع العلم الذي لا يخرج عليهما
 ان يظن انهم منصفان لانها لا يظن ان العلم وعلمها ان تصدق
 كل واحد منهما على كل من لم يظن فيه علمه علم فاما ما عارضه اطلاق ان
 الاطوار للمرح لا كبره مع وجوب الرجوع الى الرجوع ولا يربط الكفاية
 زباده فكيف ولا اصل في حق ولا ان العقل في الورد في الجبر مشعر بان
 الحق في العلم والورد ذلك فان قوله علم اسم لانها لا يظن ان العلم قد
 تزلزل في العلم بالحق والحق على الولد لا انفس واما وجه الصدق
 على حق العلم من الذي يزعمون والحق فهو محض الشك وتيقن العلم
 وشكها الشبهة في اطلاق الحق في الحق انهم يعدم العصب لانه
 مريض يجب اعتناؤه خاصة في الارض وقد يربط عنه نامة استدلال

فانما على الخبر فلا يصح التمسك به وعندنا ان القول بوجوب الصدقة
عليه تعالى لا يقتضي ان الامانة الموقوفة على الصدقة قد سقطت من يد
موصيها انما يقتضي ان مقتضى خلاف ذلك ان القول بانها لا تسقط
فيكون القول بالانقضاء مستلزما لكونه في مقتضى ما لا يجوز ان
يترتب الا بعد **الصدقة** لا في الرواية العامة وعندنا ان مقتضى
الصدق للرجوع في خلاف الرواية من زيادة ما في الرجوع منه او بزيادة
كما في موطر **في** **الصدقة** لا في الصدقة واحدة بل في كل
القول بوجوب الامانة ولو خرج مقتضى الوجوب كما هو مقتضى المصلحة
المادة في القول بانها اذا خرج مقتضى الامانة المذهب وهو ان
المصنف قد شرط ان لا يوطأ الصدقة ومن لا يوجبها من شرط ان تسقط
الامانة **في** **الصدقة** لا في الامانة حتى يتوارى الخوار ويختفي الا اذا
نفاها على ان شرطها ان لا يوطأ الصدقة **في** **الصدقة** لا في الصدقة
اما في مقتضى القول بانها لا تسقط الا في الصدقة من غير شرط لكونها
اما على القول بانها تسقط لهما فلا بد من كلام المصنف باطله في الا
ويكون مقتضى كلامه انما هو مقتضى الامانة فان عدم سقوط الوصية

من غير قصد **في** **الصدقة** لا في مقتضى وجوب الامانة انما هو مقتضى
والله في بيان الجند وان جوزه وانس في التمسك بالرواية حيث وجد
ان مقتضى ما لا يقتضي مقتضى الصدقة ولا مقتضى مقتضى الصدقة لا يقتضي
لها بالقول بوجوب الامانة في مقتضى الوجوب لا في مقتضى مقتضى
فمن **الصدقة** لا في مقتضى مقتضى الامانة او ان مقتضى مقتضى
اي ولو شرط في مقتضى الامانة مقتضى الرجوع عنه في مقتضى مقتضى
فما شاء ولو مقتضى مقتضى الامانة مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مقتضى وان كان اطلاق الصدقة في التمسك عليه مقتضى مقتضى مقتضى
حيثما التزم مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الصارف لا مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فمن شاء اذا لم يتبع مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
عند مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الى حوزة التمسك في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مع مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فمن الواجب لبعث الامانة في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

والمتأخر لا يحاسب الخافه فلا عذر بان الامام العبد المذنب المذنب
 فكيف يصح فرضه من غير ان الخلق على الظاهر عند عدم صراحة واجبه قد
 استدل الحق في الحاشية على حقيقة المدعى بالامانة المشهورة وانه
 سبحانه السديد في حواشي التكملة بما قاله في مشهور صحيح على
 كرم مشهور راجح وانما قلنا عذرنا في الذكر بان المشهور كما
 لا خلاف في الجحيم لعمدة الحق في جوابها سواء كان استنادا الى
 او الحق في وقت سابق ما يصح دليلنا لاحتجاجنا بما بعده **فان**
 شرط التسليم لفظ او معناه وجب التسليم للفظ هو اوله **البيان**
 من ان الحق المعنى هو اوله عليه لفظ التذرية بالاثم والصور
 لانه اما ان شرط التسليم لفظ ومعناه او لفظ خاصه او معناه
 خاصا او لفظا التذرية معناه وقد تركنا المعنى كالتكليف لظهوره اشارة
 الى ان الحق لا يحسم ولا يخاف ان الامانة في الامانة هي ما زاد الشرط
 التذرية في الامانة بمرور الوقت ثم قلنا حكمنا في اقسامها بما قبلنا
 من ان الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
 وقد تركنا استوفاءها والى ذلك وجه اخر في حاشية على الشرح **فان**

اصل

اصل المشروط لفظ استنادا متباينا وكفى لا يرد في الامانة المشروط
 انما يحسم مع صحة الامانة اذ بدونه يتعذر الاقرار بالصالح لعدم
 فلا اخلاص في عبادات بعضنا ومع فليكن اشارة الى الصورة الاولى
 وهي استناد الامانة لفظا ومعنى فان التسليم المعنى يحصل بتعين
 الامانة كلفه ثم ان المصنف رحمه الله في هذه الصورة اعلم بانها اولها لا
 مستقيمة في الامانة بل بالمرور وهو يحصل بتعين احد ما استندنا فيه
 غير مدورة بعد ان يكمل الى ما يراه الحق في فعلها فلهذا على الجرح الحق
 وانما ان يكمل التذرية ولو كان مع التذرية التذرية اذ فعل الحق من التذرية
 مع لفظه بتعين الاحكام المحيية لا يستلزم التذرية المعنى وهذا الصافي
 صرح به المعنى بعد كتمه وهو الحق في ان الاحكام متباينة الاستيعاب
 لانه الحق في وجهه المتباينة حقيقة الحق في الامانة فلا بد من لفظ خاص
 مقصور بالامانة ولا يصح عدم وجوب المتباينة اذ هي من ضرورات
 الاصل ولا اثر لفظه في مكان من ضرورات الاصل لا يلحق في
 كما علم بالاستناد والتبيين ثم انما قلنا عرض الشرح به في وجهه
 فانها الكفاية لظهور التذرية في **المرسوم** والشرط معنى في كفاية

أي وإن احتل الميراث وحشي حتى ويكون ملكا بمعنى وانما يذكر الميراث
 لغيره ولا يجب متابعه فضا لما استغناه واعلم ان الميراث وحشي
 عدم الترتيب من هذه النسخة والتي قبلها بمعنى على ما فعلنا ان كان
 اقل الاشكالين ونقص ما في نسخة **وهو** ولو احتل الميراث لم يجرأ ان
 من الميراث في الميراث الميراث لكن نعم الميراث من ميراثهم
 ايضا اي ولو احتل الميراث لم يجرأ ان الميراث في الميراث
 لفظا ولا معنى فإنا ان احتلها ميراثا او ميراثها او ميراثها
 ان يجرأ ملكه الميراث لانه اقل الاشكالين ثم بان ما بالبراع لكن نعم الميراث
 يجرأ ان يجرأ لاصح الاشكالين اذ نسخة الاشكالين اقل من نسخة
 ميراثهم بها الصبي ايضا الترتيب الواجب عليها فوجوبها من باب
 الميراث **وهو** ولو نفذ اشكالين الميراث وجب اليه الميراث الميراث ولو شرط
 اشكالين الميراث ولم يشرط الترتيب في ميراثهم لعل الميراث وواجب
 الميراث اذ عند عدم الاشكالين في الترتيب فيقطع اشكالين الميراث
 فيكون الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 الصبي لا يكون الاشكالين اقل من ميراثهم وحيات الميراث في ميراثهم

اشكالين

اشكالين الميراث الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 اشكالين الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 اذ احتل الميراث من ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 ميراثهم حاشا ان يجرأ ان الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 صبي اشكالين على اذن الميراث اذ الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 ميراثهم في وقت ميراثهم وحيات الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 اشكالين الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 ما قبل الاشكالين وان لا يجرأ الاشكالين الى الصبي في ميراثهم
 ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 كان كرها لا سببا لاجل اقل العلم على ما بالبراع الميراث في ميراثهم
 فخرج اقل الاشكالين وان تعلق الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 حكم بعدم البطلان لان كون الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 الاشكالين ميراثهم في ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم الميراث في ميراثهم
 سلطانهم لعدم الميراث في ميراثهم واستدراج ميراثهم على ميراثهم الميراث في ميراثهم

ليش في المسجد المصلي فالحزب من غير طوافه وورعها سبحانه **فليس**
 لا تحتسب في الحوزة النسيان على كان الخروج القليل من قبله لا بطل
 سبها وبعثه والى ذلك استرا المصلي بقوله لا ارميها ولو اخرج كرا
 حتى يطأ اوجها احد ما البطلان مطلقا نظر الى الخرج من على الامكنة
 كما عهده صاحب المعتمد انما لا يقدح في طوافه وثانها المصلي مطلقا
 الى طوافه استكمل طوافه وثانها المصلي مطلقا الى طوافه وغيره فعمد
 مطلق للخروج من مسكن الامكنة من الموضع فخر الزمان لا سيما المصلي
 استقلان وبعثه الى الموضع مطلقا ان يستكمل البطلان بالنسيان
 كذلك عدم طواف الزمان المصلي وخرج والى ذلك استرا في العدة
فليس كقضاء الحاجة رجايا والحاجة مطلقا فمخرج فيها حليم نش
 وحاجته غيره من الموضع لا يستشأن ذلك **فليس** وانما انما يراه وكذا
 تأخذها لا الحاجة في قضاء حاجته الموضع فعمد للخروج من الموضع تحت
 البطلان فخرجت ان احد ما يخرج من المسجد وقفا طوافه عام وما يجرى روافه
 المصلي من رجايا بعد الموضع وبعثه من اخذ من الموضع بالخروج تحت
 البطلان ولا وجه له ولا يفت على مخرج به سبها سوى ان اجعل الامكنة

نزه

ذكره يخرج المسجد تحت الصلاة لم يتعرف لغيره ولغيره يخرج المشي
 في الطفال وهو اني الشيخ واما دريس وهو ظاهر المرضي وهو لا يحل
 من لم يذكره بلانهم مرضي **فليس** اباخذ كالمص في الحلت لعدم الوقوف
 على جوفه ولا يصح التيمم لظاهر دعوى المرضي الاجماع على الموضع الاستطالة
 يستفت حتى يورد الى مفسدة **فليس** والصلاة خارجا لا يملك ان يارب يورد
 لمفسدة يمكن ان يصلي خارج المسجد وعليه علما وما يروى ان يارب يارب
 المفسدة بها جزم **فليس** والمطهر رجايا يخرج الى الموضع للعلم لا يتعنى
 مع وجوبه نداء الموضع زمان الامكنة الموضع ثانيا متعنى
 فخرجت انما يتعنى قطع من ثم تخرج الى امت زوجها للاخذ اذ مع
 تخرجت الى الموضع وهو هذا الامكنة والخروج تعضد العدة
 الى الموضع وقد يقال يتعنى الخروج الى الموضع وهو الامكنة الموضع
 الواضح في الخروج للجمع واما انما هو الواجب تحت الحلق في
فليس والحال في المرضي اي لو كان من المسجد بخصان مع الرجوع
 ولا فرق هنا من بعض زمان الامكنة وعدم وهو المرضي بالخروج
 واسع الاظهار او يفت مع البقاء في المسجد تحت لا يتحل شدة في العادة

كان له ان يفتيهم لم يخرج منها عتقها ولا يورثها ولا يملكها
 لا يستحق من خروجها بالنسبة الواجب منه ولا يورثها الا انما استحق
 عند الفاعل من **الواجب** في وجوبه وجوباً ان كان واجباً ولا يورثه
 على سائر الاطعام في وجوبه قضاء الواجب غير المعنى اما الكلام في
 وجوبه للكفار فانه ضار في الواجب على الجماع او لا فطارة بالجماع مع قانع
 صورة الاول الجماع في الواجب في المعنى ليللة او بها را طارة لم يفتي
 فاش في الكثرة كونه او الواجب وجوب كونه من غيرهما وكونه
 ليللة او من غيرهما او ليس ولم يفتي على رواية اخرى مستند اليه في ذلك
 فانه في رواية عبد الله بن علي بن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 من رجل وطأ امرأة وهو مكره ليللة في نكاحه فقال عليه السلام لا
 قلت فان وطأها بها قال عليه السلام ان قلت الطارة ان قلت ليللة
 جند كونه في رمضان لانه في رمضان مقتداً وقد استغنى بتعيينه
 المخطوف عليه من تشد المخطوف وطأ المخطوف فما عدم لزوم كونه في الواجب
 من وجوب الفاحشة الا ان يقع في نهار رمضان فتعقد وطأ الزنى
 وسائر وجوبه الواجب من فرق بين رمضان وغيره ولا يخرج

الواحد

ما كان مستحباً

انما هذا السهم لا فطارة من غير الجماع وظاهره المقتضى بالجماع في
 الصلح وسائر وجوب الكفارة وهم مطالبون بالعدل فانما الاجاز
 لا يقتضيه جماع الجماع فليقتضيه حكم بان الواجب لم يشرع
 فيؤدي الى تعيينه بالشرع فانه انما يقتضيه بان الواجب لم يشرع
 كونه لم يوجب الكفارة فغيره الجماع الكثرة والاول الجماع او لا فطارة
 في المذهب والاصح عدم وجوبه على اصلا به صرح في الحنفية والعلوية
 الاصحاب يعي الكفارة وعللهم بما روي في الواجب على الجماع المستند
 في شرح الارشاد والميل الى لزومها في المذهب نظر الى اطلاق الواجب في
 حصص الجماع لعدم تناول الواجب في هذه قلت ان الكفارة مستقلة لا يتم
 بقضاء المعهود فكلما شرعاً فالظاهر من وجوبها حصول الزنى بالجماع
 ذلك ما مع مراعاة الاطلاق على مقتضى الواجب وقد عالج الاطلاق
 لزوم الكفارة مع غيره المبسوط في الوجوب بالشرع استند لا بالجماع
 على العلم وتوفيقاً لعدم مخالفة الاصل من وجوب كونه من غير عدم
 مخالفة الظاهر في خصوص عام وجوبه ان الاستدلال بذلك مستبعد
 ما هو اصح وانما يفتي في غير ذلك من غير علم جعفر عليه السلام حوز الشريعة

فما كنت بربا ولم يكن قفا مستقرا
 العبد وقيل انضال لشكره في الشئ قبل لم ينقل الى استعمال في
 خا من الى حيث الحرام اذا انشا كمنه شأ على عدم الحقائق
 الشئ او على التخصيص او الحجاز جبريل المتقن او الاستدراك
 والحجرا لا تتركه قبل قدرها يجب طحا لا يصح مع محقق ان طاع
 تعلم ان الحج والشيخ اسم لك واما من سبها والمطالعة عند
 وذكها طاعة المستند وهذا هو الذي هو في السب واما من لم يرتض الحق
 لعدم كونه انما صدقت وان لم يرد انما سبها جاحا والعروة ماه و
 خروج الوقوف يعرف لانها ليست عنده وقد ما عليه السلام في عدم ودعي باب
 بان عدم المصدق في العرف لا يستلزم عدم الصدق في الشئ او الحق في العرف
 تعيان ان الشئ او يقال المراد التصدق الذي تعينه الفعل لا ان تصدق صحة ما
 ليست مستند على الموقوف ما في ذكرها عنها فالذي يستلزم بقاء
 رجلا هو ان الحج اسم للحج انما ركبا المؤدة على طاعة المستند في كل
 اول ما ان ذلك خلاف المتبادر بل لم ينقل استعمال الشئ في اياه
 بهذا المعنى وثانيا ما ان المتبادر المستند الذي لا يرد في الاستعمال اذا

ان الباقي بعد علم اسم الحج شرا فلا يكون اسما للحج واما انك
 ان اراد بها الصحيح اعنت من ذكر المذاهب في المتبادر المستند لان
 لا يكون الا لكذلك وان اراد ان يحل انما سبها لا يجوز ولا
 فطاعة على الامكان في كل وعلى الصلاة اذ هي تباينك لايها عبادات واما
 في شأ من خصصه **رس** فالراجح اصل الشئ مرة واحدة على التور
 تحسان الاولان وجوب اصل الشئ مرة واحدة وقد انقضى الاجماع عليه
 وربما نقل من خصصه بالنسب وجوبه في كل سنة مرة ولم يثبت والرواية
 على اهل الجدة في كل عام ما لا يشاركه بالاجابة وثانياها وجوب
 على التور والنية ذهب علماء واما اجمع واكثر العامة لا طلاق التور
 في كثير من الاجاز على عدم فعل مع القدرة وذكها على النطق وخالف
 ان في ذلك ان وجوبه موسع استنادا الى ما خبر النبي صلى
 عليه وآله انه من غير عذر ورواه انما سبها على وجوبه لا سبها على التور
 وسبها عدم العلم بالعذر لا يقتضي عدمه وان كان لعدم الاستقامة
رس ثم علم منكم يوم التوراة سبها في كل عام المصلح ان انما انما
 الماحرام الحج ذلك وهو الحجاز ويجوز ما خبره ان ان يعلم منكم وقت عمره

خلاف الانحراف حيث ذهب الى ان حرام فيه يومه فهو
 انفسه من قتل الخمر وسي ذلك ان لم يكن بغيره انما هو انفسه من قتل
 ربه فمقتل الخمر بغيره ربه فمقتل ربه الى قوله الخمر
 بالوقوف الكون المطلق لا فرق بين معصية وقبيلها واصحها
 ثم يفتن اي يفتن **ب** الخمر بغيره من الخمرات اي يحرم الخمر من الخمر
 معصية وان المذكور بغيره على فعل الخمر في حرام الخمر من الخمرات
 الخمرات انما يكون اذا لم يكن من الخمرات الا في حرام الخمر من الخمرات
ب والفرق كونه الا انه يكون با حرامه هذا يتحقق ان الخمر من الخمرات
 مع الاحكام سراجها حرام با حرامه او بغيره او بالقبيل فمقتل ربه
 معصية الخمر من الخمرات والافراد سباق الخمر والخمر من الخمرات
 الخمر من الخمرات المذكورة وهذا هو المستظهر وظاهر الخمر ان الخمر من الخمرات
 لا في سباق وناحية الحل الى الاطلاق من الخمر وتعدو السبق بانه في الخمر
 بكنه سبيل الا وحين سبيل في طواف الرأيه وقال الخمر هو الخمر الا انه
 لا احكامه سوى بولي الخمر في سبيل الا وحين سبيل في طواف الرأيه بانه في الخمر
 الخمر هو كما يفسر في الخلافات اما يفتن من افعال الخمر اذ ان كان سبيل في الخمر

منسأ الى بعض الامور وكذا في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
ب والخمر من الخمرات في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 منسأ الى بعض الامور وكذا في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 لا طلاق في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 وانما يفتن منسأ الى بعض الامور وكذا في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 وهو الاخر في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 وفي الخمرات ان الخمر من الخمرات في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 مكانه في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 منسأ الى بعض الامور وكذا في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 اصطلاحه في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 عند الضرورة كخوف الخمر من الخمرات في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 الوجه في خوف الخمر من الخمرات في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 سبيل الرأيه وكذا في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات
 وعلى ما ذكرنا في ما زادنا وطاعة انما الخمر من الخمرات

وقد قلنا ان احدهما عدم الامر او هو المختار اذا راى احد الطرفين
 ولم يفعل ولا يجوز من هذه الكليتين ان الاولى تلحق بالثانية لان
 لم يكن احد الطرفين المستلزم للآخر الفاعل اختصه بحجب العتق
 بهم فوجب ان يكون كل من كان احد العتق الاخر لا يختار
 فلهذا وانما انى يظهر ثباتها الاخر المختار للشيء لان البيع افضل
 ولا افضل من غيره فجاز فعل العتق ولا يكون ذلك حتى انما يكون ولا ان
 البيع بالبيع ففعل البيع وانما انصت انما كانت العتق فلهذا هو الصحيح
 بعد ان انما المستلزم والمردى عن ابا الحسن مروي عن ابي عبد الله
 من انما كان في البيع الاخر انما كان في بيع العتق المواتع التي في
 زوال العتق على العتق فلهذا انما كان جميع ففعل العتق انما كان العتق
 البيع من انفسه البيع مطلقا وانما هو مع عدم نفي غيره فان استدل
 انما انما انما على انفسه مطلقا من انفسه جميع العتق الا انما على ذلك
 وما بعد كلام الاصحاب مما ذكره الاطلاق ويحب ان يذكر على انفسه
 مما في كلامهم من الاطلاق لذلك ولعلهم انما التران والاخران فرض
 جازما ثبتت حكمه انما يكون البيع انما انما انما انما انما

في المبيعات والمبيع يحرم من كونه الروايات تنزل على المبيع جبايتها وبيعت
 اخبارا في البيع من المبيع لما في البيعت **وهو** يجوز العتق لا العتق اذ ان
 كونه العتق الى المبيع اشتراط ان الشئ في بيع الاخر انما هو العتق
 الى الاصل الذي هو القصد لورود الاخبار الصحيحة فيها فافادها في العام
 وهذا المقتضى الى انفسه في المبيع وهو انما هو المبيع في المبيع
 اليها موزع متعدي كانا مذهبنا في البيع انما انما انما انما انما
 متعدي الى متعدي انما وانما التران فلا يجوز نقل البيع الى المبيع
 في هذا الا بطلان المبيع عند مقتضى قوله ما ورد في البيع من بيع
 انما انما انما على نوات المبيع من المبيع الى المبيع من المبيع
 انما انما انما العتق انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما العتق ويندر في شمله انما انما انما انما انما انما
 انما انما **وهو** ولعلهم انما انما انما انما انما انما انما انما
 فلهذا المذهب عند كل طائفة لا يمكن الا انما انما انما انما انما
 ينقض عدم الفرق بين المبيع وبين والى المبيع المالك وغيره والرجوع
 فلهذا خلاف الاخبار وعلى كونه انفسه من فعل صدره العتق واختلاف

وجوبها قد علم الحكم المأجوب وهو أحد قول الشيخ نظر الى انما
المعنى للصواب اذا انعكس الى انعكس الاحكام بها انما ظاهر
ولذلك لم انما لكل احدي معنى سليم لا يخفى في هذه المسألة على
ان لا خلاف في كونها لا الشئ وانما هي المعنى لا وجوب على
انقاربه لا الخلف ولا نظر مستند في انما لا يشي في التمدد وجوبها
على المعنى لا انقاربه فيمكن ان يكون من وجوب في التمدد والموسر
حريها عليها بما لا يخفى على الاذنه وانما حاله فمصره نعم ونرا القول
اختاره الشئب والادري حاشا على الشئب راو حاشا على الشئب راو حاشا على
ابا الحاج على قوله في كل من طاق وسبق عند اصله من قوله على
جوابه لا يعقد بالشر او حكمه بان انعكس بعد الطواف في التمسك
الحل عند عدمه وبالمعنى فان على كونه سببا وانما لا يتصوره في
ما دل على خلاف ذلك في قوله اذ الحاشا لغيره في كل بان ذلك يعنى ان
الطواف السعي وما حصل بها لا خلاف في انما يدل على العمل بالنية وهو
لا يستلزم ان الطواف وحده لذلك والحاشا ان يتم الجهر وهو في العمل
كلما طوف طوافا وحدها وكذا في ما عطف بالنية يقتضيه هذا

القول

القول هو الحاشا وعندي وجب على التمسك على القول بان العمل بالنية
فان كانا على الرتبة المستمرة في انما بانها لكن على سبب الطواف
للشئب احكام لا استشكله والذي رحمه الله لان رتبة يقتضي عدم
تأخر الطواف الثاني والاختلاف في عدمه يقتضي تأخر احكام العبرة
بغيره وهو ينافي ظاهر الخبر وقد يجب بان الخلل في سبب
الطواف ثانيا او شرط وهو من محرم فلو لم ينعزل العزيمة لا
محرور منه عند وجود دليل يقتضيه كما قلنا في آخره في الجهر احكام
العبرة في شخصه بالخبر وكل من يدوم على القول بعدم اخراجه ذلك
الحج عن فرضه اذا كان القول اول الاخر او متعينا عليه ثم خصص
الحكم حوازا للطواف للثان والحد مستلزم لعدم حوازه الحكم باعتبار ان
لكل واحد من العمل في محله وعدم طوافه وسببه للضرورة كقول او وجب
حصر او عدمه في التمسك **وسمى** وهو المختار في التمسك من قبله في التمسك
فان لم يوافقا في انما يقول في قوله انما الى التمسك كونهما تحت
في الحج والمان المحرمين سبق الاقامة فيها على الوجوب فلو سبق
في احد ما على اقامته في الاخر ام سئل التمسك على الطواف واعتبلا في التمسك

اقتبس خبر واحد فلا يجوز على الواجب بقضاء الفضل منه الا فعله هو
 الخيرة اعرفه الاسلام ولا امتناع من اجراء البحث على الجمع بين
 الخيرة والحق الثاني استقصاها في هذا البحث استنباط الاحكام لا اعلا
 العلم لكون الحق عند تعاقب الواجب عدمه من جهة الوجوب وانما عجزنا عن تجميع
 الاستكشافات التي لا يمكن الاستدلال العقدة في خبرها ونحوها وبذلك
 ونقص الكلام في ذلك لكن على حسب ما استدلنا عليه من انفسنا
 المذهب في التواعد نظر الى اننا لا نرى في الحق اذن في الواجب من جهة
 صفات الحق وهو المانع لا انفسه وانما في الصفح فلا اذن في خبره من جهة
 في خبره الذي وقع التمسك به في الواجب الاول نظر الى اننا انفسنا
 والحق من جهة العقدة فلا اذن في الحق اذن في خبره من جهة اطلاعنا
 في الحق في خطا المذهب في خبره لا انفسه وهو الصفح فلا اذن في خبره من جهة
 على ما خبره وهو محال لا يلزم من كون انفسنا الوقوف الاذن في خبره الا انفسنا
 سوادنا في خبره انفسنا ولا مطلق وبما انفسنا على ان الصفح في الخبر
 واحد فاذا اسبق عدم المادون في اعلا فان قيل فاعني كونه الخبر في
 البراهين التي في خبره في الاستدلال الزم بما جاء به ذلك في الخبر

معنى وجوب الفعل وسقط المقتضى ولا ريب ان الاقوى عدم
 وجوب العمل فيقبل بعد العس **والجواب** ان كان مقتضى
 المشروط لا فلا اي وجوب التصرف نحو السلام الا ان مقتضى الجملة
 الاول يقتضي الشرطان المعصية وحدها تجزئ على سبيل الصحيح في غير الفعل
 الاول بخلاف لو كان مقتضى بعده لعدم ما يبرر على الاخر فحققت **السلامة**
 بعده اذ مع تمام الترتيب تقدم الاول على معلوم به بان مقتضى
 فالاشع انعقد عن تمام الاسلام وكان الفضل في مقتضى ولا مع عدم
 الاخره عن احد **والجواب** ان مقتضى العمل بان اخذت ايجابا في
 اشتراط الرجوع الى كونه ولو لم يستند وانما شككها فذهب كثير من
 كائنه اليها وان ان يقتضى والمقتضى وان ادرك العمل بالشرط ان
 عدم اللاحق وظاهره والباقي فاعلم ان مقتضى الاستثناء بان يكون له
 ما يحرم واجتاز الشك وانما لها الاستدراك كما بان اجماع فان
 الشيخ نقله وباصالة البراهة بقوله الصادق عليه السلام ان رواه ان ارجع
 ان في مقتضى العمل بالبراهة من مقتضى ان ارادوا الرجوع فالت
 مقتضى ان يرجع عليه السمع عن هذا العمل فلكل الناس ان اذا ارادوا ان

له زاد وراحله قد را يعوت عيال و يستحق من كل من يخطى اليهم
 فيسكنهم بالحق هلكت اذا قيل له في السبيل قال السبيل الى المال
 انه لا يحسب سبيهم وبقى بعض بقوت عيال المستحقين له قال الزهري
 لم يجعلها الا على من كان له ذم و مراد المقتدر بجمع فستل انفس
 كنهه والحواب على الاجماع فتعبر مع كثرة الخلفاء بعد عثمان عليه السلام
 اما جليلي فجمع ما شاءه الدليل في الروايع جعل سبيلها لا دلالة لها على
 المظهرية التي هي قوله ما يقتضي من سبيلها ان يكون ان كان قوله
 على سبيل سبيلها بانه مقتضى كونه الموقوف في العود هو جمع ما كان
 قوله تعالى ولا ريب الاظهر ووجب ان يكون مراد من قوله نعم الى
 حيث العود نعم زياده المقتدر منه على ما ذهبوا اليه لا انما غير صحيح ذلك
 فلا تعارض بين قولهم الآدمي وجماع الاخبار المظهرية ولا تنافي بينه ولا ادوا
 ولا تعارض في خلافه في ذلك من اجل العلم انه مما يخصه الله الضرورة فكما لا
 يمنع من ركه اذا كان اطلاقها انما جاءه كلف على احتمال الاجماع
 فانما هي انما هي من قوله تعالى فاصنعوا لاني انظر فيكم وكذا لو رآه
 انما هي انما هي من قوله تعالى لا دون منها فانه يجب الاستدلال وحرف التام

وفي

وقد المذكور ان عند عدم اعيانها كذلك فلا يفتى في الجواب
 ما يضر الميراث من الميراث والاصل في الميراث وان
 كان لا يضر من الميراث على ما في الخلاف على السبيل انما انما يضر
 الى الميراث كما لو كان فيه وبان الجواب على الزهري على المال انما لا يضر
 في سبيلها عندها ورواه انما انما وقع مقتضى الجواب في قوله نعم
 نعم المأثور عليه من غير التدبر لان حيث لا امر بالشر لا يعرف
 الا القيدان ويترتب من اصابه المال في الميراث الميراث ورواه عنهما
 عما قصد تحصيل المعقلا المأثور في ميراثه وان راد على اصابه نعم لولا
 سبيلهم اجماعا بالمال لم يجب ولا يجوز صرف المال في الميراث وانما
 انما رتبك المال وعل بعض العاد حيث ذهب الى احوال العرف
 على ان وجوب الجواب على التراجي ورواه ما بين ان وجوب على التراجي
 المندوب وهذا اذا لم يلزم من تركه ضرر مستبعد لا يحل من العادة
 المأمور مع حرف الميراث في انما هو على الجواب ولا يضر في راد
 وراحله وهو عيال وجب هذا الحكم فذكر في كلامه كذا في الاصل في سبيله
 فواجر الاجابة على قوله في سبيلها عليه السلام وقد سئل عن عرض عليه في كذا

فمنه ينشأ كل شيء من هذا المبدأ والحقائق التي هي على الارض
منها ما هو اوسع العلم في الحقائق الاصلية وان قطع العلم واجبه العرض
او انما كانت تلك الحقائق التي هي في الاصل لا يستلزم من قطعها
العدم بل على خلافه ونسب ان كان منسوخا من المبدأ لا يمكن ان يكون
قطعها ما هي الحقائق التي هي في الاصل لا يستلزم من قطعها
استصحاب من الحقائق اخرى فانها لم تكن الا في الاصل ولا يجب من
في ذلك بعض الشيء في قوله ان العلم في الواجب وقد رتب في هذا المبدأ
منه فلا يخرج من علمه الارض **و** لو كانت بعد الاجزاء ودخول اجزاء
الظاهرة عدم النور من غيره في الحقائق فان ما دار في الارض في الحقائق او خلا
كما انما ينشأ من الاجزاء **و** الحقائق من الحقائق لا يكون الحقائق
واما ما لم يكن الحقائق كما عندنا في العلم لا عندنا من العلم في الواجب
منه الا ما هو منسوخ من العلم لا منسوخ من العلم في العلم في العلم في العلم
فالا في الحقائق على الحقائق **و** لا يشترط العلم في العلم في العلم في العلم
الى ان يكون العلم في العلم فان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

القول

وقوله ولو لم يكن العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
على ذلك العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
او بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
عليها ادعى في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ينسب انما هي في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
فمنه ينشأ كل شيء من هذا المبدأ والحقائق التي هي على الارض
منها ما هو اوسع العلم في الحقائق الاصلية وان قطع العلم واجبه العرض
او انما كانت تلك الحقائق التي هي في الاصل لا يستلزم من قطعها
العدم بل على خلافه ونسب ان كان منسوخا من المبدأ لا يمكن ان يكون
قطعها ما هي الحقائق التي هي في الاصل لا يستلزم من قطعها
استصحاب من الحقائق اخرى فانها لم تكن الا في الاصل ولا يجب من
في ذلك بعض الشيء في قوله ان العلم في الواجب وقد رتب في هذا المبدأ
منه فلا يخرج من علمه الارض **و** لو كانت بعد الاجزاء ودخول اجزاء
الظاهرة عدم النور من غيره في الحقائق فان ما دار في الارض في الحقائق او خلا
كما انما ينشأ من الاجزاء **و** الحقائق من الحقائق لا يكون الحقائق
واما ما لم يكن الحقائق كما عندنا في العلم لا عندنا من العلم في العلم في العلم في العلم
منه الا ما هو منسوخ من العلم لا منسوخ من العلم في العلم في العلم في العلم
فالا في الحقائق على الحقائق **و** لا يشترط العلم في العلم في العلم في العلم
الى ان يكون العلم في العلم فان العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

بالاضافه الى ان المكان وقوع الفعل انما يقع منه فعله المسمى
 على ان لا ينفصل على غير سبب معين الا انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 فان ما يشر الفعل انما هو من سبب الشروع ولم ينفصل وما هو في الفعل انما هو
 في اجاره وصيته لا يستلزم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 على انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 في الصحيح انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 العاقل **والسواء** انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 استنادا الى انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 والوجه ما قبله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الذي هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 التوجه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 في الحديث منها لا غير بل هو من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو
 عليه ولما بينه ولا ينفصل من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو
 الا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

كلا

كلا من كلاهما انما هو من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو
 العاقل ولا ينفصل من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ديني او ديني انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ترجيح على العاقل وعال الشئ لا ينفصل لا ينفصل لا ينفصل لا ينفصل لا ينفصل
 استبعاد الخ من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 حاله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 مع قصد الانفعال اي مع وقوع الانفعال فذا من مقتوده كما لو كان
 الخ نذبا او اجبا عنهما كما انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وعندها فان سبب غير المتعين لا تقع حيثما علم انما هو انما هو انما هو انما هو
 العرض من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 او لكونه من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 اي فان لم ينفصل من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 عن سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من سبب معين انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ميت او معصوب في مقام واحد فالاقرب الاجزاء وانما هو انما هو انما هو

١

[illegible]

ولا ملل الحديث اختيارا من اسمي الشجره طائر العجابه تعرف المسجد
 ورواها عن الامام ابي الحسن والحقائق والمخلفه وهو موضع على شاطئ
 من المدينة ومن حديث الشيخه من حديثه والاحول الاضمار على المسجد
 ورواها عن الخلفه المراد ان الخارج اذا بلغ فخلطه لم يخرج من العود
 الى الخلفه الا مع الاضطرار فلو سلك هذا الطريق او غير الذي سلك
 الوصول الى ذي الخلفه كان متناه الجحاحه **رواه** ولا ملل اليه
 هو جليل على من جليل من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 انما في قرن الخلفه من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 الصحيح في كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 لاحدها هذا الحكم ذكره كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 فنهى قولان احدهما الاحكام مراد في الخلفه المستقره المنه في التواضع وهو
 الاقوى على اصالة البراه من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 من كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 افوه الا مع اجمل اليك الاتم اليك اليك اليك اليك اليك اليك اليك

انما

الافوه والنقود اليك اليك اليك اليك اليك اليك اليك اليك
 جليل من كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 الصوره ويظهر من الروايات انما هي من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 دعا الاحكام ثم قم فامسح به في كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 عليه من كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 وجوب التواضع اذ مع استغناء المقادير يقع الاحكام فامسح به في كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 وان الله بالملك المملك فعلى هذا على انما هي من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 ورواها عن الخلفه من كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 وهو من كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 سئل عن كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 على المصطفى رحمه الله لا يفتي في الجمع الا بالملك المملك **رواه**
 عن الخلفه من كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 في كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 او كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**
 الى الخلفه من كنهين من كنهين من كنهين من كنهين والملك المملك **رواه**

وتظهر القادة في حاله الخلة وحمل جان وعقد الوعد
ولا فرق بين كونه العز على او غير العز لان عداة عليه اسم ليس
للميم ان يتوقع ولا فوج محمل ولو فعل كانا العدة باطلا لولا الاجتناب
عنه ولو فعل الحكم المحل كان الحكم كونه ولو وكل حال الاحكام بعد
الاحكام الساسية لا يكتفي به وجع العدة لست حكم لتكامل السور المشام
لحكم العدة وان وقع فيها البهوج اذا كانت من الحي لا اثر لها شرعا
عمدات الحرم فلهذا لم يرد ان عدة المملوك تركه في حال الظاهر العدة
اذا العاد في النية في الفاسدات بغير ابر خارج وقد اذا كان لاد في
مقتضى او لا يفتيه بالاشباع ماله الاحكام المحل كطلي **وسواء** انما
للهشادة عليه وطاهر عدم الفرق بين كونها على جليل او غير جليل او البتة
فلا تأويل السمع مرجح بغير علمائنا ولم يفت على مخالفة فيه ويروى ان
عدم تأثير الاخرى وهو اشراج العدة ينقض عدم اشراج الاضعف
التي هي الشهادة بغير اولى ولان الاشراك على مقتضى واجب والسابع
تباينة نعم مع خوف وتوقع الزنا المحرم فيكون الشهادة بعلم الحاكم عنده
شهادة فيقوم الحكم الاحكام **وقيل** ان شبهة ضد الزنا الشهادة لا حكم

مطلوب

مطلوب من الشهادة المقتضى ولا فرق بين ان يفتي ولا يجنب على النظر اليها
والطبيب مطلقا على راي اى وحكم الطبيب المطلق من عده
بخصوصه والمراد منه كل جسم من ربح طبيب غير الراسخين وما اختاره
المعتمد المشهور لعدم الاختلاف على راي الطبيب في الحكم بالحيض ونسب
ما فيه لا بقوة طبيا فاذ خشد ولم يجرى عليه وجه الاستدلال ان النية
للحيض وتحرر حكم الاحكام اذ الميت لا احكام له حقيقة ستره بغير حقيقة
مسلمة بغير حقيقة نظر اولى والمكره المقتضى نعم كذا الذي يحل الاكرام
فان اخلد وحكم ما عدا الكافر على الميت لا يستلزم على الطبيب منها عليه لولان
حماة على المحاطب لو ان الظاهر قد يرد ليزداد قوة واحصى مورد من خارج
وهو ربح الصادق عليه السلام لا يمس شدا على الطبيب وتحرره بغير حمار
والفتى ولا يفتي الحكم على المسك والعهد والزعران والورث والعود
والكاغور ويتم من حرمه والجمع والاب والابن والابن والابن والابن
بغير الحمة على ما عدا الكافر والعود والابن والابن والابن والابن
الطبيب العذر والزعران والورث والابن والابن والابن والابن
والطبيب لربما شبه المسك والعهد والزعران والعود ما كان كذا

[illegible]

سطح الارض لا تاج ويكثر ثوبه او اقله في عشرة كاسيات ذكره
 ولوحته في خمسة احوال واحدة على غصن جازي لا تقطع الثابت وقصه المستطيل
 قطب وهي بيده الصم الاعلا بالاصغر ولوانه بكثرة الشجر الخمر بارا لها
 والوقت لحوق الغمر على السور لا لا ولون الزمان في الثاني واحد الا
 ان ثبتت اجزاء الحب لندا وان طرقت لعارض لم يمتدح استحقاقا لما كان
 والاطلاق المده شغل الاراء بالملك واوار اليد ومنه ما كان لا يندلوا
 يتحركوا اذ لا شئ اخر كما في قطع سبله عليها شجر ولا يح ان كان يتحرك
 شئ اخر لا حكمه **والاجاز** الدم من غير ضرورة ظاهرة عدم الفرق بين
 الحماة والقصد **والشعر** في ما كان احد في الحماة مختصا بقوله الصادق عليه السلام
 ان يحجم الحماة بالحق او ينقطع الشعر جوار لروم الحبل على العروة ورواها الشيخ
 العتيبي في الناطية بالتقصص في ان الحبل يحل على القوس فقص وهو حكم القصد
 اجاز الدم بالوالد او حكم الجود **وقص** لا الظاهر ولو لم لا الصل او اليد
 الزايرين واراد بالقص مطلقا لا انما ولا الحسنة في حال الحسنة **والشعر**
 حاشه فصل الطم سكت في فده وفي الذكره او على الاجزاء على الحزب ورواها الشيخ
 والاحوط الوجهين وقوله الصادق عليه السلام حاشه كما تورد رعاها عن الحماة

أخبرنا ربه المان أنكم تعرفنا فاعلموا من قبله قد علم ما في بطونكم مكان كل قطر من أن
تقدم من موضع وأن الموضع هو المكس فلا تالوا بالمال وبغيره الذي قصد
ويطلب الشغل المحسنة العانة وهو ملكه لا رب ويحكم نافع سخر الخرم
سخر الخرم والجلل وعبد الله ويملكه الخرم من بطونكم لا يخرج من ربه المان
الملك لا تشاء الخدم منها ويجوز الاستغناء بالبيان إذا كان بعد من قبله
أحيانا وانقادوا للحاكم مكانه فيقبله وفي حكم الحاكم المكس استقبله
الأنس في موضع مكانه حجاز قطع السابيت ويملكه الخرم لا يملكه الخرم
سخر من ربه المان في قطع الشوم من مطهر أو داره في الخرم أن كانت الشوم
ثم رقبه أن تنفذ الدار بعد الحزم فليس إلا أن يستعملها وأن كانت طرية
فلا تأخذ بها وإذا كان الخرم يقع على الحمار وما العود أن الدار تجعل عليها
الحمار وهو ملك الخرم لا يملكه الخرم **ويطلب الخرم** للرجل أطفا ومنه يخرج
الخريف وأن قلت الخرافة وما العاد ملكا لا أكثر ونظر من الخرافة
استراط إلا ما لا حرج فيه الخريف العام للحيث وعلى كل ما العواصم
العليق لا لا الزار لكثرة الخريف والنفس والعليق أن تترك موضع بحيث
بالحيث فالذي الذي يتركه ومنه يستنبط أن لا يملكه الخرم عند تترك

ثم ان كان الاعتقاد قبل الاحكام فعمله على طرد درهم وكل من خرج
 درهم وكل من خرج درهم وان كان بعده فعمله للشرع والمخرج
 على التفسير درهم وثبتها مشكلا فان الاعتقاد اذا اخذ في الحكم
 فلا يخرج من التفسير ايضا فالحكم درهم والمخرج التفسير التفسير ربع كما هو ظاهر
 الرواية فيقتضي ان يقتصر على ذكر التفسير في السؤال والى احد من
 غيره فيثبت في حاشية الحكم في الحكم للحلي وجعل لا يتولى به بان ذكر الحكم
 على الحلي في الحكم فيما كان من ذكر التفسير مع التفسير او لعدم فهم من حاشي
 التفسير الى التفسير **الرد** ولو من حاشية الحكم مشاه وان لم يخرج
 كل واحد من **الرد** هو الحكم فكله على ان يارهم ويثبت احكاما على الشرع
 ولم اجد من حديثنا مستندا او اطلاقا فتم بحسب عدم الفرق بين الحلي والحكم
 في الحكم وسطر في التفسير في كروم التفسير والتفسير مع التفسير او لا مع كونه
 بقرينة الحلي حتى يربط عدم وجوب شيء لعدم النص ويحتمل التفسير بقرينة
 خلاف ثم ان قلنا به في نزق من العود وغيره الظاهر ذلك اضع العود مستق
 حاشية التفسير المشتمل على الظاهر مساندات الحاجة للجمع اذا الحكم باسم
 حاشية العود على النص والمعتقد فان كل مطلق مثلا او كل هذا هو مورد وجوب

الماصدق عليه السلام ومن سجد الحليم الما نصا وعرضا فظهر الحكم
 وقدرنا الاحكام الصادرة من مخرج من اعاده لوجوب حاشية منسوبة
 السجدة مع الجمل العود و **الرد** فعمله على طرد درهم وجوب شيء
 العود **الرد** ولو اودعنا من ارفق طرد درهم على كل واحد من الحكمين **الرد**
 والا فالحكم فذا هذا التفسير مستفاد من كلامه ولاد الحاشية الا انها
 وثبت في الايراد حال الاحكام قبل دخول الحكم فلو كان الايراد في
 الحكم من الحكم تشا عفا الواجب في الحكم بقرينة ومن الحلي بقرينة
 ولو قصد بقرينة ومن بقرينة على كل حكم ولو كان الواحد من وجهه
 دون الاخر كان على ان يارهم كما لم يوجب فالحاشية الا انها مشكلا
 من حيث انه غير المتعارف في الصيغة من حيث التوقيت من التوقيت
 في الايراد وقدرنا الشبهة المشا وقت انما هو عند عدمه في التوقيت
 على **الرد** والمخلص قد عفا المعنى فالحاشية نظر الى عدم اللاد في الوارد به
 الجزاء في كل بقرينة نعم اذ لم يجوب معارض نعم على الحسن من سطر
 مع اما لا يصح عدم الوجوب **الرد** ومعك الام حتى يكون العمل في التفسير
 ان كان الام والعمل في الحكم ان كان الحكم معك وكذا كان الام في العمل

وغيره وكذا حاله في الشيء وسلاوه في القول لا يبيح ثم الفصل
 من خصص بالصيد يكون ذلك أو لم يكن كذلك فإن كان على
 في الحلق والاصدق الحلقية لأن نكاح الحريم لا يبيح الذكوة المحرم
 مستند إلى مسجون خلاف الحلية ودوا السبب الواحد أولى ومنهم من
 احتل استثناء في الحريم منها لوقال المصنف إذا لم يكن من شيا ما
 من الحلق والاختيار في ذلك فانهما مستبعدا لصدوقه في الحلق المست
 يتبع ويرجع إلى ما عليه في الحلق المستبعد الذي كل منهما لا يصح لهما
 بآثاره لذلك فإن الاختلاف في ما في الحلق وهذا المذهب لصاحبه
 وغيره فيصدق بظاهره أن يجب من الغدا في الحلق على الصيد مطبق
 يستحق المال لا يخرج فيه صدقة قال سفيان الثوري في الحلق على حلقه
 من مذهب الحنفية المال لا يخرج على الصيد فقد أوجها المال كذا في كماله
 نظر في الحلق لروى الحنفية في المال لا يخرج على الصيد في كماله
 الجواز في يستحق المال لا يخرج على الصيد في كماله
 يرد في مثل ما ذهب فيه صاحبنا في كماله ما في الحريم أي وحرم كماله
 أنه يرد في كماله وعرضه ولا خلاف أن ما ذهب فيه صاحبنا على كماله

من الأحوال ضمة إنما الخلاف فيما في الحريم أي ضمة فإن لم يكن متوجها
 إليه وشهد الرأس بالمادة فحول وفيه لأصحابه قولان أحدهما أنه
 في الحلق في الشيء في التهمة والمبسط من لا على رواه جميع مما في حلقه
 من ولا دلالة لها على الطلب ولا يصح الكراهة **رواه** وكان على شجرة أصلها
 في الحلق أي كان على شجرة أصلها في الحلق وفيها في الحلق فظهر على ما
 كان الظاهر على أصلها الذي هو في الحلق ولا خلاف أن يكون على الضمن
 الذي هو في الحلق وكان الحلق على سواء في الحلق وأصلها في الحلق
 ولا دليل عليها **رواه** وكان على شجرة أصلها في الحلق فظهر على ما
 ما كان الظاهر على ما هو في الحلق أو الحلق في الحلق فظهر على ما
 رواه عن علي بن **رواه** وعن شفيق ربه من حرام الحلق فظهر على ما
 عدم نفي شيء في الصدقة بخصه ورواه الجارية على عدم إجماعها وهو
 الأصح إذ من قالوا أم الصدقة بها ولو قطعت مثلا قبل استئصال الصدقة
 فيه نظر ولو سفت أمه حرة في شيء دفعه فظاهره وجوب الذكوة **رواه**
 كان موضوعا وجب حلقه ثم مرر به بعد ذلك في شيء وكان في حلقه
 حتى يتفق ثم يترك وفي حكم الظاهر لا يبيح عرض له ما يبيح من لا يبيح

هذا الحكم مروي لكت من يلحق به في الحق بالواكره فيها ثالثا واكره اذا
او اكرهت الرعيه اربع خبرهجهان بلصفتان الى ان العلوي الحق
الاكرهه وحده ام بشرط الوطى والاولى لا تصار على مورد الضرر بل
يجوز على الجدير لو اكرهوا او اعلوا لراكرهه بمقتضى ذلك **رس** ولو جامع بعد
المشروع في غير الفرجين قبل ما ماض فيه من الاغتراب والحداد بالجماع
وقد اختلف في الفرجين الاطلاق فاحلوا الاثنين ونزولك وطهره منها وفي اكثر
كثيره عدم استراط الاضا ونزولك المشين ويتخير عدم استراطه من
طرد الحكم لو ارجع فيه فلا يشترط ارجع فالسنة المذكورة نعم وليس هو كالاختنا
باليد وفي شرح الارشاد طلب الاضا فحق لا فرق منه في كونه العقب
باليد او في غير كانه او غير ذلك **رس** في الجبل وادركه حصة من الممنوع
من الاختنا ذلك وليسوا الاضا فيه فجميع الجماع في غير الفرجين بل ان
ولا كثر غير العقب ذكره نعم في الروايات تراعى ذلك فلا وجه لتعليق
الحق على الاختنا **رس** وفي انعاده قولان وفيه للاكثر ما الى
الاعتدال يستند الى الاحتياط في نكاحه وهو مروي فان العقب متصل بالامنا
الحق من الجماع لعدم الاحتياط به بخلاف الجماع فترتب العقوبة على الجماع

مقتضى ذلك **رس** ولو جامع امسح بها وهي محرمه باذن للرب ان
احرامها ان لم يكن باذن لم يعتد فلا كراهه عليه وان كان باذن لم
الكراهه سواء اكرهها او طهره لاطلاق الحلال انهما في الجماع
قد شذجا كما لو علمت بالتحريم وكان قبل وقربها بالمشروع بل لم
ان ياذن لها في انقضائهم ان لزوم الكراهه عليه مشروط بعوده ذلك
علم بتحريره عليه **رس** فان عجزت او جامع اطلق العمام لوقوعه في المحرم
لكونه من خصصها بانه انا ولا يحرم كسبته ودرعها ان يافق
من العمام فيه بل ان شاء هو صياح بانه انا وفيه بحث ولو جامع قبل
طواف الزايرة فبذره اى ولو جامع قبل طواف الزايرة بعد الزايرة قبل
الكمال طواف الزايرة فبذره ورواية معوية بن عمار خبر ورواية سفيان عن
سنان حال الجماع قبل طواف الزايرة عما ذكره مما ان الجماع بعد المشقة
الا انما عاده ثانيا انا وقب لذكر البذل **رس** ولو طاف فبذل كراهه في
الاربع قولان طاهره انه لا خلاف في الحرام وليس كذلك فان خلافه ان
معهدها كما سبقت ورواياتها استعملت خلافا لمرح الروايات الصحيحة
في عدم وجوب شي لوطاف علمت ان عدم الاعتداد بمثلها بذكر اقول

قدرة المحسوس ان الاقوال في طوافها في تلك الشك في جامع شئ
 احداهما لغيرها واز النصف من الكثرة وبعده كغير اختياره في الشك
 ولعلنا اعتمد على رواه الى جبره وانما اعتبارا انما نقول كغير اختياره
 اراد به شيئا بالاجماع على ان من جامع قبل طوافه انما وجب عليه الكثرة
 وهذا يصح ان طوافه جامع قبله بوجه عدم قبوله على الاجماع مع وجود الحذف
 وبتدركه الحكم صلت على الطواف قبله فاذا اراده محظ منه فان سقطت الكثرة
 وثالثها عدم الوجوب لوطافه وقبله كغير اختياره في الحسبي وهو طوافه
 سجد سجدة في الحسبي وانه حرمان امره من صوابه في الحسبي وهو طوافه
 بالاختيار والى الحل وجوبها لم قبل طوافه في الشك ولا في حدى الاول لا في الثاني
 انتهى اختياره الى وجوب قبل طوافه في الشك مع وجوده في الحسبي على الطواف
 اعني ما دل على عدم الوجوب لم بعد اكمال الحسبي لغيره من قبل الطواف
 المحض من على من قبل استواء النقط اعني القيد في الحقيقة او الجواز
 وح فلا دليل على وجوب في الاربع وللأصل شبهة **وهو** وجوبه على
 سبيل العبرة فاعراضها بسبب علمه بوجهه وقضاها ولها كتاب معروف
 فذكر انما صادهما يقتضي افساد الحج فيبقى ايضا ولو نظر الى غير

المد فاعني فيه على المبرور وقدره على المبرور شبهة على المبرور
 انما انما ان الواجب في تلك السبل الا ان كثره وهو محسب على اجماع
 وقال بعض العلماء انما وجب الحج من قابل ثم ان الاعتبار بالاعتبار
 المبرور والغير مروي محسب على سبب عدم تعلمه على كل من المصلحة
 فالظاهر لزوم الترتيب لتعلم العلم بالمراد علمه عند وجوده في غيره
 ومن لم يجدها دفع بوجه ولو لم يجدها فثمة ورواه زرارة عن
 رشيد الى ذلك فان فيها حرجا او بغيره فان لم يجد فثمة **وهو**
 ولو كان الى اهلها فلا شيء وان امنى الا ان يكون على شبهة فيه
 احكامه عدم لزوم الكثرة لو وجد النقط عن الشبهة يقتضي عدم
 الفرق بين لو كان من عاونه الاضام وعدمه وهو الظاهر لما مر
 ان التمسك بالامانة لا يتعلل به كباره فاما ان يكون كغيره انما لو قال
 الا ان يكون على شبهة معني فيه ان كان اصريه ان النقط لو خرج
 الا انما لم تحت به الكثرة ولو كان بشبهة **وهو** ولو سجد بعد شبهة
 فلا شيء اي ولو سجد بعد شبهة فلا شيء وظاهره عدم الفرق بين
 ما لو امنى وعدمه وبوجه في الحسبي **وهو** شبهة شبهة ولو لم يكن الاختلاف

[illegible]

مع فعله اعظم ذكره من الفعل والوضو وتعدوا القطر والحرق وقرفه
حجوب تطهر الخلق بحكم الطاهر لانها تدوام حشرها لا يكون لها من الخلق
لوي عليها الاحكام جميع منها كل اسم من الظاهر ففعل الصلوة والصوم
اجلها وكذا اسماؤها اسماؤها كدحو الحسنة واستغنى ابن حزم
دخول الكعبة حرام من مظنة التوش وهو ضعيف واعلم ان الظاهر للاصحة
لومعة لا الوصل على ما هو عليه بل الصلوة والصوم من الوضو والفعل
لعموم محرز وطهرا اذا فعلت ما تفعل الحسنة بالمال المفيد وان الجيد
والمرغوب والاشج لوجود الادنى فيها كحضره ولجودها للمساكين اعني
الصدقة على الناس بالاساليب على السخافة كمن يشاء ان يوجها فقال
ينظر الامام الذي كانت تحضرها فدايتها بها وينشأها فيها سواء
ذلك ولا ينشأها حتى يارها فتعقل ثم ينشأها ان ارادوا
خالفوا ان سيد في ذلك فبعله مكرها فاعلها قبل الاعمال لانه
دم نفس واذا فالاشج منه اولي وليس يلزم تحكما باصا الى الخلق
على المعاد من نظر الى الطلاق وانما في ذلك ان يكون في ذلك حث لهم
فاثرا حثهم انما شئتم ووالصداق على اسم السخافة ليس بانيتها

كمن مودع أو مستودع أو كسائر أو مضافا إليها **مسألة** من لم يرد
 على ثبوت سنن وسنن ما حكمه ما علم أنه والله تعالى أعلم ما علم من الحاشية
 أن الأولاد في المصنف مشروطة بالمعاشرة إلا في الزوجين قلت الخارم يترتب
 أيضا مع اشتراط الكسرة في الزوج والمث في الملاء عدم الالبس في الحد
 لأنه أولى بالمعاشرة والملاء في المصنف لا يرد أول المصنف لولادة الابن المقيم
 في الكسرة وهو من غير البوت وتقدم هذا المصنف **مسألة** وبشأن الحاشية
 ما يرد من رواية النبي صلى الله عليه وسلم من أن لا يصح للمسلم أن يتزوج
 بعد حيازة كل كلام المصنف ما يشترط في سنن المصنف في الحاشية لا ينبغي
 أن يترك في الملاء المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 المصنف ما يشترط في الحاشية المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 بعين غير الملاء بل يرد عليه ما يشترط في الحاشية المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه
 قبل الملاء كما علم على الخارم استبعاد المصنف في المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه
 قبيح وعلى من قال في المصنف المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 وظاهر الحديث عدمه وانقضاء قبيح المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 لا يصح خالصا من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه

والله

والله تعالى أعلم بما يشترط في الحاشية المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 التماس على المصنف المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 العصف في هذا الكتاب المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 بوجه وكذا الملاء المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 فكما احتجنا وأشهد الشرح في المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 من فصل الرجال مصنفه في هذا الكتاب المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 لا يفارقه إلى مذهب من خلاف المصنف ولا الأصل في عدم التمسك وهو معارض
 بالاجماع وقد علم المصنف في المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 الظاهر من كلامه في المصنف ولا يصح كون كل منهما مجرد عدم استقرار المصنف
 من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 بعد المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 الخلاف في عدم دون المصنف **مسألة** وما لا لا يصح مع عدم المصنف ودان المصنف
 الكاف من فصل المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 الأصحاب وهو رواية المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه
 تحت سنن المصنف من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه أو من غير كلامه

الى الله ما اكتمه من الحكم كالمعقود والصنف من العمل والادراك
 وهو ان شئ من القواعد لا يشبه في تقديره ونوعه العقل المطلوب من
 الاتحاد وليس هو كالعقل لانه ليس بخيارية فخصه بصفات العقل والاشياء
 بعبارة العقل من غير ما يصدر اليه بل من الخيرة الصنف الآخر من شئ
 اوله لانه هذا الحكم يعتمد له يجب العقل ليعتد به ولا يجوز العذر عنه
 مثل هذه التعقيدات على ان كانت ختام امر الخيرة العقل على شئ من شئ
 ولا سيما القدر فالحكم في كماله وان التمسك بظلاله في العمل وحديث
 انما لا غلبة لثبات محضين وتقصير لعدم جارية قطع انوارها الميت
 قدس واثم العيشة في تقديرها المأزق وقد عاها الى القادر مع الطريقة والحكمة
 اعتبار التفرقة يمكن ان يحب في اركانها ما يجب في اركانها كل منها صنف
 تعذر البعض لا يوفق الباقى اذ لا يوفق المصور والمصور **وليس**
 وحى اليها والخاصة ولا استرالى عدم انما بعد واحدة لخاصة الميت
 ولفظي بالمذكورة **وليس** كالحكمة طائفة وجعل التفرقة في قطع السمع في
 الخلاف ونظيره لا جامع وقد دعا المحقق نظر الى انه يظهر من كلامه
 الموت كسائر النعم بالحيث كيف يرد عن شئ من الحكم المستلزم

يرد منه والى تنقصه المظهر وجه اليه للجامع المنقول من ان يوجب
 التمسك به كالعقل كما راي على ما اجمع معصي كونه غفلا حقيقة يجب
 استكمالها على قصد العقل العيني للقرينة والجمود في الزرع لا يشترط ان
 لا تكون عليه ولا يستغنى عنه رد وجهه اليه كماله في الحكم الميت ولا
 يجب تنقل من لا صفة عليه السقوط وتزك المكشوف والصلوة والدين
 بطلان مقتضى كونه مطلقا لهما لانه لا كمالا للمقتضى بل هو العقل على
 صفة اجماع بحال القادة على العقل قال والى انما من شرطه شيئا ومن
 التمسك شرطه الحي او واجبه لغيره لولا الاصل من ان يشترط او على ان
 لكان شرط مطلقا لا شقيا الصلوة على الميت بعبارة لكن عند تقدير
 العقل من ان السجدة يجب صدور ايشتهار العاقل الحي الحري للماء
 على أعضاء الميت ولو لم يكن غيره لم يجز ولا شرط اتحاد الغاسل ولو
 اشترك جماعة في وضوء فان تفرقوا بان عمل واحد فيها اعتبر التمسك
 من كل واحد عند اول فعله اذ لا يكفي فيها العجز والى جميعها او اعتبر
 فيها الجميع لا سيما وان العقل اليهم جميعا فتم بغيره شخص واحد ولو صلب الماء
 واحد ومثل آخر فالقوله في وجه المبرح من حيث تيمنا لخاصة العقل والاشياء

سبح الشهد على الله تعالى بعد ان مع باقر ائمة الصاب قلب هذا
هو الظاهر اما انما ائمة الصاب ونسبهم كونهما سبطا لهما واما اجزاء
القلب فانه اربعة القرب في حق الملائكة على الاخر فمما سئل
كذلك ان الصاب جنة يتروك الا وهو يتوهم ان هناك لا يكون هناك
ما على منسحل في حق ما ومنه الفاعل على اجزاء سر الصاب والحق
مال والذى وهو يتوهم واحد ونبات ملت عند اول كل علم الا
في المعنى واحد وعلى واحد يقرب عليه هذه الامور وان تعدت
الصورة واقر بها ان لا تعدل انما انما انما تعدل لزم تعدل
تكميل على الحشر صاب بان لا ريب في تعدله ولذا وجب على بعض
عند تعدله عليه واليتيم على انما في تعدله ولذا تعدل من التبعيض
كل ما اجزاء الواحدة لان كل واحد له على في ترتيب الاثر انما
بتنوع في كل ما تعدل من العلاقات اربط في الامور منها ما تعدل
اليتيم في كافي في الوفاء في تعدله على تعدل في **سبح** ملان
فوالسور والكا موصلي ملان بالحق **سبح** هذا احد القولين للصاحب
وظاهر كلام الشيخ الاجزاء بالمال لا حصل وان كان في وجوب الراء فلا

حب وبعلا ولا يمكن ان الحرف لا سقط لغوات الاخر لا حال عدم
استقرار احد بها الصاب في كلام الشيخ استعاضا بالسقوط الى كل
الامور وفي خبر سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام السقوط الى كل
الامور يعني ما وسور في ما وكما في قوله ما انشأه الى الامور على
من الملائكة والخلقة حيث وحيث الفلك وحيث بقوا الخلائق منها من
يعمل في حجب منها وفيها بيان بقصد القراح في موضع ما السور
وكذا في ما الكا حور **سبح** قال في الذكر لوديد ما تعلم واحدة فالاول
القراح لانه اقوى في النظر وتعدت بوجه تعدل السور مع لزوم جواز
ترك الخلط مع تعدله عليه **سبح** ولا يخفى ما في تعدله في هذا الحكم
اسم على كل العلم وتعدله ما اجزاء على كل علم في تعدله لانه
الاول على عدم الوجوب الزائد والاطلاق الامام ملت في العلم الثاني
لانه يول من تعدله على في تعدله على تعدله على تعدله على
الاختصاص في الشك في اعتبار الشك في كون اليتيم الواحد غير ما
امور تعدله على الكسب الى هو العلم وهو الصواب العيان
مفلي نرا حجب نرا اليتيم **سبح** قال في القيد في تعدله على تعدله على

ابرصا من اوضح من الشمس فوره الى ان شربتم المسك لانه حار
 والتميم على الماء فخرج منه **وسم** وسحقه ضم على مائة اراؤا
 هذا مطلق الخشبة وفي حكم المسك ابرصا من المسك واما اسحق صديقت
 عن العسل ولبك مكان الرطوبه فيقشر باليد لا يفتح الماء **وسم**
 مستعمل في القمل اسحق ذلك واما الدوسج والحقن لولا الصلابة والرجا
 عليه لم وقد سئل عن الميت كيف موضع على القمل في موضعها نحو القمل
 او موضع على ميتة ووجهه في القمل موضع كيف موضع على الميت في الا
 مستعمل في الحال لا تحفظ في موضع الا في حال القمل قبل ولا يات
 ما سبق لان ما سبق في القمل ان المسك في القمل ما سبق في القمل
 القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 من القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 الاسم في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 يعارضها حار في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل

التي

القوة المسك وسمي ابرصا من المسك عند خوف الخوف كاد عليه الخوف
 ونقل الشئ في الامعاء وانكره ابرصا من المسك وسمي الميت في القمل
 بضعته ان الخشبة في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 ان يدعوا في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 ان يحرق القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 كما نفعه في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 الى ان يحرق القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 هو في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 انما كاسح في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 الكافور والخشبة في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 ان يفتش في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل
 لعدم ذكره في كثير من الاخبار مع ان بعضها يقع في موضع حار ما يستعمل
 بالميت قلت ولولا ذلك القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل في القمل

يكونها فهو كجسر النهر وهي مستوية الى المداو جانبها وان وقعت
 الى شدة الماء كمنزل الى جسر على السطح كمنزل الى السطح على
 على كذا في الماء الى الارض فيكون جسر زينة وورث جسر على السطح
 السطح والصنع على السطح واما الجدران في جسر لا جدران الجدران كمنزل الى
 انصليتها ولتعدز الوصل كمنزل الى السطح كمنزل الى الجدران فيكون
 يكون مستوية بالوجه لا بالوجه كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 ونظير الميراث كمنزل الى السطح كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 ثم خطط الجدران من المداو وهي السطح الى الجدران المستوية كمنزل الى
 بين الجدران فيكون مستوية كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 السطح من وجه الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 مع ان الجدران على الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 بعد الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 ونظير الميراث كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 السطح في الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 نسبة السطح الى الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية

المنفعة

المنفعة والمداو المستوية او تنفع النافذ الخفيف كواحدة النافذ او
 هي نبات طيب غير الطبية المعروفة وبها النافذ بالقيم والكسوة وفي
 المنفعة على الطبية المستوية وقبل ذلك وللأقرب خبره المصنف ان
 هو المستوية او السطح كمنزل الى السطح كمنزل الى الجدران فيكون
 فيكون كمنزل الى الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 الذي يوضع على الجدران فيكون مستوية
و الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 المستوية كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 والنفذ كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 وهو السطح كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 رطب السطح كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 الطراف والنفذ كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 قدر عظم النافذ كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 بعد الجدران كمنزل الى الجدران فيكون مستوية
 ابنه الى السطح كمنزل الى الجدران فيكون مستوية

فالأمر في هذه الخلافات في ذلك وأما ما ذكره الكلبي في خبره
الشيخ من عدم النسخ على نور مسمى وعلى نسخهم كمن
تجسسها العراب يقضي الثاني وبعد الخبر وأما على الأول
والظاهر أن الكلبي لم يغير الخبر عند ابن أبي عمير عن
الكلبي عن سالم بن النضر بن أبي أسير عن أنس بن مالك عن
أما هذا فمحل مع وقوعه من جاشد الأيمن بلانها بمجلة والأخرى
مع وقوعه من جاشد الأيسر بلانها بمجلة والأخرى لم يوافقه
جبل ابن داود وقال علي بن بابويه عن علي بن موسى بن بابويه
عن زرارة عن أبي بصير عن الأزارق عن أبي بصير عن أبي بصير
والأخرى نصت في المتن والأخرى نصت في المتن والأخرى نصت في المتن
في نسخة من المتن والأخرى نصت في المتن والأخرى نصت في المتن
والأخرى نصت في المتن والأخرى نصت في المتن والأخرى نصت في المتن
المست في نسخة من المتن والأخرى نصت في المتن والأخرى نصت في المتن
لما في المتن والأخرى نصت في المتن والأخرى نصت في المتن
أما ما ذكره الكلبي في خبره

الخروج من الخلاف عند عدم فاعل مذروب اليه من قوله
 يلزم في القواعد المستحق لكل في ضمن كل من الامور المذكورة
 ولا يستلزم ان تكون قالا له احوال وصفتها على الغير كما في الخبر
 من اني سمعته ان علي قبيح يوجب صاحبه في حيزه مضاف في فعل
 واحده عند راسه واحده عند رجليه قال الاحصاء ونوع مع جمع
 امور العيني حتى الصغار لاطلاق الامر بذلك وهو صواب ^{للعقل}
 محققا المذهب لاوجب الحق عليه لكونه رتب فانه اخر
 بالنظر الى الواقع او من رتب مع فلا يلزم التخصيص بالكلية وكذا
 قالوا ويجعل على الجرد بين فطره فاعلم على رتبتهما **مسألة** ولا
 في السور والا فحق الخلاف والا فحق عيب اي ومع تعدل على عمل
 ولها من الحسن السور ومع تعدله في الخلاف وقد التزم بوجود
 في خبر سهل بن زياد وعسكر المفسر عباس والاول ايجوز فان الجمع
 في خبر رطب ذكره الاحصاء وفي خبر علي بن ابراهيم عودا وان بعدم
 على السور **الربط** **مسألة** وكما سمعته وان سئل انهما من والاقرار
 بالامر ما اى وصحى كسب اسمي على ما في ذكره ولا اسمي الصواب

على العلم وذكره اطلاقا سواء كان الكثرة بغير الحسب على علم
 لانه يتخذ البرك والظواهر اعتبارا في انزاله المجهود ومع عدتها قضا
 لطيف والماء ومع عدمه قضا لا يسبغ كسحق الكافور باليد لانه من العلم
 بالعلم المعتبر بالماء الشبان والحق سبعة **مسألة** ونحوها كغيرها
 فالعلم ولا يحب ذكره بل المجهول بالحق في المجهول بالحق المعتبر
 الشبان ورايت الاحباب يتحسرون ولا يسمون شيئا منهم لاداء الاختلاف
 وقونا على موضع الوفاق المسمى بغير الحق فالعلم عدم الكفاية لذلك
 ولاستحقاق الخصم الحق اياهم غيره **مسألة** وكذا الكثرة والاعمال المتبدلة
 على الاقل قولا الصواب على علم لا يكون الحق في كانه على اثنان
 ما رواه محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن اخيه عن عمار بن عبد الله عن علم السلام
 ولا مخرج ضعف الراوي من ارساله او لا اختيار بغير خبره الا انه
 وان ضعف اولي واه خمر المتبدلة عما لم يكن في نفسه فانه لا يقطع
 انما يقطع منه الا اذا راى خاصه لاني هذه الروايات **مسألة** وكثرة السواد
 لانه من العلم بل سواد النعم والمحق المعتبر به وغيره من العلم وبيده
 انه قد خروعا على الكثرة في الباطن **مسألة** وقهر الايمان اركان المجهول

السحر بعد ادعائه ووجه الكراهية قوله على علم السلام لا يجوز والا
مسألة ولكن المرأة الواجب على زوجها وان كانت متحيرة هذا العلم
 ذكره الاحباب ونقل في شرح الاحكام ورواه الشيخ عن الصادق
 عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام وبقائه امر الزوجه ومن ثم نقلت
 ورويتها في نسخة ما وجب عليه من حرمه شيئا ولا فرق في ذلك بين
 الحرة والامه والمطلقة الرجيم قال في المولى اما انما ثوبا لتعطل
 بالامه او شيئا وجب الكفن والطلاق لغيره بغيره وطهره الموقوف بالس
 والى وطهره ثم في شرح التواعد يجيب عن هذا الموقوف بان عدم
 تعطل وجوب الاثاق بالزوج لثبوت المانع منه في المار وهو
 المنصور يقتضي عدم تعلو الحكم بوجوب الكفن بعد الموت بطريق اول
 لان الزوجه برولح او تضعت ولهذا يحل له احكامها والحاميه
 فيبعد بذلك طلاق المهر مع ضعفه ولعل عدم الجواب على الاقوال
 في عدم الكلامين نظرا او التعطل بالامه لا تسبب وجوب الكفن اذا
 شاء الاتفاق حال الحيوة انما كان المانع وهو المنصور ومنع الموت
 لا يصف برفع عدم ثبوت كفن الموت نعم امر لا ينافي وجوب

والاستيعاد تقدم الكفن على الدفن والورث على الوصية
 والارث منه فلا يحق من قبله مع الوراثة قطعا هكذا بعد الحرب مثلا
 الاستيعاد لما الحكم به من قبل الموت اولى والارث من بعد الموت
 ولان الظاهر من تقدم الكفن على الدفن تقدمه عليه من حيث انه ^{مطلوب} من قبل
 مع كونه من خارج فيستحق تقدمه الذي عليه العمل به كما في الوصية فان
 الدفن تقدم عليه باوفاق ذلك من حيث ما اذا استعمل الدفن في حيزه الموقر
 بحسب تقدم الدفن عليه من حيث انه من كذا سواء ولان القول بتقدم الكفن
 على الدفن لا ينافي عدم جواز التعرف في الارث بما لا يتعلق بالدين
 اذا الظاهر من الامر تقدمه اذا جاز من الامور كذا المالك في النظر اليها
 على حد سواء فان لا يتنازع تقدم اداء الحق الذي على رده مثلا على اداء
 الحق الذي على فدية من المال الذي يحسن ارضه والارث من غير العمل
 لان اذ لا استقصاء وكذا القول في الجاني ولا فرق بين كذا الجاني
 خطا او عمدا واعلم ان الكفن انما تقدم الواجب منه دون ما زاد
 مع الوصية من المثل ورواها من قبله على سبيل الوارث ولو اوصى
 بالاستيعاد من الدفن الاقرب ان الوارث الجاني هو مختار والى

ربما وقيل تقدم الوصية واعترض بالدركي بان ان الوارث لم يرد
 على الوارث وعلى غيره فهو يبعد لا يشاء المالك عليه فلا يتبع في مقتضى
 من الوارث او غيرهم لم يرد على من قبله من مقتضى الوصية على
 المص من الوارث من المثل لا بما زاد عن المالك او من غير ان يرد الوارث
 فقد قيل مع من المثل دون ما زاد ولا لا لم يرد الوارث لا يستلزم بها
 عدم تسلط المالك على تعرف خاصه وردا لشرع كما في مقتضى الوارث
وليس ولو اصاب الكفن ميراثا في التفرقة من هذا الفصل
 ونبه اليه الصدوقان وابن اذ ليس يستغنى عن الكفن من الجاني
 عند الوارث على ثبات المال في هذا الفصل في مقتضى الفصل اعلم
 على الوارث في القبر كذا في المثل في شرع فقهها الصريح كما على من
 الصادق عليه السلام قال الصدوق واذا اوصيت نواحد الوارث على
 الاخر لم ير المتعلق **موت** وصدا الميراث كالميراث في جميع احكامه اي في
 العمل والتكفين والصلاة عليه والذم والى ذلك ذهب علماءنا
 ورواها عن الصادق عليه ما رواه الصدوق عن احمد بن محمد بن محمد بن
 المفضل اذا قطع اعصابا يوصي على العضو الذي في القبر لم يمتد له

العضو الذي هو على التعلق خلفه وذلك هو الصدر وهو على التعلق
والتي هي ركب الصلوة على ظهرها فأن وجبت الصلوة عليه وجبت
تعيينه بكونه قطعاً والموت في الذكر في الصدر انقلب نحو الزاوية
فانتهى بجوارب الصدر على الصدر كونه محلاً للتعلق حتى وجبت
على القلب من غير طريق اول وجبت من خلفه **والسهم** واعلم ان
وجبت مع الصدر حتى من المبدأ وهو المحل الذي انما هو ما كان
ولم يوجبه من حيث هو فلو قد تيقن من كمال العلم الاستشكال
سقط من فقد التعلق نظر الى انما هي الحكم على اياه الصدر المحل
والا انما المسألة انما لا تشفى العلم ولا وجه له **والسهم** فلو انما السقط
لا وجه له كما لا والصلوة الى والقطعة والصلوة والصلوة لا وجه له
كالمستحب لكل منهما ما يحل مع العادة والاطلاق العلم والصلوة
سقطي عدم الفرق بين المبدأ من حيث هو ووجه صاحب الحق من
وجبت تعيين المبدأ من حيث هو مستلزم بانها من جهة التعلق ووجه الذي
بأنها لم تحصل فيها المحل فلو انما القطعة والافقية عدم الفرق في
الشيخ الاجماع على تعيينه ذات القطعة من دون تعيين المبدأ

وجوب

وجوب التعلق بها وان است من حيث هو استجاب وهو تعيين
وجبت تعيينها اذا السقط له وجب بقاءه التعلق اولى وجبت التعلق
تعيينه والقطع بوجوب تعيينه من قطع صياحه انما او وجبت قطع
منزومه ولا يعقل بوجوبه وجبت العمل على وجبت تعيينه امر آخر
مع الزيادة في الحكم وحل يعنى في القطع بعد قطع القطع فلو انما
خالف ذلك البعض حتى الاتصال بالمحلت واستثناء الصلوة وجوبها
سقطي الحياوة في الحنوط الاشياء ونداع وجوبه **والسهم** والخاتمة
في حرة من غير تعيينه وتوقفه كذا السقط لا قبل من ايهما الى الحان من علم
ذلك في حرة من غير تعيينه واجاز انما وجبت وكذا السقط لا قبل
من ايهما من ذلك السقط والتعلق على ذلك في حرة ومنه والذات وجبت
ان السقط لا قبل من ايهما في حرة ما انما في حرة ومنه والذات وجبت
علمه احكامه بخلاف لو الحان من علمه والذات يظهر من ان السقط ومن
تسكها بالاصل **والسهم** ومنه من وجبت قبله الاعمال او لا ثم لا ينقل
ظاهر الاصل وجبت من وجبت قبله الاعمال ولا ثم لا ينقل
عليه اسم او انما يبرح ذلك والذي رجحه تعالى كبر ولا غفل ان

ويكون في الفتن المستقاد من الوجدان او من العارفين من دعوى روق
 على السوء وعنده اذ كان من الممكن ان يكون ذلك وعلى السوء
 كونه كما قيل في وجه الفتن من اعتباره والذي رحمه الله وحفظه
 المذكور في الله حكم ما ذكره ما في حاله من الشبهة في كل ما
 فيه وهو من قول النبي صلى الله عليه وآله لا خير ديارا من ديار
 وقد جرد الهم لم يذكره اذ كان على الصبر المنهج على ما بعد في الوقت
 صوابا بل وذلك هو اللانتم والسوء ليس كذلك وقد عرفت ان ذلك
 من السوء من غير ان يكون له من كل عادة او صفة عدم الوقوف
 ثم على احد السوءات التي هي مقلدة ومنها البرد وانما يكون سببا للتم
 اذا حصل السوء لم يحتمل ان يكون في العادة ومنها السوء في
 المراد به ما يجرى في ظاهر الجسد من خسوف يحصل بها سوء الخلق
 في بعضه ما اذا لم يكن سببا واحدا ومنها الخوف على النفس او
 الخوف من الخوف من الصبر او من الخوف من الخوف من الخوف من الخوف
 رافقا لكن يجب لا يقتصر في خوف الخوف على ما هو موضح به
 الخاف من الخوف وعدم الضعف المانع من الخوف على الخوف من الخوف

مسألة

مسألة اخرج بها الذي رحمه الله ومنها عدم اوصاف المعصية للام
 مع الحاشية انها لا تكون الا في امر او عدم العمل ولا مشيئة المالك
 من طاعة العبد وغيره والمراد بالام لا يكون له ولا يمكن التوصل
 اليه بخلاف العبد في نفسه وعنده بعد اجرائه وهو ان يفتن في
 مع الخوف من صورته **مسألة** ولو عده وعفاف العبد بغيره من الهم
 من افعال العبد ولا تفسد وعرفه وانما مال حاز الهم ولم يفسد
 انشأ به من المال الذي دفعه اليه ويوصاه به ويوجهه ويوجهه بما يملك
 ولا يفسد الهم في بالملك لعدم اقتضاها اليه في المعاملات **مسألة**
 ولو وجدته في نفسه لا يفسد في المال فبما انشأ وان زاد عن شئ المنه على
 اشكال المتبادر من المال هو ان المال في كل حال على حاله لا يفسد
 منه يحصل التام على المصنف اليه من العبد الحاضر فالوقوف في
 زمان لا يتحدد فيه في العادة فانه لا يجب ان يفسد في الموضع لان جوار ترك
 استعمال المال الحاجة في التمسك به حتى جوار تركه فلهذا في اولي
 ولكن الوقوف في المال والموضع في المتبادر من العبد من مالها
 وايضا فان الموضع لا يفسد ما قد يفتن في امره لا يفسد في العادة

عز من مطلوب كما في الخطاب والصلوة وحيثما والنفوس البعوض
 قوي **قوله** منهم في الخلة من كل خاتمة منهم في السند
 من كل جانب والنفوس منهم في الخلة منهم في السند لا سيما على
 نحو الاستيلاء والنفوس والنفوس منهم في السند منهم في السند
 المومنين على السند والروايات وان كانت صفة الامانة اختصرت على
 الاجابات ووجوب الطلب من كل جانب اختار السند وهو المختار
 الاستدراك فالعلم والحق في السند والحق في السند اذا عرف ذلك
 فاعلم ان السند والنفوس والنفوس انما هي مع عدم علم وجود الامانة
 علمه فيما اراد على ذلك لولم لا ماله كونه وحسنه وجب قصده فلما
 لوجب كفضيل شرط الواجب المطلق يجب الامكان للعلم المستند
قوله ولو وجد ما لا يمكن للظواهر يتم اي لا يجد او وجوده لا يظهر
 على غير عدم فلا يستلزم عدم العلم بالامانة ولا لا يستلزم عدم العلم
 احكاما فلا يصح عدم العلم بالظواهر بالان والتمتع بشرط عدم العلم
 ومنه على ذلك في الصادق علم السند والحق هو ما يكتمه الصواب
 لا انحصار علمه وقا الصواب العام يستلزم ويتم لانه واحد الماء وال

المؤمنين

كتمه عدم العلم ورواه ان وجد الماء كما يستلزم عدم اجراء السند كذا
 يستلزم عدم وجوده لكنه يجب فلا يجوز **قوله** ولو امكن العلم بالامانة
 يخرج المطلق عن السند لانه على السند منهم في السند منهم في السند
 الواجب المطلق وكان واجبا وفي السند العلم الوجوب نظر الى ان
 العلم شرط بمرطوب يعود الماء ولا يجب كفضيل شرط الوجوب ورواه ان شرط
 وجوبها ان يرد على كفضيل لا وجوده ولما وجب العلم بالامانة وما استلزم
 وقوله المومنين فخرج الوجوب مع عدمه يصدق عدم الوجوب وحسنه
 العلم او شرطه بغير علمه وجاز ان يتم يستلزم عدم وجوب العلم بغير
 مان التمسك على كفضيل يصدق علمه واحده فانفس انما يجوز ان
 هو ما وجب الصواب **قوله** ولو وجد ما لا يمكن للظواهر خاصة انما لا
 يتم اطلاق كفضيل انما يتم عدم العلم بالامانة والحق في ذلك
 لكن شرط كفضيل انما يتم معوضها والوفاء بالحق الى المبدء الصلوة
 المالم عدم المساراة لغزوة البرد ونحوه فلا يوجب قدهم العلم
 ح لان الظواهر الماء سملها بول الماء الخاصة لا بد لها فليس جمع بين
 الرايين وشكل انما الواجب كفضيل فيعلم التعارض وعدم العلم بمرتب

ووجب حصول الرب كالمال ولو لم يأت أو استجار أو أتى به فوجب ذلك
و لا ولا تأخير في الآخر وقت الصلوة قد استشهد على الأصحاب
 الطلاق وجوبه بالتأخير حتى أدى علم الهدى عليه السلام واجتماع الصلوة
 في ذلك فاطلى حوزته مع العلم نظر إلى الطلاق لله وتمسكاً بمقتضى العلم
 عليه السلام أو لا أدرك على الصلوة تمت وحصلت وبذلك ما فنى المقتضى
 فالمشهور وفصل بين الجنبين معاً لا كان العذر موجوباً لرواى الاعتدال
 الصيق والاجتماع مع العلم والصلوة في الحقيقة والادنى
 رحم الله ما فيه من الخلل من الادلة ويشكل موجوب السبب الاجتماع وهو
 عدم الحائض وحمل المطلق على المعيد فتدبروا زواره في الحسب على جرمها
 عليها لم يمسك إذا لم يمسك زواله عليه السلام حرام فالوقت فاذا خاف
 ان يتغير الوقت لم يمسك ولم يمسك في آخر الوقت فانه قيل بطلانها في وقت الماء
 لا المذهب بودن ما يمكن الطهارة لا كان عتباتها انما يتيم من غير
 اشتراط وجوب الطهارة مكان الطهارة الا ان الماء في الحرف غير متين
 يمكن الطهارة فممنوع فاذا خاف لا على سنده الا ان الماء في الحرف غير متين
 خوف الغوات اذا العتبات على المسافر ومنه لم يشرط في الطهارة

الامة وروى عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام فاذا سمع الرجل يمكن
 ذلك في آخر الوقت والام حقيقته للوجوب فان قيل ذلك لا يخبر على عدم
 اعاده واجداً في الوقت فهو مستلزم للتمسك مع العلم فلو ان الكلام
 في وقوعه مع العلم في الحرف بواطن الصيق انما الكلام في وقوعه مع العلم
 بالتحول لا في التحول لا استغناء بعد العلم لا انما هو كالحقيقة
 لو روي العلم بالتأخير فان قيل ليس الحرف على طين الصيق فينبغي
 العلم باولى من حال الامر بالتأخير على الاستصحاب فلو ان ذلك
 الاستغناء على العلم صحيحه ولذا وقع التأخير فيها بخلاف
 دلاله اللزوم على المعنى الحقيقي فيخرج وعندى ان الاقوى وجوب التأخير
 مطلقاً مع ما فيه من الاحتياط **و** ليس وجوب العلم للعلم بوجوب
 او غيره من غير ما يقع على الاسلام الا ما شدد على وجوب العلم في العلم
 الجيزان المضمون من ارادة القيام الى الصلوة كما قلناه في الاضواء
 رب في اعتبار الوجوب في الواجب التميز عن المذهب وكذا القول
 في اعتبار المذهب في المذهب والمذهب ما كان له امرى ما هو عليه شرط
 بغير التميز عن الاضواء والعقل استقر في الذكرى لا اختلاف بينهما

فبقدر ان بالبرهان لا يشك بان الاشتقاق في الحقيقة سبيل التعبد الى
 حقيقة محضه لكن الما في متعده عند خاتمة الشرح وانتم الم
 فعله وذلك قد جعل التعبد لاخره مفضل فلا يلزم قصد التعبد بكون
 انما بالاسم اما شئ في العالم ليس هو الما بالبرهان والبرهان لا يشك
 بقول الشرح على انه لا يادرك كينك الصغير عشرون سنة اذا العن
 كينكك من الماء وروي رداؤه على ان هو انه مطلقا في رجل يتم ماله
 يحرم ذلك الما ان يحل الماء ولا يحق كونه سوا اسمه الا بالبرهان
 للماء الا انه في العالم لا يشك في روي يتم سقط اعتبار البرهان
 علم حتم مع وجود الماء كما لم للحماة والنواد **والبرهان** ولا يجوز روي
 ونحو الاستقامة اي ولا يجوز فيه روي الحديث وهو يتم مع عدم حتم الاستقامة
 لا يشك فيها وانما اشك في حصول الشرح بالاسم لان لم يكن لا يطل عليه
 والاسم بطل لا يصح مطلقا في الاسم اذا تم على سبيل الماء بطل الحديث
 لا يكون ان كان السبيل كبرا واصغر ان كان السبيل اصغره ذلك على
 سواء الحديث السبيل ان وجود الما ليس حتما اجماعا ولان لو كان حتما
 لوجب استقامته **والبرهان** في وجه ضرورة استقامته فلهذا قد بينا ان الحديث

لا يقتضي

لا يقتضي الحديث لا يقتضي فان قيل لا يلزم من شاع عدم روي الحديث
 وان لا يكون الحكم غاية الرعي كما يكون طرانا الحديث غايته في الطهارة
 الثالث قلنا ارتفاع الحديث مطلقا يقتضي اعتداله بالحكم مع لا
 يقتضي عوده الا حكم سبيل يقتضي الى وهو الشرح به وطرا به الحديث
 ليس عام في الطهارة لصلها على الطهارة وحده جردا ولو روي لا
 حاز لا مكان ولو لم يرفع الى الاستقامة لغا وحده اليه لظاهر الخبر
 فان الما بحيث لا يخلو ولا يصدق الاشتغال اصل عدم المستند للحماة
 اذ لا دليل على استدام بطلان فيه ارفع لعدم الامكان بطلان اليه
 من راسه ولو نوافع المانع من الصلوة قال في المحرم في كلامه في معنى
 الاستقامة ورد بان المانع هو الحديث اعني الخبر الحكم التام
 يرفع بالبرهان والعقل يتم يرتفع بالاسم المتعقل فلو كان في معنى
 الاستقامة ويكفي انما في الحديث بغير المانع لا يخلو الما في
 روي المانع اذ العلم على السبيل برفع التعبد **والبرهان** يتم بغير حتم على
 القاب اجمع احكاما على وجه الضرب على الارض وروايات
 كثيرة فلا يمكن التعرض عيبا لرفع التعبد ولا يمكن الاعطاء بالبرهان

البرهان بالبرهان والبرهان بالبرهان
 لا يقتضي الحديث لا يقتضي الحديث

وجوب في العرب كونه بطلان اليد من لانه المجهود الاعم الضرورة فخرى
بالظهور وكذا كونه سببا لظهور الاخبار وعلى شرط في الموضع عن
اعتماد لحصول سبب العرب لظهور العدم ووجوب السبب في البرهان و
والذي هو انه اذا العدم قصد السبب وهو يحصل بالوضع فان قيل ورد
اللام به واللام للعجب قلنا ورد بالوضع فان قيل ورد باللام
في بعض الاخبار بطلان اخر اكل من الارض انما المجهود من وضع اليد
على الارض لا يحد على الاعتماد وهو يتوقف على اعتبار اللاحق
حتى ان في الموضع غير الارض وذلك في سبب كذا العرفن الا انما
سبب المتيقن بالوضع وان علم ان العطف يتم الداء على الترتيب
والداعي لبعض وجوب سبب اليد على العرب وليس كذلك على الترتيب
المتاخر فلو عطفها فالواو كان **اول** **قوله** الى طرف الارض لا على
وهو الى اخر الجبهة وهذا القدر مسمى على سبب الاحساب ولا يستحق
على اكل من الجبهة وفي وجوب انما اختلاف من هذا المذهب
الوجوب مع الجبين ولا يفسد بوجوب سببها في بعض الاخبار
المتضمنة في البيان والزيادة غير المتنافية مع قوله وكذا في الموضع

وقال

وقال انه قد حكى به دوام وظهور على ابن باويه وجوب استبعاد
الوجه ولا على علمه لتعلق الموضع على سبب الوجوب ويجب كونه
المسح ببطون الكف الا لظهوره قال في الذكرى من جاب او غير جاب
مع ظهور تعذر المسح ببطون ويعد المسح سببا لظهور الاخبار عليه
وشالفت ابن الحنف في ذلك فاجتبر ان اليد لا تعلق لظهور المسح ويعارض
بالشبهة وبطوائم الاخبار وعلى البداء بالاعلى يتبعها ليم اليان فلا
يحرى الكس **قوله** وان كان يتم بدلا من التعلق فربما للبدل اخرى
مقصود ان لا يتم بدلا من التعلق لا يجب حدود الضم فيه بل سبب
ما كان بدلا من العلم بل من علم ما يتم الخرج ووجوب حدود الضم في
البدل من التعلق واتحادها في البدل من التعلق هو العلم لا كونه واحدا
فهما بالضمير الى اخره ووجب على ابن باويه الضم فيهما التمسك
اختلاف الاخبار في بعضها فربما وفي البعض الآخر بيان في ذلك
سببها بتخصيص الضم بدلا من التعلق ببدل التعلق وبذلك
بدا التمسك بكونه في الضم على البدل علمه وما اوجب في هذا الضم
فيما ليس بدلا من سبب فلا دليل على علمه وكذا لا دليل على انهم المتعذر

لان مناط ذلك البرد لم يحتمل ان ينطاط الحكي منها الحرك فاذا كان
 اكثر فخصه ببيان ولا فخر اخره **مس** وجب الوقت اي كذا ذكره في التفسير
 ثم مسح الجبهة ثم بالوجه ثم اليسرى وخلافه لبعدها عن القلب ورواها
 به وعمل النبي صلى الله عليه وسلم في غسله فلو اخل به استدركه يحصل
 به ذلك لا مع فوات الحركات بطول الزمان فيستاق **مس** وجب
 الاستيعاب اي وجب استيعاب مواضع المس على انفق ترك شيئا وان
 صلى ولو كان عدا او سهوا اما ان يتواركه قبل فوات الحركات خلاف
 لبعدها عن القلب حيث حكم باجرائه الاكثر **مس** وجب اخل بالطلبه ثم
 المار مع اصحابه باق في رجل اعاد الام بالاعادة فوجد سقوا السفل
 وعلموا على الوجه ان يشعروا بوجع ما يتم عند خضق الوقت المتغير
 ولو اخل بالطلبه فتم عند خضق الوقت وصلح ثم وجد الماء مع اصحابه
 في رجل اعاد وعلى ذلك دل الخبر عن الصادق عليه السلام وضع يده
 تحت راسه وظهر كلام المصنف في المصنف دعوى الاجتماع عليه ويحتمل
 الاصحاب لم يثبتوا ذلك بل هو في ذلك ما لو وجد الماء في الزمان الا ان
 في احد وجهي الوجهان في قول الطبيب على اختياره الكسر وجمع ما لا يخفى

وهو

وقال الشيخ يجب الاعاد مطلقا سواء وجد الماء ام لا لانه لو كان الماء
 الماء الا خلا للطلب اقصى احوالا لا يوجب في الصلوة الجهر فيها فقط
 التواتر وقد ورد في صلوة فريضة فليقصها وعرض تحت المصباح عند
 ضيق الوقت وامثالها امور ينعى الاجراء وقد عاتب بالمر من
 الا مثالا الى اذا الواجب العمل على طلب الماء لو لم يصبه الماء
 الجهر سخط الطلب فيه وجب الايمان بالباقي وذلك لا يقتضي سخط
 التدارك على الجم الذي جعله الخطاب به اولا فان قيل لزوم التدارك
 وجوب البذل والمبالغة وانما حال ثلث الا مشاع عن ذلك بالغير
 الى مطلق فان التفتي ليس عمر المقتضى وانما هو فعل مثله ولا احدث
 موبهم ما وعندي فم يردد ولا ريب ان الاعادة احوط **مس** ولو
 عدم الماء وانما لا يخطت اذا وضعا ظاهره في الصلاة سقطت اذا
 لا الظاهرة شرط للصلوة مطلقا وقد احدثت في سخط التكليف
 بها بالامتناع التكليف بالسرعة بعد وضوءه وجوب الشرط يستلزم
 بالاضاء وجوب الشرط كما بين في موضع ولما سقط التضا فلا يحجب
 فيه قولان احدهما السقوط واختاره المحقق في المختار والمصنف الذي

رحمته وهو خير قولي الموقر رحمه الله لا شفاء للمقصود في انما انصرا عما
 يحب ما وجد ولم يثبت وهذا القول في والناي وصحب لتقضا
 والردب علم الهدى والشيخ في المبسوط كما يحرم من فائده صلوة
 فليقتضها واجبا بالزينة على الواجب فالمستأجر من كونه واجبه عليه
 بعد الامتناع والواجب على العبد وقد يجب ايضا بان المتبادر من
 انما بان المكن فعله عادة حتى والمجرات وفاقدا للظهور في عادة
 الفعل **وليس** ويرد وجود الملامع التي من استعارة الظاهر اطلاق المعنى
 بمعنى عدم شرط متى زمان يسع فعل البذل فيمكن من فعله
 ظاهر الاخبار تشهد الا انما التمكن بالممارسة ووجه لا يسرها كالتف
 بما لا يطاق في المقصود للتقص هو التمكن من فعله لا مطلق التمكن للقطع
 بان من علم مراد ذلك للعدم التمكن من فعله المبدل لا يتقص بهم و
 نجعل الخطاب انما هو محيا الظاهر والجرم انما يجب بتدراكه فلا
 يتصور ما قبله من ان الامر بالظاهرة الماسة بما في نفاذ السمع والبرهان
 الجرم على هذا السبيل **وليس** وان وجدته وقد ليس بالتكبير ان
 تدركه قد استشهد بها المتأخر من الاصحاب وعلمه ذلك رواه محمد بن

محمد بن علي بن عبد الله عليه السلام وبوده النبي على ابطال العمل وذهب
 ابن ابي عمير في الصدوق ويصح من الاصحاب الى بعض النسخ عالم
 في كونه استنادا الى رواية عبد الله بن عاصم عن ابي عبد الله عليه السلام في
 الرجل يتيم ويقيم في الصلوة فمخالفا ان كان لم يركع فليصوت و
 ليتوضا ويغسل يديه من العلو في كل ركعة من ركعات الصلوة في الغدات
 كاللذان والاقام نعم بذلك اطلاقا على كل وجوب العمل عند عدم
 التمكن للعلو في الامر بالا نفرا في علمه فلا يعارض رواه ابن حبان في العجم
 بالامر بالقيام مع الوعد ان يكون له الخلق بغير التيقن بكونه من باب
 حلق الظن على التيقن وانما كتاب الجاز في ركع جلاء على معنى على فان
 ركع يعني صلى جاء في الغم وعلى الثاني ان اقرب اذا استند بغيره
 يتقص عدم الغاية في التعلق على الركوع **وليس** ويصح الخطاب بالاء
 المباح والمبدول في الحديث والميت انما يخص الجنب بالاء الجنب
 الصحيح والكامل عليه السلام وبوده انه اخرج اما بالنسبة الى الحديث فظاهر
 احدى اضعف واما بالنسبة الى الميت فظاهر متعدي الفعل وبما هو
 مشروط بخلاف الميت لم يوجبه على التمكن ولان الجنب عاين استجابة

الصنوة وظهوره بدنه واللبث الثانية لا غرو قيل الميت اول الجن
 ثم امر على من يقرأها صلاته وهو متطهر من كل دنس وان علم بانها
 الاختصاص على وجه الاستحباب في المباح والاستحباب في المندوب
 الخارج اوله اولى بوجهه **ويستحبها** ولو سبق احدها الى المباح
 او كمال الماء لمكانه اخفى من ولم يقرأ الشهادتين للفرق الظاهر به
 عليه ولو اجمع ميت وتحدث فالت الذي انما قدم المسكت
 حاجته ولو علمه غير ما على من الجن اول من المات في شهادته
 ومن الميت يحتمل ذلك اذ حدث الجناة اقرى ولو لم ينظر للفرق
 من اثره والعلل من اجل تلكه ربه في الايام ولو قلنا بتوقف
 وعلى الزوج على العمل لكن اوله ذوات الدم نظرا الى قطع
 حواصدهم وخروج الروح وفي الحديث مع احد الاربعين من صنف جن
 ومالكه وضوءه لانهم ادهى للاستبابة الصنوة ومن الجن
 اول من اخرج لانه لا يرسله والحق ان اول مطلق للفرق **ويستحب**
 واحد من الجن الميت اما دلا من الفضل وفيه مكان اجتمع مقتضى
 المقتضى ان الميت بدلا من غسل الجن ما واعدت حدثنا اصغر بن مائة

من الجن ولا يجره اذ الصنوة لا يتابع مع حدث الجن قبل غسله
 اجاعا **ويستحب** بوجهه لما استلحق من عدم ارتضاعها بالتمتع بالاجماع
 الا من شفع ارتضاع اياها بيمين اعادة بدلا من الغسل بان عورته بان
 البتة بدلا من الغسل المباح من حدث الجن **ويستحب** بوجهه بدلا من الصنوة
 قلنا الوجه الصنوة **ويستحب** **ويستحب** ولا يدخل في غرضها العلم
 اياها مع الماء المطلق الى المستغنى عن قدامه السبب قدوات
 طواير الاجزاء على اختصاصه بكونه من الجن والجن من المات
 واختصاصه اما تعيدا او طردا من وجهه وطريقه وسرعة اتصاله وانما هو
 هو محسوس بجل ما يقع فيه من الجناس سواء العكس والكثير اجماعا
 استعماله الا الضرورة وانما يظهر ضرورة مطلقا في الكثير **ويستحب**
 مع قيام الاسم على الاسم اذ المطلق مع تبادله كثيرا ان نفدي جميع اجزاء
 الجناس نفدا الى اتصال بعضها ببعض قطعاً وذلك مستلزم لا يشاء
 الاسم وان لم يتقدم في متصل من الافراد لم يظهر لا شأنا **ويستحب**
 في معارضة لا كثير يحسن باقته كذلك للمقاتلات ولا يفي ذلك في التوب
 واستلحقه المنع من قول جميع اجزاء من الجناس بان الشجرة مثلا انما

ناس النجاسة سطح الظاهر لا غير **رسم** المجازي اراد بالسامع وقيل المجازي
 فانه واقف **رسم** ولا يحسن الا بغير لونه او طبعه او يجرى بالشيء ظاهره
 فصار شرط النجاسة في عدم قبول النجاسة بالمطافه وهذا هو الحكم في النجاسة
 وفي الذكر لم اقف عليه على عاقل حقه سطره على كلام الكوفي في النجاسة
 استدل به ولا على علمه **رسم** فان تغيره في النجاسة خاصة في عدم قوته
 وما فيه ولا ريب انما قوف المتغير لا يحسن حاله ما كانا ما كانه فان لم
 يستعمل المتغير بعد المطافه اى جميع اجزاءه في الموضع العين فلو كان ولا
 اعتبر في الحكم لتحسن الاتصال **رسم** وما الحام اذا كانت له مادة مرسمة
 فصارها حسا ان يراد بها الحام ما في جواهر الصغار نظر الاستدلال بالمطافه
 فسم اذا الظاهر بانها على الحس لعموم البلوى فلا يحسن استدلال المادة
 في المكيه منه وهي شرط كونها احدا من المعنوياتها الشريفة والذى
 رجاء على الظن على التوجه في كل ما يتصل به استدلال المادة المكيه
 في عدم قبول المادة النجاسة في عدم قبولها الحام بها وفي المعتبر لا يبرط
 لاطلاق الحام والعرض يتبع ان يعلم ان الاستدلال المكيه في المادة انما
 هو مع اختلاف السطح المانع الاستدلال فيكون يلزم الجمع كما هو الواقع

على اول **رسم** وما القيت حال شفاطه كالمجاري فلا يحسن الا بالمتغير ولو
 انقطع عند شفاطه اعتبره في النجاسة في الواقع لا يستلزم جزمه من
 لاطلاق النجاسة فلا للشئ نعم تغيره في النجاسة في الواقع وفي غير
 بسم الله على عبد الله عليه السلام ما احببه من الامم والكثرة فاعلمه بالقطر
 وانظر الى **رسم** كناية الحياض والا وان والحداد استويا
 المذكورات فالعلم هو على كذا الاحكام وفوقه المكيه وسائر
 نجاسة ما هو المحسوس ولا يبرهن مجرد المطافه وان اراد على الحكم استدل
 اطلاق الاجزاء نجاسة ما الا وان عند وقوع النجاسة فيها برده و
 جوب الحام على القليل لو ردد عدم اتصال الكثير مدون في غير فتبين
 لانه معتد **رسم** هو الرمي على العاقل ما خفف على احكامها
 على ان الحكم ان اعتبر بالوزن وجب ان يقع انى وان رطل وعلى ذلك
 دل برسمه ايمان عمر عن الصادق عليه السلام لكتا ختموا في الرطل العراق
 وهو ماء وهو تسعين درهما فكل رطل على بالكتا رطل ونصف العراق
 ما مشهور بالبول ليعلم ان النجاسة بالابنية رقت روى ما يبرهن على الصادق
 عليه السلام اذا كان الماء ثلثة اشبار ونصف في مثل ثلثة اشبار ونصف

انه حقة من الارض فكلما كان الماء اوله المرسل عراقي او لغيره
 ان سئل على هذا وعلم ان اسم الكبريت على رطل بالجل على رطل كبريت وهو
 طابان بالعران وجه الرجل على المذني بالعالين كونه على الكبريت سلكه
 مما طابور **و** اسم او اخره لثمة السيار واثبت خلا في موضع في شق
 اراد من غير الحجاب واما سماره الى اعتبار الكبريت وهو سلك السمن
 واراد من شير او سيم فان شير والى ان يدرك الحكيم واسم هذا المذني
 فلا غيره بصوره معينه وقال الرازي ان هذا المذني هو رطل البعاد المسماة
 عشرة اشبار ونصف كان كبريتا سوطا على كبريت في كلام لا وجه له
و سطر البعاد كونه وضع اراد بالثمة في جرح اجزاء المذني فان
 قصير بحيث يصدق اسم الدفيع فالامتناع ملاحا في جميع الاحكام
 في ان واحد لا يما ان يكون بالجزء وهي اما يقع في زمان وبتحاد من
 انحصاره في **و** اسم عدم طارته برؤا البغض من غير ومن
 الشخص بالثمة الكبريت الكبريت عدم طارته برؤا البغض من غير
 فمذني البغض والاصل في ذلك استحقاق الحكم السابق ولم يكن من
 قال سطره بالثمة القول بغيره فانه بذلك ومنه لا يحاسب من جرح البعاد

نق

لكن من على الحصاده بخلاف الوجود ام يحتاج طمع التقدم الى ان يرضى
 التمس او يحصر العبد في هذا الامر بالاحتياط في هذا الامر بالاحتياط
 وعدمه ذو وجه على المصطلح مع محو كونه الروم في ان العبد المستحق
 العجز به على من اقدم انما العبد به بطون اولي الشئ فكل الاحتياط وكذا
 القول في المبتداه لثمة في الامانة بالبرهان وعرضه في المصطلح بالبرهان
 ما به فعل في كل القول لعدم الوجه فيما نظر الى مقتضى سماعه قال
 عن المرأة قرا الدم قبل وقت وجوبها في كل وقت الصلوة فانه ربما يحل بها
 الوقت وروى سفيان بن عمار عن الصادق عليه السلام في المرأة من الصورة ان كان
 قبل الحيض بيومين فهو الحيض واجب على من طهره سماعه على اذا كانت
 الاووم بيومين لا اكثر اذ كان كذا في علمه حواشي ان في مظهره المطر على
 على المبتداه من سفيان بن عمار عن الصادق عليه السلام في زمان وبتحاد من
 على ان لا تملك عدم لزوم الاحتياط على المعصاة لو بعد من الروم الى الحيض
 من غير عدم لزوم الاحتياط على المعصاة ولو بعد من الروم الى الحيض
 كذا في الاستفتاء في غير سفيان بن عمار عن الصادق عليه السلام في زمان وبتحاد من
 سماعه عليه ونزل الاقوى وجوب الحكم اذا لم يكن الذي يستخرج ولا في ج

ثم جازى ان وهذا انما هو مع غيره بالحق والحق والحق ولو
 وظن ظاهرا فظهر للحيث حيث التفرع حال العلم بالاسماء بل
 بالاسماء وحسب قولنا في الحق مع استواء الكثرة ومنها يحصل
 التفرع الى التفرع في نفسه فتنسب على ما لا يوافق الحق من
 الامور الخفية التي لا يفرقها افعال البينة منها اذ لا يمكن ان يكون الحق او
 جرح او انما هو المدرك العارف فيها لظاهر المراه منها في حق
 الدم لا يمكن في الحكم ما جرح في حقها اليها فليس في احسنها
 قبل وتوحيدها في لا يمكن ان لا يكون اذ لا وجه للجهل بالحق
 الكتمان وقلت في الاسماء في الحق في الاسماء اذ لا
 الا هو الحق في بوليه بالاسماء البعد ما رواه في اية قوله
 السلام العبد في الحق بالاسماء اذ اذعت صدق ما استحق الشهد
 فالذكر في قوله في الحق بالاسماء في حقها في الحق اذعت
 حيث في شروا في حقها في بوليه في حقها في حقها في حقها
 الحق في الحق في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 كذلك كما ان يكون عاديا وملاوت ابهام في الحق كذلك كما في قوله

فذلك

ذلك في العرف ايضا مروا ان وجعلنا في الاستصحاب على كونها
 منهم واول ما اشار اليه قوله السكون في حقها في حقها في حقها
 قال في امره اذعت انها كانت في حقها في حقها في حقها
 من ساطرها ان حقيقها كان فاما معنى على ما اذعت بان منهن من
 ولا في كاذبه وما لا وليس معصية مستعصا محتمل ان يراى بها الا
 من جو مطيع على ان عادتها كانت كذلك وذكر الادل في الحق في الحق
 وقد سلم العادة باخبارها مع انضمام قرائن على حقها فان الحق
 المحقق بالقرائن قد سلم العلم **بشيء** الكثرة في اوله في قوله
 اذعت بصفة في اخره بصفة في شروا في حقها في حقها في حقها
 المتأخر من من ذهب الى لا يجوز بان يكون سجد في الحق في قوله
 ونستخلص الخلاف في اختلاف الاخبار في حقها في قوله في حقها في حقها
 عبادا في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 في قوله في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 عليها السلام في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 رواه في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها



من قبل الغسل لما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال المراه سعل عنها دم الحيض واخرها ما سال اذا اصاب زوجها
 من قبل غسل فمهما تم منها زوجها ان شاء الله قبل او غسل وسلكا طريقا
 على الطريق وفي معنى ذلك اخاديت كثيرة وفي بعضها لم يفرج كحجاب معتم
 الغسل يغسل النيم في قوله تعالى ولا تقربوا قتل حتى يظهرت بالشهيد على
 الكراهية مما بينها وبين الاخبار وانما يغسل على الطريق وسما بينها وبين
 قراءة الحيض من القراءتين على الشاة في قوله تعالى ولا تقربوا قتل حتى يظهرت بالشهيد على
 كثيرا من نطق الطعام وطعمه وكثرت الكور فتركوا الغسل في بعض ما
 للحيض في الغشاء والاصل في الاستعمال الحنفية ومن هذا الباب المتكبر
 والاسماء اسمها في ما معنى الكسبي **ولي** لو غفلت المرأة عن غسل يوم الجمعة
 او احتجبا بالمرض عن الصلاة على ما لم يفرج وفيه صرح الشافعية في التكرار
ولي والخبر باختلاف الاخبار في حق الحائض في بعضها الميع منه
 وفي بعضها من غسل الاصحى الذي على الكراهية مما بينها وبين الاخبار المتكبر
 على الكراهية ومعه وصولا لما اورد من طائفة المتكبر في العجم واجتبان
 الحرم المكي لتمام ولا يخرج من الحرام الذي حقيقة منع متعانا ما احتجنا

المرشد

af.

af.

0f1



خط